

الْأَقْنِثَرَاعُ

فِي أُصُولِ النَّحْوِ

تألِيف

الْعَلَمَاءِ الْإِمَامِ جَلَّ لَهُ الرَّبُّ السُّبُّوْطِيِّ

المتوفى سنة ٩١١ هـ

رَحِمَهُ اللَّهُ

ضيّقه وعلّمه عليه

عبد الحكيم عطيّة

راجعه وقدم له

عبدالدين عطيّة



كَارَ البَيْرُوْتِيِّ



الاقتراح في أصول النحو

تأليف

العلامة الإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

رحمه الله

راجعه وقدم له

علاء الدين عطية

ضبطه وعلق عليه

عبد الحكيم عطية

اسم الكتاب: الاقتراح في أصول النحو

الطبعة الثانية

اسم المؤلف: جلال الدين السيوطي

٢٠٠٦ - ١٤٢٧

اسم المحقق: عبد الحكيم عطية

طبعة مزيدة ومنقحة

عدد الصفحات: ١٧٦

كل الحقوق
محفوظة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل أصول العلم في القرآن الكريم، وشرف العرب بأن جعل لغتهم لغة كتابه الكريم، والصلوة والسلام على نبينا محمد صاحب الخلق العظيم الذي سار بالإنسانية نحو العلم والهدى وأنقذها من الجهل والضلالة.

وبعد: فمما لا شك فيه أن القرآن الكريم، هو العامل الوحيد الذي ضمن الحفاظ على اللغة العربية على مرّ الدهور وتعاقب العصور، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْكِتَابَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. ولقد كان للقرآن الكريم دوره الفعال في توحيد اللغة العربية، ونشرها وتعدد أغراضها ومعانيها وأساليبها وألفاظها، ... ولما بدأ التأليف والتدوين عند المسلمين كان لتدوين العربية وعلومها نصيب وافر منه، ولكن التراث العربي القديم قد جمع علوم اللغة العربية في صفحاته دون تفريق أو تمييز بين نحو أو بлагة أو تصريف أو عروض ... إلخ، ثم بعد ذلك تطورت نظرية التأليف في اللغة العربية فصرنا نجد كتاباً في النحو وأصوله وأخرى في البلاغة وغيرها في العروض، ولقد كان لأبي بكر بن السراج دور كبير في تفصيل مسائل أصول النحو وتمحیص دقائقه في كتابه (أصول النحو) ثم جاء بعده أبو الفتح ابن

جني وشارك في هذا الفن الجديد فألف كتابه (الخصائص) وتبعه ابن الأنباري فألف كتابه (المع الأدلة) والإغراب في جدل الإعراب... وبعد ذلك بقرون جاء الإمام السيوطي فألف كتابه (الاقتراح) وهو الذي بأيدينا فجاء كتابه جاماً لأصول النحو، حاملاً لأنواعها، دقيقاً في كتبها ومباحثها ولم تقف همة السيوطي عند جمع المادة العلمية، مما كتبه المتقدمون، بل صالح وجال في مباحث الكتاب وتوصل باستقرائها إلى أبحاث أبقة، وأنظار دقيقة وتقريرات رائعة ومفيدة.

رحم الله الإمام السيوطي ورضي عنه فهو الذي لم يترك فناً ولا علمًا إلا كتب أو شارك فيه.

والله سبحانه نسأله أن يوفقنا لإخراج تلك الكنوز الدفينة التي كتبها وألفها هؤلاء العلماء الأفذاذ، إنه خير مسؤول وخير معجب، وأآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

العمل في هذا الكتاب والهدف منه:

يكاد ينحصر العمل فيما يلي:

- ١ - تخريج الآيات والأحاديث والشواهد الشعرية.
- ٢ - توثيق ما أمكن من النصوص المنقلة من مصادرها.
- ٣ - ترجمة الأعلام ترجمة موجزة.
- ٤ - توضيح ما يحتاج إلى توضيح بضرب الأمثلة، والتدليل على بعض المسائل.
- ٥ - إتمام الشواهد الشعرية وبيان مواضع الاستشهاد.
- ٦ - شرح المفردات الغامضة عند اللزوم.
- ٧ - وضع مسارد للنصوص والأعلام والمواضيع.

أما الهدف من العمل وطبع الكتاب ونشره، فلعل أهم هدف هو توفيره بأيدي

الطلبة الدارسين بشكل مقبول حسًأً ومعنى، فيكون متوسط الحجم، معقول الثمن،
مضبوط النص عليه من التعليقات الضرورية التي لا بدًّ منها، من غير إرهاقه بإطالة
الترجمات، وكثرة الفوارق بين النسخ والإحالات، ومن ثُمَّ كثرة عدد الصفحات.
وإنني لأرجو أن يتحقق الهدف من هذا العمل المتواضع.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه

عبد الحكيم عطيه

في ١٤٢٥ / رجب / ٢٠

دمشق ٢٠٠٤ / ٩ / ٤



مقدمة

بقلم: علاء الدين عطية

الحمد لله الذي أنزل القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان. والصلوة والسلام على أفصح خلقه لساناً، وأبلغهم كلاماً، وأكملهم بياناً، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد: فإن فضل الله كبير على خلقه عامة، والعرب خاصة، حينما نزل القرآن **﴿إِلَيْنَا يُرْسَلُونَ﴾** [الشعراء: ١٩٥] فشرفهم بشرفهم، وحفظ لهم لغتهم بحفظه فقال: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَمْ نُخْفِظُونَ﴾** [الحجر: ٩] هذا الكتاب الذي قال الله تعالى عنه: **﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾** [الأنعام: ٣٨] قد اشتمل على أصول قواعد العلوم الشرعية والعربية. ولما كانت هذه العلوم لا تفهم إلا على ضوء اللغة العربية اهتم علماء الأمة بها، لأنها السبيل الوحيد لتحقيق هذه الغاية من كتاب الله، والتعرف على حكمه وأحكامه، وفوائده وأسراره.

ومن ثم كان الدين هو الدافع الأول عند سلفنا في نشأة العربية، فاهتموا بتطبيق أحكام الله تعالى، وفهمه وتدبره، دعاهم أولاً لأن يؤلفوا في الفقه والحديث، حيث لم تمض السنة الأولى من الهجرة حتى كتبوا حديث رسول الله ﷺ وبذروا التدوين فيه، فوضعت قواعده ومتطلباته.

كما استنبطت الأحكام الفقهية ووضعت قواعدها وأصولها وكذا كان لعلم العقيدة (أصول الدين) أصوله ومتكلمه وفرقه ومذاهبه.

وفي نفس الوقت كانت العناية بالعربية، لا تقل أهمية عن بقية العلوم الشرعية فوضعت أساس القواعد النحوية، وتطورت مع ما تطور من العلوم، لنجد أباً الأسود الدؤلي المتوفى (٦٩٦هـ) أول من يكتب فيها، ثم يتبع العمل من بعده طبقات من النحاة، وضعوا القواعد العامة، وفرعوا عليها المسائل، فوضعت الأبواب، والفصول ونسقت مسائلها ورتبت. وهكذا سار الأمر حتى جاء دور علم (أصول النحو) حيث كان يسير ببطء رُويَّداً في حنايا ما كتب وذُوَّنَ في اللغة العربية، ليظهر عملاً له قواعده ومصطلحاته مع اللغوي النحوي أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣هـ)، في كتابه: *الخصائص*. الذي ضمته أهم أبحاث هذا العلم وأجلها، وإن كانت قد طرحت في ثانياً جهود من سبقة من علماء العربية أمثال: سيبويه عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) وأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) وغيرهما.

واستمر الحال هكذا في تطور بطيء إلى المئة السادسة للهجرة فإذا بابن الأنباري كمال الدين (ت: ٥٧٧هـ) يضع كتابه: *للمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب*، ليكون هذا العلم للنحو بمثابة علم: *أصول الفقه للفقه*، فيقدّي علماء العربية بعلماء الشريعة في وضع أساس ووضع مصطلحاته وترتيبه وتنسيقه. وهكذا تتبع الجهود، واستمرت إلى المئة العاشرة للهجرة فإذا بجهود هؤلاء التي ربما قد ضاع الكثير منها، أو لم يعن بها كثيراً تظهر من جديد في كتب الإمام السيوطي، الذي اطلع عليها واستفاد منها، كما صرّح هو بذلك في مقدمة كتابه الاقتراح: بأنه قد أخذ من *الخصائص* لابن جني، وأنه قد اطلع على ما كتب ابن الأنباري الذي ضمته كتابه الاقتراح.

وهكذا استفاد السيوطي من أعمال سابقيه في العربية عامّة وفي *أصول النحو* خاصة، ولكن مهما يكن الأمر فإن له سبق الجمع والترتيب والتنسيق والتبويب، وأنه قد اشتهر بذلك فإذا به يصدر كتابه الاقتراح.

ولا ينكر أحد ما للإمام السيوطي من جهود كبيرة ربما يعجز عنها مكاتب في التأليف والتحقيق قام بها بنفسه.

يكفيه أنها ما كاد يترك علمًا من العلوم إلا وكتب فيه. هذا وقد زادت مؤلفاته عن الستمائة.

ومن أشهر مؤلفاته في العربية:

- ١ - همع الهوامع.
- ٢ - الأشباء والنظائر.
- ٣ - المزهر في اللغة.
- ٤ - بغية الوعاة.

فجزءاً الله تعالى خيراً وكل علماء المسلمين الذين بذلوا كل ما في وسعهم في خدمة دينهم ولغتهم، وأسأل الله تعالى أن يكتب لي حظاً معهم في هذا الخير الكبير.

هذا وإنني لأرجو أن يتحقق الهدف من هذا العمل المتواضع الذي قام به ولدي عبد الحكيم، وإنه لمدعاة للأمل والتفاؤل أن يكون إخراج هذا الكتاب باكورة أعماله في التحقيق، كما وأسأل الله مزيداً من التوفيق في خدمة هذا الدين له ولإخوانه من طلاب العلم العاملين.

والحمد لله رب العالمين.

ترجمة الإمام السيوطي

لنفسه كما في كتابه حسن المحاضرة

وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداءً بالمحدثين قبلي، فقل أن ألف أحد منهم تاريخاً إلا ذكر ترجمته فيه، ومنمن وقع له ذلك: الإمام عبد الغافر الفارسي في «تاريخ نيسابور» وياقوت الحموي في «معجم الأدباء»، ولسان الدين بن الخطيب في «تاريخ غرناطة»، والحافظ تقى الدين الفاسي في «تاريخ مكة»، والحافظ أبو الفضل بن حجر في «قضاة مصر»، وأبو شامة في «الروضتين» وهو أروعهم وأزدهفهم - فأقول:

أما جدي الأعلى همام الدين، فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطرق - وسيأتي ذكره في قسم الصوفية - ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، منهم من ولـي الحكم ببلده، ومنهم من ولـي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون، وبنـى بأسـيوط مدرسة ووقف عـلـيـها أـوـقـافـاً، وـمـنـهـمـ منـ كـانـ مـتـمـولاًـ،ـ ولا أعلمـ مـنـهـمـ منـ خـدـمـ الـعـلـمـ حـقـ الخـدـمـةـ إـلـاـ والـدـيـ - وسيأتي ذكره في قسم فقهاء الشافعية - أما نسبتنا إلى الخضيري فلا أعلم ما تكون هذه النسبة إلا الخضرية - محلـةـ بـيـغـدـادـ - وقد حدثـنيـ منـ أـثـقـ بـهـ أـنـ سـمـعـ والـدـيـ رـحـمـهـ اللهـ يـذـكـرـ أـنـ جـدـهـ الأـعـلـىـ كانـ أـعـجـمـياـ،ـ أوـ مـنـ الشـرـقـ،ـ فالـظـاهـرـ أـنـ النـسـبـةـ إـلـىـ المـحـلـةـ المـذـكـورـةـ.

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمان مئة،

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجنوب، رجل كان من الأولياء بجوار المشهد النفسي، فبرأك علىَّ، ونشأت يتيمًا حفظت القرآن ولدي دون ثمان سنين، ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه، والأصول، وألفية ابن مالك، وشرعت في الاشتغال بالعلم في مستهل سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيخوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساخي، الذي كان يقال: إنه بلغ السن العالية، وجمازو المائة بكثير - والله أعلم بذلك - قرأت عليه في شرحه على المجموع.

وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، ولقد ألفت في هذه السنة، فكان أول شيء ألفته: شرح الاستعاذه والبسملة، وأوقفت عليه شيخنَا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني، فكتب عليه تقريرًا، ولازمه في الفقه إلى أن مات، فلazمت ولده، فقرأت عليه من أول «التدريب» لوالده إلى «الوكالة» وسمعت عليه من أول «الحاوي الصغير» إلى «العدد»، ومن أول «المنهاج» إلى «الزكاة»، ومن أول «التنبيه» إلى قريب من الزكاة، وقطعة من «الروضة»، وقطعة من تكملة «شرح منهاج» للزرتشي، ومن «إحياء الموات» إلى «الوصيات» أو نحوها.

وأجازني بالتدريس والإفتاء، من سنة ست وسبعين، وحضر تصديري، فلما توفي سنة ثمان وسبعين، لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي، فقرأت عليه قطعة من «المنهاج»، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني، وسمعت دروساً من «شرح البهجة» ومن حاشيته عليها، ومن تفسير البيضاوي.

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقى الدين الشبلي الحنفى، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريرًا على «شرح ألفية ابن مالك» وعلى «جمع الجواجم» في العربية تأليفى وشهد لي غير مرة، بالتقدم في العلوم بلبسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجرداً في حديث، فإنه أورد في حاشيته على «الشفاء» حديث أبي الجمرة في الإسرا، وعزاه إلى تخریج ابن ماجة، فاحتاجت إلى إيراده بسنده، فكشفت ابن ماجة في مظننته فلم أجده، فممّرت على الكتاب كله فلم أجده فاتهمت نظري، فممّرت مرة ثانية فلم أجده فعدت ثالثة فلم أجده، ورأيته في معجم الصحابة لابن قانع، فجئت إلى الشيخ فأخبرته، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ

نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ «ابن ماجة»، وكتب «ابن قانع» وألحق «ابن قانع» في الحاشية، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي، واحتراري في نفسي، فقلت: ألا تصبرون لعلكم تراجعون؟! فقال: إنما قلدت في قولي ابن ماجة البرهان الحلبي، ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات».

والإمام السيوطي درس التفسير والأصول والعربية والمعاني على العلامة محى الدين الكافيجي أربع عشرة سنة.

ودرس التوضيح وال Kashaf وتلخيص المفتاح على الشيخ سيف الدين الحنفي.

وشرع في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاته ثلاثة كتب، وقيل: ضعف ذلك، بالإضافة إلى كتب لم يرض عنها فأعدّها.

وسافر إلى بلاد الشام والحجاج واليمن والهند والمغرب، وكان يتمنى أن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة ابن حجر، وحج وشرب من ماء زمزم بنية ذلك، ولقد أفتى في مستهل سنة إحدى وسبعين، وأملأى الحديث في مستهل سنة اثنتين وسبعين.

وكان عالماً في التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع.

وهو يقول عن إمامه بهذه العلوم: «والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقل التي اطلعت عليها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلاً عن دونهم».

أما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسع نظراً، وأطول باعاً.

وغير العلوم السابقة كان له إمام بمعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف، وإمام أقل من ذلك في الإنشاء والترسل والفرائض ويليها القراءات فالطلب.

وقد كملت عنده مؤهلات الاجتهاد، فتراه يقول: «ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوتها وأجويتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها، لقدرت على ذلك من فضل الله لا بحولي ولا قوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله».

ومن مؤلفاته: المزهر، والأشباء والنظائر، وبغية الوعاة، والدر المنشور، والجامع الكبير، والجامع الصغير، وهمع الهوامع، وشرح ألفية ابن مالك، وغير ذلك كثيرة.

وفي نهاية حياته^(١) ترك التدريس واعتزل الناس وتجرد للعبادة، وألف كتابه «التفيس في الاعتذار عن الفتيا والتدرис».

ولقد كان عفيف النفس لا يذهب إلى ذي جاه أو سلطان، وكان الأمراء والوزراء يأتون لزيارتة، ويعرضون هباتهم عليه فلا يقبلها، وروي أن السلطان الغوري أرسل إليه مرة خصياً وألف دينار، فرد الدنانير ولم يقبلها، وأخذ الخصي فأعتقه، وجعله خادماً في الحجرة النبوية.

وأرسل للسلطان من يقول له: «لا تعد قط تأتينا بهدية فإن الله أغنانا عن ذلك».

ولكثرة تلاميذه ووفرة علومه، تحامل عليه بعض أقرانه ومعاصروه، فرموه بما هو براء منه، ومن هؤلاء المؤلف شمس الدين السخاوي صاحب كتاب «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» فقد تناول في ترجمته للسيوطى علمه وخلقه بالتجريح والتشهير.

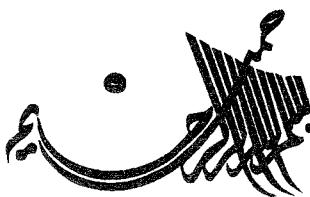
وقد دفع ذلك التجريح الإمام السيوطى للرد عليه، فألف مقامة أسمها «الكاوى على تاريخ السخاوي».

كما أن تلاميذه قاموا بالدفاع عنه أيضاً.

وهكذا بعد حياة حافلة بالعلم والتأليف والدراسة والمعرفة، وافتئه منيته في يوم الخميس التاسع من جمادى الأولى سنة ٩١١ هـ رحمه الله رحمة واسعة.

(١) انظر مقدمة بغية الوعاة للأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم.

[مقدمة المؤلف]



يقول الفقير إلى الله تعالى جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي :

الحمد لله الذي أرشد لا بتكار هذا النمط، وتفضل بالعفو عما صدر عن العبد على وجه السهو والغَلَطِ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة لا وَكْسَ فيها ولا شَنَاطَةَ، وأشهد أنَّ سيدنا محمداً عبده ورسوله، أفضَلُ مَنْ عليه جبريل بالوحي هبط بِرَبِّهِ، وعلى آله وصحبه الذين هم لأتباعه خير فَرَطٍ.

هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبني، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو «أصول النحو» الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعة وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويه وضع مُبَدَّعٌ، لأبرِز في كل حين للطلابين ما تبتهج به أنفس الراغبين.

وقد سميته بـ «الاقتراح في علم أصول النحو» ورتبته على مقدمات وسبعة كتب.

وأعلم أنني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب «الخصائص» لابن جنِي، فإنه وضعه في هذا المعنى، وسمَّاه «أصول النحو» لكن أكثره خارج عن هذا المعنى، ليس مرتبًا، وفيه الغثُ والسمن والاستطرادات، فلخلقت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى، بأوجز عبارة وأرشقتها وأوضحتها، معزَّواً إليه، وضمت إليه

نفائس آخر، ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والערבية والأدب وأصول الفقه، وبذائع استخرجتها بفكري.

ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والترجم، كما ستراه واضحاً بينما إن شاء الله تعالى.

ثم بعد تمامه، رأيت الكمال بن الأنباري قال في كتابه «نزهة الألباء في طبقات الألباء»^(١) (علوم الآداب ثمانيّة: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم).

ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانيّة علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حدّ أصول الفقه، فإنّ بينهما من المناسبة مالا خفاء به؛ لأنّ النحو معقول من منقول، كما أنّ الفقه معقول من منقول). هذه عبارته.

فتطبّلت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا بما لطيفان جداً، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد، ما لم يسبق إليه أحد، ولم يُعرج في واحد منهمما عليه، فأما الذي في أصول النحو، فإنه في كراستين صغيرتين سماه: «المع الأدلة» ورتبه على ثلاثة فصلاً:

الأول: في معنى أصول النحو وفائده.

الثاني: في أقسام أدلة النحو.

الثالث: في النقل.

الرابع: في انقسام النقل.

الخامس: في شرط نقل المتواتر.

السادس: في شرط نقل الآحاد.

(١) (ص: ٨٩).

- السابع: في قبول نقل أهل الأهواء.
- الثامن: في قبول المرسل والمجهول.
- التاسع: في جواز الإجازة.
- العاشر: في القياس.
- الحادي عشر: في تركيب القياس^(١).
- الثاني عشر: في الرد على من أنكر القياس.
- الثالث عشر: في حل شبه ثورَد على القياس.
- الرابع عشر: في أقسام القياس.
- الخامس عشر: في قياس الطرد.
- السادس عشر: في كون الطرد شرطاً في العلة.
- السابع عشر: في كون العكس شرطاً في العلة.
- الثامن عشر: في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً.
- النinth عشر: في إثبات الحكم في محل النقل^(٢) بماذا يثبت؟ بالنقل أم بالقياس؟.
- العشرون: في العلة القاصرة^(٣).
- الحادي والعشرون: في إبراز الإخلال والمناسبة عند المطالبة.
- الثاني والعشرون: في الأصل الذي يُرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه.
- الثالث والعشرون: في إلهاق الوصف بالعلة مع عدم الإخلال.

(١) هذا العنوان غير موجود في لمع الأدلة، وكذلك لم يذكر السيوطي - رحمه الله - قياس الشبه الذي ذكره ابن الأباري.

(٢) في «لمع الأدلة»: إثبات الحكم في محل النص.

(٣) في «لمع الأدلة»: قياس العلة.

الرابع والعشرون: في ذكر ما يلحق بالقياس وما يتفرع عليه من وجوه الاستدلال.

الخامس والعشرون: في الاستحسان.

السادس والعشرون: في المعارضة.

السابع والعشرون: في معارضة النقل بالنقل.

الثامن والعشرون: في معارضه القياس بالقياس.

التاسع والعشرون: في استصحاب الحال.

الثلاثون: في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

وأما الذي في جدل النحو، فإنه في كراسة لطيفة سماه بـ «الإغراب في جدل الإعراب» ورتبه على اثني عشر فصلاً:

الأول: في السؤال.

الثاني: في وصف السائل.

الثالث: في وصف المسئول به.

الرابع: في وصف المسئول منه.

الخامس: في وصف المسئول عنه.

السادس: في الجواب.

السابع: في الاستدلال.

الثامن: في الاعتراض على الاستدلال بالنقل.

التاسع: في الاعتراض على الاستدلال بالقياس.

العاشر: في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال.

الحادي عشر: في ترتيب الأسئلة.

الثاني عشر: في ترجيح الأدلة. انتهى.

وقد أخذت من الكتاب الأول للباب، وأدخلته معزواً إليه في خلل هذا الكتاب، وضمنت خلاصة الثاني في مباحث العلة.

وضمنت إليه من كتابه «الإنصاف في مباحث الخلاف» جملة، ولم أنقل من كتبه حرفاً إلا مقررناً بالعزو إليه ليُعرف مقام كتابي من كتابه، ويتميز عند أولي التمييز جليل نصابه، وإلى الله الضراعة في حسن الخاتم والقبول، فلا ينفع العبد إلا ما مَنَّ بقبوله والسلام.





الكلام في المقدمات

فيها مسائل:

المسألة الأولى

[في حدّ أصول النحو]

[المسألة] الأولى: أصول النحو: «علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل».

فقولي: (علم) أي: صناعة، فلا يرد ما أورد على التعبير به في حدّ أصول الفقه، من كونه يلزم عليه فقده إذا فُقد العالم به؛ لأنّه صناعة مدونة مقرّرة وُجِدَتْ في العالم به أم لا.

وقولي: (عن أدلة النحو) يخرج كلّ صناعة سواه وسوى النحو، وأدلة النحو الغالبة أربعة.

قال ابن جنى في الخصائص [١٨٩/١]: أدلة النحو ثلاثة: السمع والإجماع والقياس.

وقال ابن الأباري في أصوله [للمع الأدلة: ٨١]: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس.

واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع^(١)، فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم، وقد تحصل مما ذكره أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب.

وكلُّ من الإجماع والقياس لا بدَّ له من مستند من السمع كما هما في الفقه كذلك، ودونها الاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل، المعقود لها الكتاب الخامس.

وقولي : (الإجمالية) احتراز من البحث عن التفصيلية، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار^(٢)، وبجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول^(٣)، وبجواز مجيء الحال من المبتدأ^(٤)، وبجواز مجيء التمييز مؤكداً^(٥)، ونحو ذلك؛ فهذه وظيفة علم النحو نفسه لا أصوله.

وقولي : (من حيث هي أدلة) بيان لجهة البحث عنها، أي : البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو؛ لأنَّه أفسح الكلام سواء كان متواتراً أم آحاداً، وعن السنة كذلك بشرطها الآتي، وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك، وعن إجماع أهل البلدين كذلك، أي : أنَّ كلاًّ مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز.

(١) يقول ابن الأباري في «المع الأدلة»: وقد ثلثت الأمة منه ذلك الوضع بالقبول ولم ينكر ذلك منكر مع اشتهره وإظهاره فكان إجماعاً والإجماع حجة قاطعة المرجع. فهذا الكلام يثبت خلاف ما ينفيه السيوطي عن عدم الاحتجاج ابن الأباري بالإجماع وهو ظاهر من قوله. ١ هـ

(٢) وذلك كقوله تعالى : ﴿وَأَنَّوْا اللَّهَ أَلَّى تَسَاءُلَ بِهِ وَالْأَرْحَام﴾ [النساء: ١]، بعطف الأرحام على الضمير من (به) من غير إعادة حرف الجر والقياس: وبالأرحام.

(٣) قول الشاعر :

جزي ربه عنِي عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل
حيث أعاد ضمير من (ربه) على (عدي) وهو متاخر لفظاً ورتبة.

(٤) قول الشاعر :

تُعْيِّرُنَا أَنْنَا عَالَة نحن صعاليك وأنتم ملوكاً
(ملوكاً) حال من الضمير (محن) وهو مذهب الكوفيين، ومنعه البصريون.

(٥) قوله تعالى : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشَّهْوَرِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبه: ٣٦]، فشهرآ : تميز مؤكدة لما قبله.

وقولي : (وكيفية الاستدلال بها) أي عند تعارضها ونحوه ، كتقديم السماع على القياس ، واللغة الحجازية على التمييم إلا لمانع ، وأقوى العتّين على أضعفهما ، وأخف الأقبحين على أشدّهما قبحاً ، إلى غير ذلك ، وهذا هو المعقود له الكتاب السادس.

وقولي : (وحال المستدل) أي : المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة ، أي : صفاته وشروطه ، وما يتبع ذلك من صفة المقلّد والسائل ، وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع.

وبعد أن حررت هذا الحدّ بفكري وشرحته ، وجدت ابن الأنباري [المع الأدلة: ٨٠] قال : أصول النحو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تتنوع عنها جملته وتفصيله .

وفائدته : التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليق ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع^(١) الاطلاع على الدليل ؛ فإنَّ المُخلَّد إلى التقليد ، لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفكُ في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياح . وهذا جميع ما ذكره في الفصل الأول بحروفه [المع الأدلة: ٨١].

المسألة الثانية

[حدود النحو]

للنحو حدود شتى ، وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جني في الخصائص [١١/٣٤]: انتفاء سُمِّيَتْ كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره ، كالثنائية والجمع والتحمير والتكسير ، والإضافة وغير ذلك ؛ ليتحقق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، وأصله مصدر (نحوت) بمعنى : قصدت ثم خُصّ به انتفاء هذا القبيل من العلم ، كما أن الفقه في الأصل : (فقهت) بمعنى : فهمت ثم خص به علم الشريعة . انتهى .

وقال صاحب المستوفي^(٢) : النحو : صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ

(١) اليفاع : المكان المرتفع من الأرض . اللسان (يفع) .

(٢) صاحب المستوفي أبو سعيد علي بن مسعود بن محمد بن الحكيم القاضي الفرغاني ، كشف الظنون : (٢٠٦/٢)، بغية الوعاء : (٢/٦٧٥).

العرب من جهة ما يتالف بحسب استعمالهم؛ لِتُعرَف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإدراهما إلى الأخرى.

وقال الخضراوي^(١): النحو: علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب.

وقال ابن عصفور^(٢): النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصولة إلى معرفة أحكام أجزاءه التي اختلف منها.

وانتقد ابن الحاج^(٣) بأنه ذكر ما يُستَخْرَج به النحو، وتبيين ما يُستَخْرَج به الشيء ليس تبيناً لحقيقة النحو، وبأنّ فيه: أن المقاييس شيء غير النحو، وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو.

وقال صاحب الديع^(٤): النحو: صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب، من جهة ما يصح ويفسد في التأليف؛ ليُعرَف الصحيح من الفاسد، وبهذا يعلم أن المراد بـ(العلم) المصدر به حدود العلوم الصناعية، ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور.

وقال ابن السراج^(٥): في الأصول: [٣٥/١] النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب.

(١) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي عالم بالعربية توفي سنة (٦٤٦هـ) وهو صاحب كتاب «الإفصاح». كشف الظنون (٢١٣/١).

(٢) ابن عصفور علي بن مؤمن بن علي الحضرمي حامل لواء العربية في الأندلس، توفي سنة (٦٦٣هـ). بغية الوعاة: (٢/٢١٠).

(٣) أحمد بن محمد الأشيلبي توفي سنة (٦٤١هـ). بغية الوعاة: (١٥٩/١).

(٤) كتاب الديع في النحو، لأبي الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي المتوفي سنة (٤٢٠هـ) وهو عالم بالعربية. ذيل كشف الظنون: (١٧٢/٣).

(٥) ابن السراج محمد بن السري أبو بكر البغدادي النحوي، تلميذ المبرد، توفي سنة (٣١٦هـ). معجم الأدباء: (١٩٧/١٨).

المسألة الثالثة

[**حدُّ اللغة، وهل هي من وضع الله تعالى أو البشر**]

قال في الخصائص [٣٣/١]: **حدُّ اللغة**: أصواتٌ يعبرُ بها كُلُّ قوم عن أغراضهم.

واختلف: هل هي بوضع الله أو البشر؟ على مذاهب:

أحدهما وهو مذهب الأشعري: أنها بوضع الله، واختلف على هذا، هل وصل إلينا علمها بالوحي إلى نبيٍّ من أنبيائه؟ أو بخلق أصوات في بعض الأجسام تدل عليها وإسماعها لمن عرفها ونقلها؟ أو بخلق العلم الضروري في بعض العباد بها؟

على ثلاثة آراء أرجحها الأول، ويدل له ولأصل المذهب قوله تعالى: ﴿وَعَلَمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] أي: أسماء المسميات. قال ابن عباس: علمه اسم الصحفة والقدر حتى الفسفة والفسبية. وفي رواية عنه: عرض عليه أسماء ولده إنساناً إنساناً والدواب، فقيل: هذا الحمار، هذا الجمل، هذا الفرس، أخرجهما ابن أبي حاتم في تفسيره.

وتعليمه تعالى دالٌّ على أنه الواضع دون البشر، وأن وصولها بالوحي إلى آدم، ومال إلى هذا القول ابن جنِي، ونقله عن شيخه أبي علي الفارسي^(١)، وهو من المعتزلة.

ومذهب الثاني: أنها اصطلاحية وضعها البشر، ثم قيل: وضعها آدم، وتأنَّى ابن جنِي الآية على أن معنى: ﴿وَعَلَمَ آدَمَ﴾ أقدره على وضعها.

وقيل: لعله كان يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومة، فوضعوا لكل واحد منها لفظاً إذا ذكر عرف به.

وقيل: أصل اللغات كلها من الأصوات المسموعات، كَذَوْيُ الريح والرعد،

(١) الفارسي أبو علي الحسن بن محمد بن عبد الغفار توفي في بغداد سنة (٣٧٧هـ) «بغية الوعاة» (١). ٤٩٦

وخرير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونهيق الحمار، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، واستحسنها ابن جني^(١):

والذهب الثالث: الوقف، أي: لا يُدرى أهي من وضع الله أو البشر؟ لعدم دليل قاطع في ذلك، وهو الذي اختاره ابن جني أخيراً.

تنبيهان:

الأول: زعم بعضهم أنه لا فائدة لهذا الخلاف، وليس كذلك، بل ذكر له فائدتان:

الأولى: فقهية، ولذا ذكرت هذه المسألة في أصوله.

والآخرى: نحوية، ولها ذكرتها في أصوله تبعاً لابن جني في «الخصائص» وهي جواز قلب اللغة، فإن قلنا: إنها اصطلاحية جاز وإلا فلا، وإطباق أكثر النحاة على أن المصحّفات^(٢) ليست بكلام، ينبغي أن يكون من هذا الأصل.

الثاني: قال ابن جني [الخصائص: ٤٢٨/٢]: الصواب - وهو رأي أبي الحسن الأخفش^(٣)، سواء قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح - أن اللغة لم توضع كلُّها في وقت واحد، بل وقعت متلاحقة متتابعة، قال الأخفش: اختلاف لغات العرب إنما جاء من قِبَلْ أَوَّلَ ما وضع منها وضع على خلافِ، وإن كان كله مسروقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعده أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أَنَّها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً.

(١) قال ابن جني في الخصائص بعد أن عرض للمنهفين: فأقف بين تين الخليتين حسيراً، وأكثيرهما فأنكفي مكتوراً، وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبها قلنا به وبالله التوفيق (١.هـ) الخصائص: (٤١).

(٢) المصحّفات: هي ما يتصرف في الكلام أي يتغير، والتصحيف: هو الاختلاف في شكل أو نقط الحرف كما نقول في حمزة جَمْرَة. وأما التحريف: فهو تغيير الكلمة باختلاف حرف أو حروف كما تقول في: كتب، كتم، ا.هـ أفاده أستاذنا الدكتور حسان الطيان حفظه الله. التعريفات: (٧٥).

(٣) أبو الحسن سعيد بن سعدة إمام في النحو، من أكبر تلاميذ سيبويه، توفي سنة (٢١٥). بغية الوعاة: (١٠١/٣). الأعلام: (٥٩٠/١).

قال: ويجوز أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء بعد أن خالَفَ قياسِ الأول إلى قياسِ ثانٍ جارٍ في الصحة مجرى الأول.

قال: وأما أيُّ الأجناس الثلاثة الاسم والفعل والحرف وضع قبل؟ فلا يُدرِّي ذلك، ويحتمل في كلٍّ من الثلاثة أنه وضع قبل، وبه صرَّح أبو علي، قال: وكان الأخفش يذهب إلى أنَّ ما غُيْر لكترة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه، وعَلِمَتْ أنه لا بُدَّ من كثرة استعمالها إِيَّاه، فابتدعوا بتغييره، علماً بأنَّ لا بُدَّ من كثرته الداعية إلى تغييره.

قال: ويجوز أن يكون كانت قدِيمَاً معرِبة، فلما كثرت غُيْرُتْ فيما بعد.

قال: والقول عندي هو الأول؛ لأنَّه أَدَلُّ على حكمتها، وأَشَهَّ لها بعلمهها بمصاير أمرها، فتركوا بعض الكلام مبيناً غير معرب، نحو: أَمْسِ وأَيَّنَ وكيفَ وكُمْ وإذا وحيثُ قبلَ، علمًا بأنهم سيستكثرون منها فيما بعد، فيجب لذلك تغييرها [الخصائص: ٣١/٢].

المَسَأَلَةُ الرَّابِعَةُ

في مناسبة الألفاظ للمعنى

قال في الخصائص [١٥٢/٢]: هذا موضع شريف نَبَّهَ عليه الخليل وسيبوه وتلقته الجماعة بالقبول.

قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجندي استطالة فقالوا: صر، وفي صوت البازي تقاطعاً فقالوا: صر صر.

وقال وسيبوه [الكتاب ٤/١٤] في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: الغَلَيانُ والغَثَيانُ، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالياً حركات الأفعال.

قال ابن جني [١٥٣/٢]: وقد وجدت أشياء كثيرة من هذا النمط.

من ذلك المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الرَّغْزَةُ والقلْلَةُ
والصَّلْصَلَةُ والقَعْقَةُ والقرْقَةُ^(١).

والفعلَى تأتي للسرعة، نحو: الجَمَزَى والوَقَنَى^(٢).

ومن ذلك باب است فعل، جعلوه للطلب لما فيه من تقدم حروف زائدة على الأصول كما يتقدم الطلب الفعل، وجعلوا الأفعال الواقعه من غير طلب إنما تفجاً حروفها الأصول، أو ما ضارع الأصول، نحو خرج وأكرم^(٣).

وكذلك جعلوا تكرير العين دالاً على تكرير الفعل، نحو: فَرَّحَ وَكَسَرَ، فجعلوا قَوَّةً للفظ لقوَّة المعنى، وخصُّوا بذلك العين لأنها أقوى من الفاء واللام، إذ هي واسطة لهما ومكفوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذلان للعارض دونها، ولذلك تجد الإعلال بالحذف دونها.

ومن ذلك قولهم: الخضم لأكل الرَّطْبِ، والقضم لأكل اليابس، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرَّطْبِ، والكاف لصلابتها لليابس.

والنَّسْخَ لالماء ونحوه، والنَّضْخَ أقوى منه، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الخفيف، والخاء لغلظتها لما هو أقوى.

ومن ذلك قولهم: القُدُّ طولاً، والقُطُّ عرضاً؛ لأنَّ الطاء أحصرُ للصوت وأسرع قطعاً له من الدال المستطيلة، فجعلوها لقطع العرض لقربه وسرعته، والدال المستطيلة لِمَا طال من الأثر، وهو قطعه طولاً، وهذا الباب واسع جدًا لا يمكن استقصاؤه^(٤).

(١) الصَّلْصَلَةُ: صفاء صوت الرعد. اللسان: صلل (٣٨١/١١).

القَعْقَةُ: حكاية صوت السلاح. اللسان: قمع (٢٨٦/٨).

القرْقَةُ: الهدير، ويقال: قرق البرير: إذا هدر ورجع صوته. أو جلد الوجه، أو الأرض اللينة. اللسان: قرق (٤١/٥).

(٢) الجَمَزَى: نوع من سير الإبل. اللسان جمز (٣٢٣/٥).

الوَقَنَى: يقال: ناقة ولقني أي سريعة العدو. اللسان ولق (٣٨٤/١٠).

(٣) يعني أن الكلمة الخالية عن الطلب تأتي حروفها الأصول فجأة دون حروف زائدة تقدمها، (خرج) مثال لما يفجاً مباشرة و(أكرم) مثال لما شابه الفعل الذي حروفه كلها أصول.

(٤) لكن السيوططي يعقب على هذا الباب برأي معتدل وسديد يقول: إنه ليس معتمداً في اللغة ولا يصح أن ينحيط به. وسيبه إهمال العرب المتقدمين له. هـ المزهر: (٣٤٧/١).

المسألة الخامسة

في الدلالات النحوية

الدلالات النحوية ثلاثة: لفظية، وصناعية، ومعنوية، قال في الخصائص [٣/٩٨]: وهي في القوّة على هذا الترتيب.

قال: وإنما كانت الصناعيّة أقوى من المعنوية من قبيل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويُخرجُ عليها، ويستقر على المثال المعترض بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلت بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة، وأما المعنى فدلالة لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات.

مثال ذلك الأفعال، ففي كل واحد منها الدلالات الثلاث: فإنه يدل بلغفظه على مصدره، وبينائه وصيغته الصناعية على زمانه، وبمعناه على فاعله، فالأولان: مسموعان، والثالث: إنما يدرك بالنظر من جهة أن كل فعل لا بد له من فاعل؛ لأن وجود فعل من غير فاعل محال^(١).

قال الخضراوي في الإفصاح: دلالة الصيغة: هي المسماة دلالة التضمن، والدلالة المعنوية: هي المسماة دلالة التزوم.

وقال أبو حيان^(٢) في «تذكرة»: في دلالة اللفظ ثلاثة مذاهب:

أحدهما: إنما يدل على الحدث بلغفظه، وعلى الزمان بصيغته أي: كونه على

(١) قال في «الخصائص» [٣/٩٩]. مثال ذلك حين نسمع (ضرب) قد عرف حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد في فاعله فتجده في مكان آخر لا من مسموع (ضرب) ولو كنت تستفيد الفاعل من لفظ (ضرب) لا من معناه فإذا قلت (قام) يجب أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر كذلك بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة (قام وقعد وأكل) ولا فرق بين جميع ذلك.

(٢) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي من كبار العلماء بالعربية والتفسير وهو صاحب البحر المحيط توفي في القاهرة سنة ٧٤٩هـ. طبقات الشافعية [٣/٦٧]، نفح الطيب [٢/١١٠].

شكل مخصوص، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغة، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها.

والثاني: إنه يدل على الحدث بالصيغة واحتلافها من كونه واقعاً أو غير واقع، وينجرُ مع ذلك الزمان، فيدل عليه الفعل باللزموم دلالة السقف على الحائط.

والثالث: عكسه، إنه يدل على الزمان بذاته، لأن صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل بالذات ودلالة على الحدث بالانجراز.

المسألة السادسة

[في تقسيم الحكم النحوي إلى واجب وغيره]

الحكم اللغوي: ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء.

فالواجب: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك.

والممنوع: كأضداد ذلك.

والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضٍ^(١).

والقبح: كرفعه بعد شرط المضارع^(٢).

وخلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيداً.

(١) نحو: إن جاء زيد أكرم، والأحسن منه الجزم كقوله تعالى: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الْآخِرَةِ نَزَّلَ لَهُ فِي حَرَثِهِ» [الشورى: ٢٠] (ونزد) جواب الشرط مجزوم.

(٢) أي: رفع المضارع جواباً بعد شرط مضارع، نحو قوله تعالى: «إِنْ يَشَاءُ يَهْبِطُكُمْ وَإِنْ يَشَاءُ جِلِيلِكُمْ» [فاطر: ١٦] (نيأت) بالجزم جواب الشرط، ورفعه قبيح.

وجاء مرفوعاً في قوله جريراً:
يَا أَفْرَغْ بَنَ حَابِسِيْ يَا أَقْرَعْ إِنْكَ إِنْ يُضْرَعْ أَخْرُوكَ ثُصْرَعْ

سييري: (٣/٦٧).

والجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له.

وقد اجتمعت الأقسام الستة في عمل الصفة المشبهة، فإنها إما أن تكون بألف أو لا، ومعمولها إما مجرد، أو مقرون بألف، أو مضاف إلى ما فيه ألف، أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير، أو إلى مجرد؛ فهذه اثنا عشر قسماً، وعميلها: إما رفع أو نصب أو جرّ، فتلك ستة وثلاثون^(١).

والحرر من نوعي أربع صور: أن تكون بألف والمعمول خالٍ منها ومن إضافة لما هي فيه، بأن يكون مجردأً، أو مضافاً إلى مجرد، أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير^(٢).

وخلاف الأولى في صورتين: أن تكون الصفة مجردة والمعمول مضاف إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير^(٣).

(١) الأمثلة على التوالي:

- الحسن وجه، وجهاً، وجهه.

- الحسن الوجه، الوجه، الوجه.

- الحسن وجه الأب، وجه الأب، وجه الأب.

- الحسن وجه أب، وجه أب، وجوه أب.

- الحسن وجهه، وجهه، وجهه.

- الحسن وجه أبيه، وجه أبيه، وجه أبيه.

- رأيت حسناً وجه، وجهاً، وجهاً.

- رأيت حسناً الوجه، الوجه، الوجه.

- رأيت حسناً وجه الأب، وجه الأب، وجوه الأب.

- رأيت حسناً وجه أب، وجه أب، وجوه أب.

- رأيت حسناً وجهه، وجهه، وحسن وجهه.

- رأيت حسناً وجه أبيه، وجه أبيه، حسن وجه أبيه.

(٢) المجرد نحو: (الحسن وجه)، مضاف لمجرد نحو: (الحسن وجه أب)، المضاف إلى الضمير نحو: (الحسن وجهه)، مضاف إلى مضاف إلى ضمير نحو: (الحسن وجه أبيه).

(٣) نحو: (حسن وجهه)، (حسن وجه عده).

والرفع قبيح في أربع صور: أن يكون المعمول مجرداً، أو مضافاً إلى مجرد سواه كانت الصفة بأل أم دونها^(١).

والحسن: فيها النصب أو الجر.

والنصب خلاف الأولى في أربع صور: أن تكون الصفة مجردة والمعمول بأل، أو مضاف إلى ما فيه أل، أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير^(٢).

وواجب في صورتين: أن تكون الصفة بأل، والمعمول مجرد، أو مضاف إلى مجرد^(٣).

وتتجاوز الثلاثة على السواء في صورتين: أن تكون الصفة بأل والمعمول مقرون بها، أو مضاف إلى معرف بها^(٤).

المسألة السابعة

[في تقسيم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها]

ينقسم [الحكم النحوي] أيضاً إلى: رخصة وغيرها، والرخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسناً وقبحاً، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة على تحسين التشر بالازدواج^(٥).

فالضرورة الحسنة: مala يستهجن، ولا تستوحش منه النفس كصرف مala

(١) نحو: (الحسن وجهه)، (الحسن وجه أب) و(حسن وجهه)، (حسن وجه أب).

(٢) نحو: (حسن الوجه)، (حسن وجه الأب)، (حسن وجهه)، (حسن وجه أبيه).

(٣) نحو: (الحسن وجهاً)، (الحسن وجه أب).

(٤) نحو: (الحسن الوجه)، (الحسن وجه الأب).

(٥) الازدواج: يعني السجع ومنه قوله: كثرة الشراب مبولة وكثرة الأكل مئومة والأصل: مبالغة ومنامة ومنه قوله عليه «ارجمعن موزورات غير مأجورات» الأصل موزورات، شرح مسلم للنحو: (١/١٨٧)، كشف الخفاء: (١١٧).

ينصرف، وقصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور^(١)، وأسهل الضرورات: تسكين عين «فعَّلَة» في الجمع بالألف والثاء حيث يجب الإتباع كقوله:

فَتَسْتَرِيْحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَّارَاتِهَا^(٢)

والضرورة المستحبحة: ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة، وما أدى إلى التباس جمع بجمع (رد مطاعم إلى مطاعيم) أو عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس (مطعم بمطعم).

قال حازم^(٣) في «منهاج البلغاء» [٣٨٣]: وأشد ما تستوحشه النفس تنوين أ فعل من قال^(٤).

وأيقع ضرراً: الزيادة المؤدية لِمَا لِيْسَ أَصْلًا في كلامهم، كقوله:
مِنْ حِيثِ مَا سَلَكُوا أَدْنَوْ فَأَنْظُور^(٥)

أي أنظر.

أو الزيادة المؤدية لما يَقُلُّ في الكلام كقوله: «طَأَطَأْتُ شَيْمَالِي»^(٦) أراد شمالي.
وكذلك يستتبع النقص المجنح، كقول ليبد:

(١) قصر الجمع الممدود نحو قوله: لا بد من صنعا وإن طال السفر والأصل (صنعاء)، ومد الجمع المقصور نحو قوله: فلا فقر يدوم ولا غناه والأصل (غنى). «شرح الأشموني» (١١٠/٤).

(٢) الشاهد فيه (زفاتها) حيث سكن الفاء وحقها الفتح. شرح الأشموني: (١١٨/٤).

(٣) حازم بن محمد بن حازم الاننصاري توفي سنة (٦٨٤هـ).

(٤) مثال تنوين أ فعل التفضيل من قال أن نقول: أقولا؟.

(٥) عجز بيت وصدره:

وَإِنْسِي حِيْثُمَا بُشْنِي الْهَوَى بَصْرِي

الشاهد فيه (فأنظور) الأصل فأنظر. معنى الليبب: (٤٨٢/٢).

(٦) جزء من بيت لمريء القيس وتمامه:

وَكَانَيِ بِمَقْتَحَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لَفْوَهُ صَبُودٌ مِنْ الْعَقْبَانِ طَأَطَأْتُ شَيْمَالِي

ديوان امريء القيس: (١٣٩).

درَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعِ فَأَبَانَا^(١)

أراد المنازل.

وكذلك العدول عن صيغة لأخرى، كقول الحطيئة:

جَدَلَاءُ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجٍ سَلَامٍ^(٢)

أراد سليمان.

وقد اختلف الناس في حد الضرورة، فقال ابن مالك: هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

وقال ابن عصفور: الشعر نفسه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى، قال بعضهم: وهذا الخلاف هو الخلاف الذي يعبر عنه الأصوليون بأن التعليل بالمؤنة هل يجوز؟ أم لا بدّ من حصول المعنى المناسب حقيقة؟

وأيد بعضهم الثاني بأنه ليس في كلام العرب ضرورة إلا ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شيء مكانها.

المسألة الثامنة

[في تعلق الحكم بشيئين فأكثر]

قد يتعلق الحكم بشيئين فأكثر، فتارة يجوز الجمع بينهما، وتارة يتمتنع.

(١) صدر بيت وعجزه:

فَتَقَادَمْتَ بِالْجَبَسِ فَالسَّوَابَانِ

والجبس والسوابان: موضعان. ديوانه: (٢٠٦). الخصائص: (٨١/١).

(٢) هنا عجز بيت وصدره:

فِيهِ الرَّمَاجُ وَفِيهِ كُلُّ سَابَقَةٍ

ديوانه: (٧٥). همع الهوامع: (٢/١٥٨).

فالأول: كمسوّغات الابتداء بالنكرة، فإن كلاً منها مسوّغ على انفراده، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر، و(أل) و(التصغير) من خواصّ الأسماء ويجوز اجتماعهما، و(قد) و(التاء) من خواصّ الأفعال ويجوز اجتماعها.

والثاني: ك(اللام) من خواصّ الأسماء، وكذا (الإضافة) ولا يجوز الجمع بينهما، وكذا (التنوين) مع (الإضافة) خاصتان ولا يجتمعان، و(السين) و(سوف) من أدوات الاستقبال ولا يجتمعان، و(التاء) و(السين) خاصتان ولا يجتمعان.

ومن القواعد المشتهرة قولهم: البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه لا يجتمعان.

ومن المهم الفرق بين البدل والعوض.

قال أبو حيان في «تذكيرته»: البدل: لغة العوض، يفترقان في الاصطلاح، فالبدل أحد التوابع يجتمع مع المبدل منه، وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلًاً، ولا يكون إلا في موضع المبدل منه، والعوض لا يكون في موضعه، وربما اجتمعا ضرورة، وربما استعملوا العوض مرادفًا للبدل في الاصطلاح. انتهى.

وقال ابن جني في **الخصائص** [١/٢٦٥]: الفرق بين العوض والبدل: أن البدل أشبه بالبدل منه من العوض بالمعوض منه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تُراك تقول في الألف في (قام): إنها بدل من الواو التي في عين الفعل، ولا تقول: إنها عوض منها! وكذلك تقول في لام (غازي) و(داعي): إنها بدل من الواو، ولا تقول: إنها عوض منها، وكذلك الحرف المبدل من الهمزة، وتقول في التاء في (عدة) و(زنة): إنها عوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها، وكذلك ميم (اللَّهُمَّ) عوض من (يا) في أوله، و(تاء) زنادقة عوض من (باء) زناديق ولا يقال بدل، وباء (أَنْيُقَ) عوض من عين (أَنْوُقَ) فيمن جعلها (أَيْفَلَ) ومن جعلها عيناً مقدمة مغيّرة إلى الباء.. جعلها بدلاً من الواو، فالبدل أعمّ تصرّفاً من العوض، فكلّ عوض بدل، وليس كلّ بدل عوض. انتهى.

المسألة التاسعة

[هل بين العربي والعجمي واسطة]

اختلف هل بين العربي والعجمي واسطة؟

فقال ابن عصفور: نعم.

قال في «الممتع» [٢/٧٣٣]: إذا نحن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة كان تكلماً بما لا يرجع إلى لغة من اللغات. ورده الخضراوي بأنَّ كل كلام ليس عربياً فهو عجمي، ونحن كغيرنا من الأمم.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: العجمي عندنا: هو كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيره، سواء كان من لغة الفرس، أو الروم، أو الحَبَش، أو الهند، أو البربر، أو الإفرنج، أو غير ذلك، فوافق رأي ابن عصفور حيث عبر بالنقل، ولا نقل في المصنوعة.

قال النحاة: وتُعرَفُ عِجْمَةُ الاسم بوجوهه:

أحدها: أن يتخل ذلك أحد أئمة العربية.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: (إِبْرِيسْم) فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

الثالث: أن يكون أوله نون ثم راء، نحو: (نَرْجِس) فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يكون آخره زاي بعد دال، نحو: (مُهَنْدِز) فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الخامس: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: (الصَّوْلَجَان) و(الجِصَن).

السادس: يجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: (المَنْجَنِيق).

السابع: أن يكون خماسياً أو رباعياً عارياً من حروف الذلاقة، وهي:

الباء، والراء، والفاء، واللام، والميم، والنون، فإنه متى كان عربياً، فلا بد أن يكون فيه شيء منها، نحو: (سَفَرْجَل) و(قُنْدِعْمِل)^(١) و(قِرْطَغْب)^(٢) و(جَحْمَرِش)^(٣).

المسألة العاشرة

[في تقسيم الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز]

قسم ابن الطراوة^(٤) الألفاظ إلى: واجب، وممتنع، وجائز.

قال: فالواجب: رجل وقائم، ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه.

والممتنع: لا قائم ولا رجل؛ إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم.

والجائز: زيد وعمرو؛ لأنه جائز أن يكون، وأن لا يكون.

قال: فكلام مركب من واجبين لا يجوز، نحو: رجل قائم لأنه لا فائدة فيه^(٥).

وكلام مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، نحو: لا رجل لا قائم؛ لأنه كذب، ولا فائدة فيه.

وكلام مركب من واجب وجائز صحيح، نحو: زيد قائم.

(١) قُنْدِعْمِل: الجمل الشديد.

(٢) قِرْطَغْب: الشيء القليل.

(٣) جَحْمَرِش: المرأة العجوز.

(٤) سليمان بن محمد بن عبد الله توفي سنة (٥٢٨هـ) من أئمة النحو. «بغية الوعاة» (٢٠٦/١) «الأعلام» (١٣٢/٣).

(٥) لأنه معلوم لدى السامع أن «قائم» موجود و«الرجل» موجود فكان تحصيل حاصل.

وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع نحو: زيد لا قائم، ورجل لا قائم؛ لأنَّه كذب، إذ معناه لا قائم في الوجود.

وكلام مركب من جائزين لا يجوز، نحو زيد أخوك؛ لأنَّه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الإخبار به لأنَّه مجهول في حق المخاطب.

فالجائز يصير بتأخيره واجباً.

ولو قلت: زيد قائم، صح؛ لأنَّه مركب من جائز وواجب، فلو قدَّمت وقلت: قائم زيد، لم يجز؛ لأنَّ زيداً صار بتأخيره واجباً، فصار الكلام مركباً من واجبين، فصار بمنزلة: قائم رجل.

قال أبو حيان: وهذا مذهب غريب، قال: وما قاله من أن الجائز يصير بتأخيره واجباً ممنوع؛ لأنَّ معناه مقدماً ومؤخراً واحد.



الكتاب الأول

في السماع

وأعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشتمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمانه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المؤذين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كل منها من الشبه.

الاستدلال بالقرآن

أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاداً^(١)، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تختلف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتاج بها، في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتاج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: (استحوذ ويأبى) وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النهاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثم احتاج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء

(١) قال ابن خالويه: قد أجمع الناس جمياً على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن .. فهي أفسح مما في غير القرآن ولا خلاف في ذلك أ.هـ المزهر (١٢٩/١).

الخطاب بقراءة ﴿فِيذِلَّكَ فَلْتَفَرُحُوا﴾^(١) [يونس: ٥٨]، كما احتاج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿وَلَتَحْمِلْ خَطَبَكُم﴾ [العنكبوت: ١٢] واحتاج على صحة قول من قال: إن (الله) أصله (لاه) بما قرئ شاداً ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَاهُ وَفِي الْأَرْضِ لَاهُ﴾^(٢) [الزخرف: ٤٨].

تنبيه

[إلى ما عيب من قراءة بعض القراء]

كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم^(٣) وحمزة^(٤) وابن عامر^(٥) قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها، وثبتت ذلك دليل على جوازه في العربية.

وقد رد المتأخرون، منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأثثرون مستدلاً به.

من ذلك: احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: ﴿شَاءَ لَوْنَ بِهِ وَالْأَرْحَام﴾ [النساء: ١]، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أُولَدَهُمْ شُرَكَائِهِم﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثم بقراءة حمزة: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعُ﴾ [الحج: ١٥].

(١) قراءة يعقوب، معاني القرآن للقراء (٤٦٩/١).

(٢)قرأ بهذا الوجه علي بن مسعود ويحيى بن يعمر اليماني، روح المعاني: (٥٦/١).

(٣) عاصم بن بهلة أبي التجود أحد القراء السبعة وقارئ الكوفة توفي سنة (١٢٧هـ) الأعلام (٣/٢٤٨).

(٤) حمزة بن حبيب الزيات أبو عمارة توفي سنة (١٥٦هـ) وكان قارئ الكوفة بعد عاصم بغية الوعاة (١/٢٦٣) الأعلام (٢/٢٧٧).

(٥) ابن عامر عبد الله أبو عمران الدمشقي توفي سنة (١١٨هـ) أحد القراء السبعة كان قارئ دمشق. الأعلام (٣/٩٥).

فإن قلت: فقد رُوي عن عثمان أَنَّه قال لما عرضت عليه المصاحف: إن فيه لحناً ستقيمه العرب بأسنتها، وعن عروة قال: سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله: «إِنَّ هَذَانِ لَسْجُونَ» [طه: ٦٣]، وعن قوله: «وَالْقَيْمِينَ الْصَّلَوةُ وَالْمُؤْنَةُ الْأَكْوَةُ» [النساء: ١٦٢]، وعن قوله: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْأَصْدَرَى وَالصَّابِئُونَ» [البقرة: ٦٢]، فقالت: يا ابن أخي: هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب» أخرجهما أبو عبيد^(١) في فضائله.

فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا؟

١- قلت: معاذ الله! كيف يُظْنُ أولاً بالصحابة أنهم يلحون في الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللُّدُّ؟

٢- ثم كيف يُظْنُ بهم ثانياً في القرآن الذي تلقّوه من النبي ﷺ كما أُنْزِلَ وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟

٣- ثم كيف يُظْنُ بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟

٤- ثم كيف يُظْنُ بهم رابعاً عدم تنبههم ورجوعهم عنه؟

٥- ثم كيف يُظْنُ بعثمان أن يقرأه ولا يُغَيِّره؟

٦- ثم كيف يُظْنُ أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مرويٌ بالتواتر خلفاً عن سَلَفٍ.

هذا مما يستحيل عقلاً وشرعأً وعادة.

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة بسطتها في كتابي «الإتقان في علوم القرآن» [١/٧٥].

وأحسن ما يقال في أثر عثمان رضي الله عنه، بعد تضعيقه بالاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع: إنه وقع في روايته تحريف فإنَّ ابن (أشته)^(٢) أخرجه في

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام الهرمي الأزدي من كبار العلماء في الفقه والأدب والحديث، له فضائل القرآن، توفي سنة (٢٢٢هـ) «بغية الوعاة» (٣/٢٥٣)، الأعلام (٥/١٧٦).

(٢) محمد بن عبد الله بن أشته نحوى ثقة، له مشاركات كثيرة في علوم القرآن توفي سنة (٣٦٠هـ) «بغية الوعاة» (١/١٤٢) الأعلام (٦/٢٢٤).

كتاب «المصاحف» من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر قال: لما فرغ من المصحف، أتى به عثمان فنظر فيه، فقال: «أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً سبقنيمه بأسننا» فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لمّا عرض عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئاً على غير لسان قريش، كما وقع لهم في (التابت والتابوه)، فوعده بأنه سيفقمه على لسان قريش، ثم وقى بذلك، كما ورد من طريق آخر أوردتها في كتاب «الإنقان» [١٨٩/١].

ولعل من روى ذلك الأثر حرفه ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان فلزم ما لزم من الإشكال، وأما أثر عائشة فقد أوضحتنا الجواب عنه في الإنقان أيضاً.



فصل

[في الاستدلال بكلام الرسول ﷺ]

وأما كلامه ﷺ، فيُستدلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مرويٌ بالمعنى^(١)، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرَوْوهَا بما أدى إليه عبارتهم، فزادوا ونَقَصُوا، وقدَّموا وأخْرَجُوا، وأبدلوا ألفاظاً بالفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا على أوجه شتى، بعبارات مختلفة^(٢)، ومن ثمَّ أُنِكِرَ على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث.

(١) حكم رواية الحديث بالمعنى قال الإمام الن佐ري رحمة الله: ما نصه إذا أراد رواية ما سمعه دون لفظه فإن لم يكن عالماً بالألفاظ ومقاصدها خيراً بما يُحيل معانيها وتتفاوت به لم يجز له أن يروي إلا اللفظ الذي سمعه بلا خلاف، فإن كان عالماً بذلك فقد قالت طائفة من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول من الشافعيين وغيرهم: لا يجوز الروية إلا بلفظه.

وقال بعضهم: لا يجوز بالمعنى في حديث رسول الله ويجوز في غيره.

وذهب جمهور السلف والخلف من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول إلى جواز الرواية بالمعنى في الجميع إذا قطع بأنه أدى المعنى. اهـ ارشاد طلاب الحقائق تحقيق د. نور الدين عتر، ط (١٩٩٢م).

(٢) إن اختلاف ألفاظ الحديث الواحد على أوجه شتى ليس فيه دليل على منع الاستشهاد به كيف وقد ثبت هذا الاختلاف بين الألفاظ في القرآن الكريم الثابت المتراتر نجد فيه قصة النبي من الأنبياء في عدة سور على وجوه شتى مع اختلاف في الألفاظ والعبارات فهل في هذا تناقض أو تعارض؟ .

قال أبو حيان في شرح التسهيل: قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقةَ غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرّين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، والخليل، وسيبوه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي ابن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرُون من الفريقيين، وغيرهم من نحاة الأفاليم كنحة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرِين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك، لجَرَى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرٍ:

أحدُهُما: أن الرواية جَوَّزَوا النقل بالمعنى، فتتجدد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: «زوجتكها بما معك من القرآن»، «ملكتكها بما معك»، «خذها بما معك»، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فتعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأدت الرواية بالمرادف ولم تأت بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السمع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: «إن قلت لكم: إنني أَحَدُّكُمْ كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى»، ومن نظر في الحديث أدنى نظر، علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما رُوي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواية كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوق اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفعى الناس، فلم يكن ليتكلّم إلا بأفعى اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلّم بلغة

غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم.

والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعمقًا بزعمه على النحوين وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة - وكان ممن أخذ عن ابن مالك - قلت له: يا سيدى هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روایتهم ما يعلم أنّه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء!

قال أبو حيان: « وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ: ما بال نحوين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما رُوي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأصرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه، أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث» انتهى كلام أبي حيان.

وقال أبو الحسن بن الصائغ^(١) في (شرح الجمل): تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وتصريح النقل عن العرب، ولو لا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ؛ لأنّه أفسح العرب.

قال ابن خروف: ^(٢) « يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمرwoي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى». انتهى.

ومثل ذلك قول صاحب ثمار الصناعة: ^(٣) «النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب». فقصره عليهما ولم يذكر الحديث؛ نعم اعتمد عليه صاحب البديع، فقال في أ فعل التفضيل:

(١) علي بن محمد بن علي يوسف أبو الحسن الأشبيلي توفي سنة (٦٨٠هـ). بغية الوعاة: (٢٠٤/٢).

(٢) علي بن محمد الأندلسي أبو الحسن توفي (٦٠٩هـ) إمام بالعربيه. بغية الوعاة: (٢٠٣/٢).

(٣) حسين بن موسى بن هبة الله الدینوري المشهور بالجليس توفي سنة (٣٤٠هـ). بغية الوعاة: (٥٤١/١).

لا يلتفت إلى قول من قال: إنه لا يعمل؛ لأن القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله، ثم أورد آيات ومن الأخبار حديث «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم»^(١).

ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الصائغ وأبو حيان أنَّ ابن مالك استشهاد على لغة «أكلونني البراغيث» بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهر»^(٢)، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون، وقد استدل به السهيلي^(٣) ثم قال: لكنني أقول إن الواو فيه علام إضمار؛ لأنَّ حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً، قال فيه: «إنَّ الله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهر».

وقال ابن الأنباري في «الإنصاف» في منع «أنْ» في خبر كاد: وأما حديث «كاد الفقر أن يكون كفراً»^(٤) فإنه من تغييرات الرواية؛ لأنَّه عليه السلام أوضح من نطق بالضاد.



(١) الحديث: في مستند الطيالسي (٣٠١/١) بلفظ (العمل) بدل (الصوم).

(٢) البخاري: ٥٥٥، مسلم: ٤٧٨٢.

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الأندلسي توفي سنة (٥٨١هـ) عالم بالعربية والقراءات. بغية الوعاء (٢/٨١).

(٤) الحديث. رواه أحمد بن منيع عن الحسن بن أنس. كشف الخفاء: ٢/١٤١.

فصل

[في كلام العرب، وأسماء القبائل التي أخذت عنها والتي لم يؤخذَ وتوجيهه بذلك]

وأما كلام العرب:

فيحتاج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

قال أبو نصر الفارابي^(١) في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحراف): «كانت قريش أجوة العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإياباً عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم أفتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم، وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاوريين لأهل مصر والقبط، ولا من قبضاة، ولا من غسان، ولا من إياد؛ فإنهم كانوا مجاوريين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى، يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب، ولا من

(١) محمد بن طرфан توفي في دمشق سنة (٣٣٩هـ). «هدية العارفين» (٦/٣٩) «الأعلام» (٧/٢٠).

النَّمِر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاوريين لليونانية، ولا من يكُن؛ لأنهم كانوا مجاوريين للنبيط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين، مخالطين للهند والفرس، ولا من أَزْد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلًا؛ لمخالطتهم الهند والحبشة، ولو لادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهם حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت أسلوبهم.

والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتتها في كتاب، وصيَّرها علمًا وصناعة، هم أهل الكوفة والبصرة فقط، من بين أمصار العرب.

وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوساً، وأقساهم قلوبًا، وأشدتهم توحشاً، وأمنعهم جانباً، وأشدتهم حمية، وأحبوهم لأن يُغلبُوا ولا يُغلبُوا، وأعسرهم انتياداً للملوك، وأجفواهم أخلاقاً، وأقلواهم احتمالاً للضيم والذلة. انتهى.

ونقل ذلك أبو حيان في «شرح التسهيل» معتبراً به على ابن مالك حيث عُنِي في كتبه بنقل لغة لخم، وخراء، وقضاعة، وغيرهم، وقال: «ليس ذلك من عادة أئمة هذا شأن».

ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نشرهم ونظمهم، وقد دُوَّنت دواوين عن العرب العرباء كثيرة ومشهورة، كـ«ديوان امرئ القيس» وـ«الطرماح» وـ«زهير» وـ«جرير» وـ«الفرزدق» وغيرهم.

ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات «الإمام الشافعي» رضي الله تعالى عنه، فقد قال ابن شاكر^(١) في مناقبه: [١٣٦].

حدثنا أحمد بن غالب، حدثنا عمر بن المحسن الحراني، حدثنا محمد بن أحمد الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، حدثنا جعفر بن محمد قال: قال أحمد بن حنبل: «كلام الشافعي في اللغة حجة».

(١) ابن شاكر محمد بن أحمد القطان صاحب كتاب مناقب الشافعي توفي سنة (٤٠٧هـ) معجم المؤلفين (٢٦٨/٨)، الأعلام (١/٢٦٨).

فروع

[أولها]

انقسام المسموم إلى مطرد وشاذ

أحدها: ينقسم المسموم إلى: مطرد وشاذ.

قال في «الخصائص» [١٩٦/١]: وأصل مواضع (طرد) في كلامهم: التتابع والاستمرار، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً، واطّرد الجدول إذا تتابع ما ذه. ومواضع (ش ذ ذ): التفرق والتفرد، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سنته في غيرهما: فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاداً، قال: ثم الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

١ - مطرد في القياس والاستعمال معاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، نحو: قال زيد، وضررت عمراً، ومررت بسعید.

٢ - ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو: الماضي من «يَذْرُ» و«يَدْعُ» قولهما: «مَكَانٌ مُبْقَلٌ»^(١)، هذا هو القياس، والأكثر في السماع: «باقل» والأول مسموع أيضاً، منه أيضاً مجع مفعول «عَسِي» اسمًا صريحاً نحو: عَسِي زَيْدَ قَائِمًا،

(١) اسم مفعول والقياس صوغه من غير الثلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميناً مضمومة وشذ «باقل» و«أششب» المكان فهو «عاشب» و«أورس» فهو «وارس» و«أيفع» الغلام فهو «يافع». اهـ شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، بتحقيق وشرح السيد الوالد الأستاذ علاء الدين عطية حفظه الله.

فهو القياس، غير أن الأكثر في السماع كونه فعلاً، والأول مسموع أيضاً.

٣ - ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو قولهم: استحوذ، واستنوف الجمل، واستصوبيت^(١) الأمر، وأبي يأبى، والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير.

٤ - وشاذ في القياس والاستعمال، معاً، كقولهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه^(٢)، انتهى ملخصاً.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام: ^(٣) «اعلم أنهم يستعملون: غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطربداً.

فالمطرد: لا يختلف.

والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يختلف.

والكثير: دونه.

والقليل: دونه.

والنادر: أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالباً، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك». انتهى.

(١) الواو في استحوذ وأخواتها حقها أن تقلب ألفاً كما في (استقام) والأصل استقrom تحركت الواو وانفتح ما قبلها بعد نقل حركة الواو إلى القاف فقلبت ألفاً، ولكنها وردت من غير إعلال على الأصل ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْحَّوْهُ عَنِيهِمْ أَثْنَيْلَن﴾ [المجادلة: ١٩]. اه المصدر السابق (٢٩٤).

(٢) القياس في مصون وأخواتها حذف أحد الواوين على خلاف بين العلماء فذهب الخليل وسيبويه حذف الأولى ومذهب الفراء حذف الثانية لأن حركة الواو نقلت إلى الحرف الصحيح قبلها فصارت (مصون) التي ساكنان فحذفت أحدهما فصارت (مصون)، المصدر السابق.

(٣) ابن هشام عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الانصاري أحد أعلام أئمة النحو في المشرق العربي. بغية الرعاة: (٦٨/٢).

الفرع الثاني

الاستشهاد بأشعار الكفار من العرب

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام^(١) من كبار أصحابنا الشافعية: اعتمد في العربية على أشعار العرب، وهم كفار، وبعد التدليس فيها، كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار كذلك، فعلم أن العربي الذي يحتاج بقوله لا يشترط فيه العدالة، نعم تشرط في راوي ذلك.

وكثيراً ما يقع في «كتاب سيبويه» وغيره: (حدثني من لا أنهم)، (ومن أثق به)، وينبغي الاكتفاء بذلك، وعدم التوقف في القبول ويعتمل المتنع، وقد ذكر المرزباني^(٢) عن أبي زيد النحوي^(٣) قال: كل ما قال سيبويه في «كتابه»: (أخبرني الثقة) فأنا أخبرته.

وقد وضع المؤلدون أشعاراً ودسوها على الأئمة، فاحتاجوا بها ظناً أنها للعرب، وذكر أن في «كتاب سيبويه» منها خمسين بيتاً، وأن منها قول القائل:

أَغْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا
وَمِنْ حَرَّيْنِ أَشْبَهَا طَبِيَّانَا^(٤)

ومن الأسباب الحاملة على ذلك: نصرةرأي ذهب إليه، وتوجيه كلمة صدرت منه .وقال ابن النحاس^(٥) في «التعليق»: حكى الحريري^(٦) في (درة الغواص)

(١) سلطان العلماء عبد العزيز عبد السلام السلمي توفي سنة (٦٦٠ هـ) الأعلام (٢١/٤).

(٢) المرزباني محمد بن عمران بن موسى توفي سنة (٣٨٤ هـ) كان جاحظ زمانه. الأعلام (٣٩٦).

(٣) أبو زيد النحوي سعيد بن ثابت إمام جليل في النحو واللغة والتوادر توفي سنة (٢١٥ هـ). بغية الوعاة: (٥٨٢/١).

(٤) البيت لرؤبه بن العجاج ملحقات ديوانه. (١٨٧).

(٥) ابن النحاس محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللغة توفي سنة (٦٩٨ هـ) (بغية الوعاة: ١٣/١) (الأعلام) (٢٩٧/٥).

(٦) الحريري القاسم بن علي بن محمد البصري من علماء الفصاحة والبلاغة. بغية الوعاة: (٢٥٧/٢). الأعلام: (١٧٧/٥).

[٢٢٩] روى خلف الأحمر^(١): أنهم صاغوا «فعال» متسقاً من أحداد إلى عشار، وأنشد ما مُعِزِّي فيه إلى أنه موضوع منه أبياتاً من جملتها:

وَلَاثَاءَ وَرْبَاعَاءَ وَخَمَاسَاءَ فَأَطْعَنَا
وَسُدَاسَاءَ وَسُبَاعَاءَ وَثَمَانَاءَ فَاجْتَلَدَنَا
وَتَسَاعَاءَ وَعُشَارَاءَ فَأَصْبَنَا وَأَصْبَنَا

الفرع الثالث

أحوال الكلام الفرد والاحتجاج به

المسموع الفرد^(٢) هل يقبل ويحتاج به؟

له أحوال لخصتها من متفقات كلام ابن جني في الخصائص:

أحدها: أن يكون فرداً، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويُحتاجُ به، ويُقاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في (شَنْوَة): (شَنَّي)، مع أنه لم يسمع غيره؛ لأنَّه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

الحال الثاني: أن يكون فرداً، بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد يخالف ما عليه الجمهور.

قال ابن جني [٣٨٥/١]: فينظر في حال هذا المنفرد به، فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرو به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان؛ فإنَّ الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده.

(١) خلف الأحمر البصري بن حبان كان راوية ثقة توفي سنة (١٨٠هـ). بغية الوعاة: (٥٥٤/١). الأعلام: (٣١٠/٢).

(٢) هو ما انفرد برأيته واحد من أهل اللغة ولم ينقله أحد غيره. وحكمه: القبول؛ إن كان من أهل الضبط والإتقان كالخليل والأصمسي وشرطه: أن لا يخالفه به من هو أكثر عدداً (١٢٩هـ) المزهر (١/١).

قال: فإن قيل: فمن أين ذلك وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه؟

قيل: قد يمكن، أن يكون ذلك وَقَعَ إِلَيْهِ مِنْ لُغَةً قَدِيمَةً طَالَ عَهْدُهَا، وَعَفَا
رَسْمُهَا، فَقَدْ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ الْحَجَاجِ عَنْ أَبِيهِ خَلِيفَةِ الْفَضْلِ بْنِ
الْحَبَابِ^(١) قَالَ: قَالَ لَيْ إِبْنُ عَوْنَ^(٢) عَنْ إِبْنِ سِيرِينَ قَالَ: قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَابِ:
«كَانَ الشِّعْرُ عِلْمًا قَوْمًا، وَلَمْ يَكُنْ لَّهُمْ عِلْمٌ أَصْحَاحٌ مِّنْهُ، فَجَاءَ الإِسْلَامُ فَتَشَاغَلَتْ عَنْهُ
الْأَرْبَابُ بِالْجَهَادِ، وَغَزَوُوا فَارْسًا وَالرُّومَ، وَلَهُمْ أَنْتَهَى عَنِ الشِّعْرِ وَرِوَايَتِهِ، فَلَمَّا كَثُرَ الْإِسْلَامُ
وَجَاءَتِ الْفُتوحُ، وَاطْمَأَنَّتِ الْأَرْبَابُ فِي الْأَمْسَارِ رَاجِعُو رِوَايَةِ الشِّعْرِ، فَلَمْ يَؤْلُمُوا
إِلَيْ دِيْوَانِ مَدْوَنٍ، وَلَا كِتَابًا مَكْتُوبًا، وَأَلْفَوْا ذَلِكَ، وَقَدْ هَلَكَ مِنَ الْأَرْبَابِ مَنْ هَلَكَ
بِالْمَوْتِ وَالْقَتْلِ، فَحَفَظُوا أَقْلَى ذَلِكَ، وَذَهَبَ عَنْهُمْ أَكْثَرُهُ»^(٣).

ثم روى بسنده عن أبي عمرو بن العلاء^(٤) قال: «ما انتهى إليكم مما قالت
العرب إلا أقلهُ، ولو جاءكم وافر، لجاءكم علم وشعر كثير».

وعن حماد الراوية^(٥) قال: أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج،
وهي الكراريس، ثم دفنتها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن أبي عبيد^(٦) ..
قيل له: إنَّ تحت القصر كنزًا، فاحتفر، فلما فتحه أخرج تلك الأشعار، فمن ثمَّ
أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة^(٧).

قال ابن جني [١/٣٨٧]: فإذا كان كذلك لم يقطع على الفصيح يُسمَّعُ منه ما
يخالف الجمهور بالخطأ، مadam القياس يغضبه، فإن لم يغضبه كرفع المفعول

(١) الفضل بن الحباب من رواة الأخبار والأشعار والأنساب توفي سنة (٥٣٠هـ). شذرات الذهب: (٢/٢٤٦).

(٢) عبد الله بن عون البصري تابعي توفي سنة (٥١٥هـ). الأعلام: (٤/١١).

(٣) طبقات فحول الشعراء: (١/٢٤).

(٤) أبو عمرو العلاء ربان بن عمار التميمي المازني من أئمة اللغة والأدب مات بالكوفة (٤٥١هـ). الأعلام: (٣/٤١).

(٥) حماد الراوية من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها ولغاتها وأسمها ميسرة بن المبارك وقيل: حماد بن هرمز وقيل: حماد بن سابر توفي سنة (٥١٥هـ). الأعلام: (٢/٢٧١).

(٦) المختار بن أبي عبيد ابن مسعود الثقيقي توفي سنة (٦٧٦هـ) الإصابة: (٦/٣٤٩). الأعلام: (٧/١٩٢).

(٧) المزهر: (١/١٩٧).

والمضاد إليه، وجر الفاعل أو نصبه فينبعي أن يُردد؛ لأنه جاء مخالفًا للقياس والسماع جميًعاً، وكذا إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة، مضعوفاً في قوله، مأولوفاً منه اللحن، وفساد الكلام؛ فإنه يُردد عليه، ولا يُقبل منه.

وإن احتمل أن يكون مصيباً في ذلك لغة قديمة؛ فالصواب رده، وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال.

الحال الثالث: أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره، لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

قال ابن جني [٢٤/٢]: والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحتـه؛ لأنـه إما أن يكون شيئاً أخذـه عـمن نطقـ به لـغـة قـديـمة، لم يـشارـكـ في سمـاعـ ذلكـ منهـ، علىـ ما قـلـناـهـ فيـمـنـ خـالـفـ الجـمـاعـةـ، وـهـ فـصـيـحـ، أوـ شـيـئـاًـ اـرـتـجـلـهـ فإنـ الأـعـرـابـيـ إذاـ قـوـيـتـ فـصـاحـتـهـ، وـسـمـتـ طـبـيـعـتـهـ تـصـرـفـ وـارـتـجـلـ ماـ لـمـ يـسـبـقـ إـلـيـهـ، فـقـدـ حـكـيـ عنـ (رـؤـبةـ وأـبـيهـ)ـ آـنـهـماـ كـانـاـ يـرـتـجـلـانـ الـفـاظـاـ لـمـ يـسـمـعـاـهـاـ وـلـاـ سـيـقـاـ إـلـيـهاـ، أـمـاـ لـوـ جـاءـ عـنـ مـتـهـمـ، أـوـ مـنـ لـمـ تـرـقـ بـهـ فـصـاحـتـهـ وـلـاـ سـبـقـتـ إـلـىـ الـأـنـفـسـ ثـقـتـهـ، فـإـنـ يـرـدـ وـلـاـ يـقـبـلـ، فـإـنـ وـرـدـ عـنـ بـعـضـهـمـ شـيـءـ يـدـفعـهـ كـلـامـ الـعـربـ وـيـأـبـاهـ الـقـيـاسـ عـلـىـ كـلـامـهـ، فـإـنـ لـاـ يـقـنـعـ فـيـ قـبـولـهـ أـنـ يـسـمـعـ مـنـ الـوـاحـدـ وـلـاـ مـنـ الـعـدـةـ الـقـلـيلـةـ إـلـاـ آـنـ يـكـثـرـ مـنـ يـنـطـقـ بـهـ مـنـهـمـ، فـإـنـ كـثـرـ قـائـلـوـهـ إـلـاـ آـنـهـ مـعـ هـذـاـ ضـعـيفـ الـوـجـهـ فـيـ الـقـيـاسـ، فـمـجـازـهـ وـجـهـانـ:

أـحـدـهـماـ: آـنـ يـكـونـ مـنـ نـطـقـ بـهـ لـمـ يـحـكـمـ قـيـاسـهـ.

وـالـآـخـرـ: آـنـ تـكـوـنـ أـنـتـ قـصـرـتـ عـنـ اـسـتـدـرـاكـ وـجـهـ صـحـتـهـ، وـيـحـتـمـلـ آـنـ يـكـونـ سـمـعـهـ مـنـ غـيرـهـ مـنـ لـيـسـ فـصـيـحـاـ، وـكـثـرـ اـسـتـمـاعـهـ لـهـ فـسـرـاـيـ فيـ كـلـامـهـ، إـلـاـ آـنـ ذـلـكـ قـلـمـاـ يـقـعـ، فـإـنـ الأـعـرـابـيـ الـفـصـيـحـ إـذـ عـدـلـ بـهـ عـنـ لـغـتـهـ الـفـصـيـحـ إـلـىـ أـخـرـيـ سـقـيـمةـ عـافـهـاـ وـلـمـ يـعـبـأـ بـهـاـ.

فـالـأـولـىـ أـنـ يـقـبـلـ مـنـ شـهـرـتـ فـصـاحـتـهـ مـاـ يـورـدـهـ، وـيـحـمـلـ أـمـرـهـ عـلـىـ مـاـ عـرـفـ مـنـ حـالـهـ لـاـ عـلـىـ مـاـ عـسـىـ أـنـ يـحـتـمـلـ، كـمـاـ آـنـ عـلـىـ الـقـاضـيـ قـبـولـ شـهـادـةـ مـنـ ظـهـرـتـ عـدـالـتـهـ، وـإـنـ كـانـ يـجـوزـ كـذـبـهـ فـيـ الـبـاطـنـ؛ إـذـ لـوـ لـمـ يـؤـخـذـ بـذـلـكـ، لـأـدـىـ إـلـىـ تـرـكـ الـفـصـيـحـ بـالـشـكـ وـسـقـوـطـ كـلـ الـلـغـاتـ.

الفرع الرابع

اللغات والاحتجاج بها

قال ابن جني: [٢/٥]: اللغات على اختلافها كُلُّها حجة، ألا ترى أنَّ لغة الحجازيين في إعمال «ما» ولغة التميميين في تركه، كُلُّ منها يقبله القياس فليس لك أنْ ترُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها. وسيأتي في ذلك مزيد كلام في الكتاب السادس.

الفرع الخامس

علة امتناع الأخذ عن أهل المدر

قال ابن جني [٢/٥]: علة امتناع الأخذ من أهل المدر، كما يؤخذ عن أهل الوبر، ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد، ولو عُلِمَ أنَّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم لم يعرض لغتهم شيء من الفساد لوجب الأخذ عنهم، ما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخلل والفساد، لوجب رفض لغتها.

قال: وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنَّا لا نكاد نرى بدويًا فصيحةً، وإذا كان قد روی أنه عَنْ سمع رجلاً يلحن فقال: «أَرْشَدُوا أَخَاكُمْ فَقَدْ ضَلَّ»^(١)، وسمع عمر رجلاً يلحن^(٢)، وكذلك على، حتَّى حمله ذلك على وضع النحو، إلى أن شاع أو استمر فساد الألسنة مشهوراً ظاهراً، فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلا أن تقوى لغته، وتشيع فصاحتها، وقد قال الفراء في بعض كلامه: «إِلَّا أَنْ تسمَعْ شيئاً من بدوي فصيح فتقوله».

(١) الحديث: أخرجه الحاكم في المستدرك: (٤٧٧/٣).

(٢) في الخصائص: [٢/٥] أن أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتاباً يلحن فيه فكتب عمر رضي الله عنه «أن قنع كاتبك سوطاً».

الفرع السادس

في العربي الفصيح ينتقل لسانه

قال ابن جني [١٢/٢]: العمل في ذلك أن ينظر حال ما انتقل إليه، فإنْ كان فصيحاً مثل لغته أخذ بها، كما يؤخذ بما انتقل عنها، أو فاسداً فلا يؤخذ بالأولى.

قال: فإنْ قيل: فما يؤمنك - أن تكون كما وجدت في لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها - أن يكون فيها فساد آخر لم تعلمه؟

قيل: لو أخذ بهذا لأدى إلى أن لا تطيب نفس بلغة، وأن يتوقف عن الأخذ عن كلّ أحد، مخافة أن يكون في لغته زيف لا نعلمه الآن، ويجوز أن يعلم بعد زمان، وفي هذا من الخطل^(١) مala يخفي.

فالصواب الأخذ بما عرف صحته، ولم يظهر فساده، ولا يلتفت إلى احتمال الخلل فيه ما لم بين.

الفرع السابع

في تداخل اللغات

قال في الخصائص [٣٧٠/٢]: إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً، كقوله:

وأشرب الماء ما بي نحوه عطشٌ إلا لأنَّ عيونه سيلٌ واديها^(٢).

فقال: «نحوه» بالإشباع، «عيونه» بالإسكان فينبغي أنْ يتأمل حال كلامه.

فإنْ كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة، فأخلق الأمربه أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على تينك اللفظتين؛ لأنَّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها، ويجوز أنْ

(١) الخطل: الكلام الفاسد الكثير المضطرب. اللسان (خطل) (١١/٢٠٨).

(٢) البيت في الخصائص عن قطرب (١. ه). الخصائص: (١/١٢٨).

تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنَّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثُر استعماله لها، فلحقت بطول المدة، واتصال الاستعمال بلغته الأولى. وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من الأخرى، فأخلق الأمر به أن تكون القليلة الاستعمال هي الطارئة عليه، والكثيرة هي الأولى الأصلية.

ويجوز أن تكونا معاً لغتين له ولقبيلته، وإنَّما قلت إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه.

وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فسُمعت في لغة إنسان فعلى ما ذكرناه، كما جاء عنهم في أسماء الأسد، والسيف، والخمر، وغير ذلك^(١)، وكما تنحرف الصيغة واللفظ واحد، كقولهم: رَغْوةُ الْبَنِ، ورُغْوَتِهِ، ورُغْوَتِهِ، كذلك مُثَلَّاً.

وكذلك قولهم: جئته من عَلُّ، ومن عَلَّيْ، ومن عَلَّا، ومن عَلَّوْ، ومن عَلَّوْ، ومن عَالِ، ومن مُعَالِ، فكلُّ ذلك لغات لجماعات قد تجتمع لإنسان واحد.

قال الأصمسي: اختلف رجالن في (الصقر)، فقال أحدهما: بالصاد، وقال الآخر: بالسين، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه فقال: لا أقول كما قلتما إنما هو (الزقر) [الخصائص ٣٧٣/١].

على هذا يتخرج جميع ما ورد من التداخل، نحو: (قلَى يقلَى)^(٢)، و(سلا

(١) من أسماء الأسد: السبع، الليث، الهزير، الحيدرة، القسورة، الضمضم، القشع، الهمام. ومن أسماء السيف: الفيصل، الرداء، الوشاح، المشتمل، القضيب، الحسام، المهند، الهندواني. (المخصص: ٦/١٦). من أسماء الخمر: الشمول، الرحيق، الخندريس، المراح، المدام، المعتقة، (أ. هـ) المخصص: (١١/٧٢).

(٢) اللغة المشهورة قلا يقلَى بالياء في آخره. وكذلك قلي يقلَى بالألف المقصورة. فجمعوا من اللغتين لغة ثالثة وهي: قلا يقلَى وهذه لغة عامرية ضعيفة. ويمكن أن تكون لغة طائية، لأنَّهم يجوزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها كما في يقَى يقَى (أ. هـ). شرح الشافية: (١/١٢٥).

يسلا)^(١)، و(طُهُرَ فهو طاهر)، و(شَعْرَ فهو شاعر)، فكل ذلك إنما هو لغات تدخلت فتركت بـأَنْ أَخِذَ الماضي من لغة، والمضارع أو الوصف من أخرى لا تنطق بالماضي كذلك، فحصل التداخل والجمع بين اللغتين، فإن من يقول: «فلا» يقول في المضارع: «يقلِّي». والذي يقول: «يقلِّي» يقول في الماضي: «قَلَّي»، وكذا من يقول: (سلا)، يقول في المضارع: «يسلو»، ومن يقول فيه: «يسلا»، يقول في الماضي: «سَلِّي»، فتلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد من صاحبه ما ضمَّه إلى لغته، فتركت هناك لغة ثالثة، وكذا (شاعر وظاهر) إنما هما من (شعر وظاهر) بالفتح، وأما بالضم فوصفه على (فعيل)، فالجمع بينهما من التداخل^(٢). انتهى كلام ابن جني.

وقد حكى غيره في استعمال اللغتين المتداخلتين قولين أحدهما: أَنَّه يجوز مطلقاً.

والثاني: إِنَّما يجوز بشرط أَلَا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل كالجُبُك^(٣).

الفرع الثامن

في عدم الاحتجاج بكلام المولدين

أجمعوا على أنه لا يحتاج بكلام المولدين، والمحدثين في اللغة والعربية.

(١) الأصل أن باب فعل يفعل بالفتح فيهما أن تكون عينه أو لامه حرف حلق، وما جاء من هذا الباب ليس فيه حرف حلقي كـ«أَبِي يَابِي» و«سلا يسلا» والمشهور (سلا يسلو) (كدعـا) أو سلي يسلـي كـ(يرضـي) فالفتح فيها مركب منهاـ. هـ. شـذا العـرف: (٤١) (لسـان: سـلا).

(٢) يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل إذا كان ماضية (فَعَلَ) سواء كان لازماً أو متعدياً. وإن كان على وزن (فَعُلَ) فلا يصاغ على وزن فاعل إلا سـماعاً بل على وزن (فَعَلَ) نحو: ضـحـمـ فهو ضـحـمـ أو (فعـيلـ) نحو: جـمـلـ فهو جـمـيلـ. الأـشـمـونـيـ (٣١٣/٢).

(٣) يعني: أن (الجُبُكـ) مركب من لغتين (الجـبـكـ) بالكسر فيهما و(الجـبـكـ) بالضم فيهما. قال أبو حيـانـ: الأـحـسـنـ عنـديـ أـنـ يـكـوـنـ ذـلـكـ مـاـ اـتـيـعـ فـيـ حـرـكـةـ الـحـاءـ كـحـرـكـةـ تـاءـ (ذـاتـ) فـيـ الـكـسـرـ، وـلـمـ يـعـتـدـ بـالـلـامـ السـاـكـنـ لـأـنـ السـاـكـنـ حـاجـزـ غـيرـ حـصـينـ. هـ

و(الجـبـكـ) ذـكـرـ ابنـ عـطـيـةـ عـنـ الـحـسـنـ الـبـصـرـيـ أـنـهـ قـرـاءـةـ شـاذـةـ. رـوـحـ الـمعـانـيـ: (٥٤/٢٧). شـرحـ الشـافـيـةـ: (٣٨/١).

وفي الكشاف [للزمخشري: ٤٣/١] ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس^(١)، ثم قال: وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لتوثيقهم بروايته وإتقانه.

فائدة

أول الشعراء المحدثين

أول الشعراء المحدثين: بشار بن برد^(٢)، وقد احتاج سيبويه في «كتابه» ببعض شعره تقريراً إليه، لأنه كان هجاء لترك الاحتجاج بشعره، ذكره المزباني وغيره، ونقل ثلث^(٣) عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة^(٤)، وهو آخر الحجاج.

الفرع التاسع

في عدم الاحتجاج بكلام مجھول قائله

لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، صرخ بذلك ابن الأنباري في الإنصاف [٥٨٣/٢]، وكأنَّ علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم.

قال ابن النحاس في «التعليق»: أجاز الكوفيون إظهار (أنْ) بعد (كِي)، واستشهدوا بقول الشاعر:

(١) حبيب بن أوس الطائي أحد أمراء البيان صاحب ديوان الحماسة توفي سنة (٢٣١هـ). الأعلام: (٣/٦٥).

(٢) بشار بن برد أحد البلغاء المكفوفين أبو معاذ البصري وهو رأس الشعراء المولدين توفي سنة (١٦٧هـ). شذرات الذهب: (١/٣٦٥). الأعلام: (٢/٥٢).

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد إمام الكوفيين في اللغة والنحو توفي ببغداد سنة (٢٩١هـ). بغية الوعاة: (١/٣٩٦). الأعلام: (١/٣٦٧).

(٤) إبراهيم بن هرمة قدم على أبي جعفر المنصور في وفد أهل المدينة فأنشده من شعره، فخلع عليه وغفى عنه. توفي سنة (١٧٦هـ). البداية والنهاية: (١٠/١٦٩).

أَرْدَتْ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي فَتَثْرِكَهَا شَنَاً بِبَيْنَدَاءِ بَلْقَعِ^(١)

قال: والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر.

وقال أيضاً: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول (اللام) في خبر (لكن)، واحتجوا بقول الشاعر:

ولكَنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ^(٢)

والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وُثق في اللغة، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه.

وفي تعاليق ابن هشام على الألفية استدل الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة بقوله:

فَدْ عَلِمْتُ أُخْتُ بَنِي السُّعَلَاءِ^(٣)

وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ

أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الْخَوَاءِ

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ

(١) من شواهد الأشموني: (٣٨٠/٣). «أوضح المسالك» (٤/١٥٤) والشاهد إظهار (أن) بعد كي.

(٢) عجز بيت من شواهد الأشموني (١/٢٨٠).

(٣) هذه الأبيات ذكرها اليزيدي في آماليه (٩٢).

السعلاء: هي أنتي الغilan، والجمع سعلاءات. تاج العروس: (سعل).

الخواء: خلو المجوف من العظام. اللسان: (خوا، ٥٤٥/١٤).

الشيشاء: التمر الذي لم يستند نواه. اللسان: (شيش، ٣١١/٦).

ينشب: نشب الشيء في شيء نشوباً أي: علق فيه. اللسان: (نشب، ٧٥٦/١).

المسع: موضع السعال من الحلق. اللسان: (سعل، ٣٣٥/١١).

اللهاء: جمع الهاء: وهو أقصى الفم. اللسان: (لها، ٢٥٨/٥).

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَالْلَّهَاءِ

فمد السَّعْلَا، والخوا، واللَّهَا، وهي مقصورات؛ قال: والجواب عندها أَنَّه لا يعلم قائله فلا حجة فيه؛ لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك.

فإِنَّه قال: طعن عبد الواحد الطواح^(١) في كتابه «بغية الأمل» في الاستشهاد بقوله:

لَا تُكْثِرُنِّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(٢)

وقال: هو بيت مجھول لم ينسبة الشرح إلى أحد فسقط الاحتجاج به، ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإنَّ فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها، وخمسين مجھولة القائلين.

الفرع العاشر

هل يقبل قول القائل: حدثني الثقة؟

إذا قال قائل: حدثني الثقة فهل يقبل؟ قوله:

في علم الحديث وأصول الفقه رَجَحَ كُلَّاً مُرجُحُونَ، وقد وقع ذلك لسيبوه كثيراً يعني به الخليل وغيره، وكان يونس^(٣) يقول: حدثني الثقة عن العرب، فقيل له: من الثقة؟ قال: أبو زيد. قيل له: فلم لا تسميه؟ قال: هو حَيٌّ بعد فَأَنَا لَا أُسْمِي.

الفرع الحادي عشر

طرح الشاذ وعدم الاهتمام به

قال ابن السراج في الأصول [١٠٤/١] - بعد أن قرر أَنَّ (أ فعل التفضيل) لا يأتي

(١) عبد الواحد الطواح، جاء في كشف الظنون (بغية الأمل) لعبد الواحد الطواح بالخاء المعجمة (٢٤٧/١).

(٢) البيت: لَا تُكْثِرُنِّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا نُسِبَ إِلَى رَوْبَةَ دِيَوَانَه (١٨٥) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدَ الْأَشْمُونِيِّ (٢٥٩/١).

(٣) يونس بن حبيب الصّبّيّ شيخ سيبويه من العلماء البارعين في النحو توفي سنة (١٨٢هـ). بغية الوعاء: (٣٦٥/٢).

من الألوان - فإن قيل: قد أنشد بعض الناس :

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي الْبَيَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أَخْتِ بَنِي إِيَاضٍ^(١)

فالجواب: أنَّ هذا معمول على فساد، وليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل التحْوِي وَمَنْ لَا حَجَّةَ مَعَهُ.

وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه، انتهى. فأشار بهذا الكلام إلى أنَّ الشاذ ونحوه يطرح طرحاً ولا يهتم بتأويله.

الفرع الثاني عشر

متى يكون التأويل مستساغاً ومتى لا يكون؟

قال أبو حيان في شرح التسهيل: التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتَأَوَّل.

أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها: فلا تأويل.

ومن ثمَّ كان مردوداً تأويل أبي عليٍّ «لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ» على أنَّ فيها ضمير الشَّان لأنَّ أباً عمرو نقل أنَّ ذلك لغة تميم.

الفرع الثالث عشر

قال أبو حيان أيضاً: إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال، ورد به على ابن مالك كثيراً في مسائل استدلَّ عليها بأدلة بعيدة التأويل، منها استدلاله على قصر الأخ بقوله:

(١) البيت لرؤبة ديرنه (١٧٦) الشاهد فيه (أيضاً)، وذلك أنَّ الكوفيين أجازوا بناء أ فعل التفضيل من لفظي السُّوَادِ وَالْيَاطِسْ؛ لأنَّهما أصل الألوان، والبصريون يمنعون ذلك. سُرُّ الكافية: (١٩٩/٢).

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمُلْمَةٍ يُجْبِكَ بِمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي^(١)
 فإنَّه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل، أي: الزم، وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

الفرع الرابع عشر

رواية الأبيات بأوجه مختلفة

كثيراً ما تُزوَّى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديماً، فأجبت باحتمال^(٢) أن يكون الشاعر أشد مرّة هكذا ومرة هكذا، ثمَّ رأيت ابن هشام قال في شرح الشواهد:

روى قوله:

وَلَا أَرْضُ أَبْقَلَ إِلَّا قَالَهَا^(٣)

بالذكر والتأنيث مع نقل الهمزة^(٤)، فإنَّ صَحَّ أَنَّ القائل بالتأنيث هو القائل بالذكر: صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة، وإنَّ فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلُّ يتكلّم على مقتضى سجيته التي فُطِرَ عليها، ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات. انتهى.

(١) والشاهد فيه قوله (أخاك) حيث عامله معاملة الاسم المقصور في تقدير حركات الإعراب وكان حقه أن يقول (آخرك)، البيت في شنور الذهب (٢٢٢).

(٢) قال ابن الضيف: هل أجاب المؤلف بهذا عمّا ورد من الأحاديث كذلك توثيقاً للرواية وسدداً لباب التصرف في الأحاديث بالتغيير والتبديل فإنه أجدر بذلك من الأبيات (١.ه) عن الإصلاح في شرح الاقتراح د. فجال (١٣٣).

(٣) عجز بيت وصدره:

فَلَا مُرْزُنَةُ وَدَقَّتُ وَذَقَّهَا

وهو لعامر بن جوين الطائي والأصل: أن يقول «أبقلت» لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف الناء للضرورة.

(٤) أي: نقل حركة الهمزة في (إقالها) وهي الكسر إلى الناء في (أبقلت) وحذف الهمزة للوزن.

فصل

[في حكم معرفة اللغة والنحو والتصريف، ثم التواتر والأحاديث والروايات]
ملخص من «المحسول» [٢٧٥/١] للإمام فخر الدين الرازى^(١) مع زيادات من
شروحه.

قال: اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلةها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلةها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذا ذُكر توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق، وهو مقدر للمكلف، فهو واجب، فإذا ذُكرت معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة.

قال: ثم الطريق إلى معرفتها إما النقل المحسض كأكثر اللغة، أو العقل مع النقل كقولنا: (الجمع محل باللام للعموم)؛ لأنَّه يصح استثناء أي فرد منه، فإنَّ صحة الاستثناء بالنَّقل، وكونه معيار العموم بالعقل.

فمعرفة كون الجمع المذكور له بالتركيب من النَّقل والعقل، وأما العقل المحسض، فلا مجال له في ذلك.

قال: فالنَّقل المحسض إما تواتر أو آحاد وعلى كل منها إشكالات:

(١) فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين إمام في التفسير توفي سنة (٦٠٦هـ) والمحسول من أهم كتب الرَّازى في أصول الفقه. البداية والنهاية: (٥٥/١٣). الأعلام: (٣١٣/٣).

أما التواتر: فالإشكال عليه من وجوه:

أحدها: أنّا نجد النّاس مختلفين في معاني الألفاظ - التي هي أكثر الألفاظ تداولًا ودورانًا على ألسنة المسلمين - اختلافاً شديداً لا يمكن فيها القطع بما هو الحق كلفظة «الله» فإن بعضهم زعم أنها عبرية، وقال قوم: سريانية.

والذين جعلوها عربية اختلفوا، هل هي مشتقة أو لا؟

والقائلون بالاستيقاظ اختلفوا اختلافاً شديداً، ومن تأمل أدلةهم في تعين مدلول هذا اللّفظ، علم أنّها متعارضة، وأنّ شيئاً منها لا يفيد الظنّ الغالب فضلاً عن اليقين، وكذلك اختلفوا في لفظ (الإيمان) و(الكفر) و(الصلة) و(الزكاة) فإذا كان هذا الحال في هذه الألفاظ التي هي أشهر الألفاظ والحاجة إليها ماسةً جداً، فما ظنُك بسائر الألفاظ؟

وإذا كان كذلك ظهر أنّ دعوى التّواتر في اللّغة والنّحو متعدّر.

وأجيب عنه بأنّه لم يكن دعوى التّواتر في معانيها على سبيل التّفصيل، فإنّا نعلم معانيها في الجملة، فنعلم أنّهم يطلقون لفظة (الله) على الإله المعبد بحقّ، وإن كنا لا نعلم مسمى هذا اللّفظ ذاته؟ أم كونه معبوداً؟ أم كونه قادرًا على الاختراع؟ أم كونه ملجأ للخلق؟ أم كونه بحيث تحرّر العقول في إدراكه؟ إلى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللّفظ، وكذا القول في سائر الألفاظ.

الإشكال الثاني: أن من شرط التّواتر استواء الطرفين والواسطة.

فهب أنّا علمنا حصول شرط التّواتر في حفاظ اللّغة والنّحو والتّصريف في زماننا؛ فكيف نعلم حصولها في سائر الأزمنة؟

وإذا جهلنا شرط التّواتر جهلنا التّواتر ضرورة، لأنّ الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروع.

فإن قيل الطريق إليه أمران:

أحدهما: أنّ الذين شاهدناهم، أخبرونا: أنّ الذين أخبروهم بهذه اللغات كانوا موصوفين بالصفات المعتبرة في التّواتر، وأنّ الذين أخبروا من أخبروهم كانوا كذلك، إلى أن يتّصل النّقل بزمان الرّسول ﷺ.

والآخر: أنَّ هذه الألفاظ لو لم تكن موضوعة لهذه اللُّغات ثُمَّ وضعها واضح بهذه المعاني، لاشتهر ذلك وعُرِفَ، فإنَّ ذلك مِمَّا توافر الدَّواعي على نقله.

قلنا: أمَّا الأوَّلُ، فغير صحيح؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُ سمع لغة مخصوصة من إنسان، فإِنَّه لم يسمع منه أَنَّه سمعه من أَهْل التَّوَاتِرِ، وهكذا، بل تحرير هذه الدَّعوى على هذا الوجه مِمَّا لا يفهمه كثيرٌ من الأدباء، فكيف يُدَعِّى عليهم أَنَّهُم علموا بالضرورة؟ بل الغاية القصوى في راوي اللُّغة أَنْ يسنده إلى كتاب صحيح، أو إلى أسنادٍ متقدَّنَة، ومعلوم أَنَّ ذلك لا يفيد اليقين.

وأمَّا الثاني .. فضعيفٌ أيضًا؛ لأنَّ ذلك الاشتهرار إِنَّما يجب في الأمور العظيمة، وليس هذا منه، سلَّمنَا أَنَّه منه، لكنَّ لا نسلِّم أَنَّه لم يشتهر، فإنَّه قد اشتهر، بل بلغ مبلغ التَّوَاتِرِ: أَنَّ هذه اللُّغات إِنَّما أخذت عن جمع مخصوص كالخليل، وأبى عمرو، والأصمُّعيٌّ، وأقرانهم، ولا شكَّ أَنَّ هؤلاء ما كانوا معصومين، ولا بالغين حدَّ التَّوَاتِرِ، وإذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم.

أقصى ما في الباب أَنْ يقال: نعلم قطعًا أَنَّ هذه اللُّغات بِأسِرِها غير منقوله على سبيل الكذب، ونقطع بِأَنَّ فيها ما هو صدق قطعًا؛ لكنَّ كُلَّ لفظة عيَّناها فإنَّها لا يمكننا القطع بِأنَّها من قبيل ما نقل صدقًا، وحيثَنَّ لا يبقى القطع في لفظ معين أصلًا، هذا هو الإشكال على من ادعى التَّوَاتِر في نقل اللُّغات. هذا كلام الإمام.

وتعقبه الأصبهاني^(١) بِأَنَّ كون اللُّغة مأخوذه عَمِّنْ لم يبلغ عدد التَّوَاتِرِ، لا يصلح أَنْ يكون سندًا لمنع عدم شهرة نقل اللُّغات عن موضوعاتها الأصلية إلى غيرها؛ لأنَّ عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النَّقل والتَّغيير؛ بل يثبت به احتماله، وذلك لا يقدح في دعوى انتفاء اللازم. انتهى الأمر كما قال.

ثُمَّ قال الإمام: وأَمَّا الأحاديث فالإشكال عليه من وجوه:

منها أَنَّ الرُّوَاة له مجرِّدون ليسوا سالمين عَنِ الْقَدْحِ، بيانه أَنَّ أصل الكتب المصنفة في النَّحو واللُّغة: «كتاب سيبويه» و«كتاب العين».

(١) الأصبهاني محمد بن محمود الأصبهاني توفي (٦٧٨هـ) وله شرح على المحسن سماه نفائس الأصول الكاشف عن المحسن. بغية الوعاء: (٢٢٠/١).

أمّا «كتاب سيبويه» فقدْ حُكِيَ الكوفيين فيه وفي صاحبه أَظْهَرُ من الشَّمْسِ، وأَيْضًا فالمبред كان من أَجْلِ الْبَصْرِيِّينَ وهو أَفْرَدُ كِتَابًا في الْقَدْحِ فِيهِ.

وأمّا «كتاب العين» فقدْ أَطْبَقَ الْجَمْهُورَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى الْقَدْحِ فِيهِ.

وأَيْضًا فِيْنَ ابن جِنِّيِّ أَوْرَدَ بَابًا في «كتاب الخصائص» [٢٨٢/٣] في قَدْحِ أَكَابِرِ الْأَدْبَاءِ بعْضَهُمْ فِي بَعْضٍ، وَتَكْذِيبُ بعْضَهُمْ بعْضًا، وَأَوْرَدَ بَابًا [٥/٢] آخَرَ فِي أَنَّ لُغَةَ أَهْلِ الْوَبِرِ أَصْحَحُ مِنْ لُغَةِ أَهْلِ الْمَدْرَسَةِ، وَغَرْضُهُ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْحِ فِي الْكَوْفِيِّينَ، وَأَوْرَدَ بَابًا آخَرَ [٢١/٢] فِي كَلِمَاتِ الْغَرِيبِ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ أَتَى بِهَا إِلَّا ابن أَحْمَرَ الْبَاهْلِيَّ^(١).

وَرُوِيَ عَنْ رَوْبَةِ وَأَبِيهِ أَنَّهُمَا كَانَا يَرْتَجِلُانِ الْفَاظًا لَمْ يَسْمَعَا هُنَّا، وَلَا سُبِقاً إِلَيْهَا، وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ الْمَازِنِيُّ^(٢): مَا قَيَسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَأَيْضًا فَالْأَصْمَعِيُّ كَانَ مَنْسُوبًا إِلَى الْخَلَاعَةِ^(٣)، وَمَشْهُورًا بِأَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ فِي الْلُّغَةِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا.

والعجبُ مِنَ الْأَصْوَلِيِّينَ: أَنَّهُمْ أَقَامُوا الدَّلَائِلَ عَلَى خَبْرِ الْوَاحِدِ أَنَّهُ حَجَّةٌ فِي الشَّرْعِ، وَلَمْ يَقِيمُوا الدَّلَالَةَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْلُّغَةِ، وَكَانَ هَذَا أَوْلَى، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَبْحثُوا عَنْ أَحْوَالِ الْلُّغَاتِ، وَالنَّحْوِ، وَأَنْ يَتَفَحَّصُوا عَنْ أَحْوَالِ جَرْحِهِمْ، وَتَعْدِيلِهِمْ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْأَخْبَارِ، لَكِنَّهُمْ تَرَكُوا ذَلِكَ بِالْكَلِيلِ مَعَ شَدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، فِيْنَ الْلُّغَةِ، وَالنَّحْوِ، يَجْرِيَانِ مَجْرِيُ الْأَصْلِ لِلْاسْتِدَالَلَّ بِالنُّصُوصِ انتهِيَ.

قال الأصبغاني: وأمّا قوله: أَوْرَدَ ابن جِنِّيَ بَابًا في كَلِمَاتِ الْغَرِيبِ لَمْ يَأْتِ بِهَا إِلَّا الْبَاهْلِيُّ، فَاعْلَمُ أَنَّهُمَا الْقَدْرُ وَهُوَ انْفَرَادٌ شَخْصٌ بِنَقلِ شَيْءٍ مِنَ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيةِ

(١) عمرو بن أحمر الْبَاهْلِيُّ شَاعِرٌ مُخْضَرٌ تَوْفَى سَنَةَ (٦٥هـ) وَهُوَ صَحِيحُ الْكَلَامِ كَثِيرُ الْغَرِيبِ. الْأَعْلَامُ: (٧٣/٥).

(٢) المازني بكر بن محمد أبو عثمان تَوْفَى سَنَةَ (٢٤٧هـ) كَانَ حاذِقًا فِي النَّحْوِ. إِنْبَاهُ الرُّوَاةِ: (٢٨١/١). الْأَعْلَامُ: (٦٩/٢).

(٣) هَذَا الْكَلَامُ يَحْتَاجُ إِلَى دِلْلَى وَنَظَرٍ. وَفِي نِزَهَةِ الْأَلْبَاءِ: كَانَ الْأَصْمَعِيُّ صَدُوقًا فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعْنَى: الْأَصْمَعِيُّ ثَقَةٌ صَدُوقٌ. (١١٥هـ) وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: (٤١٦/٦).

لا يقدح في عدالته، ولا يلزم من نقل الغريب أن يكون كاذباً في نقله، ولا قصد ابن جنِي ذلك.

وأما قول المازني: ما قيس إلى آخره، فإنه ليس بكذب ولا تجويز للكذب، لجواز أن يُرى القياس في اللغات، أو يُحمل كلامه هذه على القاعدة وأمثالها، وهي أن الفاعل في كلام العرب مرفوع، فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع.

وأما قوله: إن الأصوليين لم يقيموا إلى آخره، فضعف جداً، وذلك أن الدليل الدال على أن خبر الواحد حجة في الشَّرْع، يمكن التمسك به في نقل اللغة آحاداً، إذا وجدت الشَّرائط المعتبرة في خبر الواحد، فلعلهم أهملوا ذلك، اكتفاء منهم بالأدلة على أنه حجة في الشَّرْع.

وأما قوله: كان الواجب أن يبحثوا عن أحوال الرُّواة إلى آخره، فهذا حقٌ فقد كان الواجب أن يُعقل ذلك، ولا وجه لإهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته.

وقال القرافي: في هذا الأَخْيَر إنما أهملوا ذلك؛ لأن الدَّوَاعِي متوافرة على الكذب في الحديث؛ لأسبابه المعروفة، الحاملة للواضعين على الوضع.

وأما اللُّغَة فالدَّوَاعِي إلى الكذب عليها في غاية الضعف، وكذلك كتب الفقه لا تكاد تجد فروعها موضوعة على الشَّافعي أو مالك أو غيرهما، ولذلك جمع الناس من السنة موضوعات كثيرة وجدوها، ولم يجدوا من اللغة وفروع الفقه مثل ذلك، ولا قريباً منه، ولما كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة، اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة، فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له، فهذا هو الفرق.

ثم قال الإمام: والجواب عن الإشكالات كلها أن اللغة والنحو والتصريف تنقسم إلى قسمين:

قسم منه متواتر، والعلم الضروري حاصل بأنه كان في الأَزْمَنة الماضية موضوعاً لهذه المعاني، فإننا نجد أنفسنا جازمة بأن السَّماء والأَرض كانتا مستعملتين في زمانه وكذلك في معناهما المعروف، وكذلك الماء والهواء والنار وأمثالها، وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً، والمضاف إليه مجروراً.

وَقُسْمٌ مِّنْهُ مَظْنُونٌ: وَهُوَ الْأَلْفَاظُ الْغَرِيبَةُ، وَالْطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا الْأَحَادِيدُ.
وَأَكْثَرُ الْأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَنَحْوُهُ وَتَصْرِيفُهُ مِنْ الْقُسْمِ الْأَوَّلِ.
وَالثَّانِي مِنْهُ: قَلِيلٌ جَدًّا فَلَا يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي الْقَطْعَيَاتِ، وَيَتَمَسَّكُ بِهِ فِي الظَّنَيَاتِ،
أَنْتَهَى.



خاتمة

[في النَّقل عَنِ النَّفْي]

قال الشَّيْخُ بِهاءُ الدِّينِ بْنُ النَّحَاسِ فِي «التعليق»: النَّقلُ عَنِ النَّفْيِ فِيهِ شَيْءٌ؛ لَأَنَّ حَاصلَهُ أَنَّنِي أَسْمَعَ هَذَا، وَهَذَا لَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ^(١).

تنبيه

[أدلة النحو عند الأنباري]

بعد أن حررت هذا الباب بفروعه وجدت ابن الأنباري قال في أصوله [المع الأدلة/٨١]: أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال.

فالنَّقلُ: هو الكلام العربيُّ الفصيحُ، المنقول بالنَّقل الصَّحيحِ، الخارجُ عن حدَّ القلة إلى حدَّ الكثرة.

وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام العرب من المؤلَّدين وغيرهم، وما جاء شاداً

(١) وهو أن يقول القائل: لم أرَه، لم أقف فيه على شيء، لم أجده. فنفي العلم لا يدل على نفي الوجود. ويمكن أن يقال: إذا صدر هذا الكلام عن إمام متقن واسع الاطلاع، كان بمنزلة التصرير بعدم الورود. ونظيره ما قاله المحدثون كما في تدريب الراوي: إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث لا أعرفه اعتمد ذلك في نفيه. تدريب الراوي: (٢٩٦/١).

في كلامهم، نحو الجزم بـلـن^(١)، والنصب بـلـم^(٢)، والجـر بـلـعل^(٣)، ونصب الجزأين بها وبـلـيت^(٤).

وهو ينقسم إلى: تواتر، وأحاداد:

فأمـا التـواتر: فلغـة القرآن، وما تواتـر من السـنة، وكـلام العربـ، وهذا القـسم دليل قـطعي من أدـلة النـحو يـفيد العلمـ.

وأمـا الأـحادادـ: فـما تـفردـ بـنـقلـهـ بـعـضـ أـهـلـ الـلـغـةـ، وـلـمـ يـوجـدـ فـيـهـ شـرـطـ التـواتـرـ، وـهـوـ دـلـيلـ مـأـخـوذـ بـهـ، وـالـأـكـثـرـونـ عـلـىـ أـنـهـ يـفـيدـ الـظـنـ.

وـشـرـطـ التـواتـرـ أـنـ يـبـلـغـ عـدـدـ نـاقـلـيـهـ عـدـدـ لـاـ يـجـوزـ عـلـىـ مـثـلـهـمـ الـاتـفـاقـ عـلـىـ الـكـذـبـ.

وـأـمـاـ الـأـحادـادـ: فـأـنـ يـكـونـ نـاقـلـهـ عـدـلاـ، رـجـلاـ كـانـ أـوـ اـمـرـأـ حـرـاـ كـانـ أـوـ عـبـداـ، كـمـاـ يـشـرـطـ فـيـ نـقـلـ الـحـدـيـثـ، لـأـنـ بـالـلـغـةـ مـعـرـفـةـ تـفـسـيرـهـ وـتـأـوـيـلـهـ فـاـشـتـرـطـ فـيـ نـقـلـهـ ماـ اـشـتـرـطـ فـيـ نـقـلـهـ، فـإـنـ كـانـ نـاقـلـ الـلـغـةـ فـاسـقاـ لـمـ يـقـبـلـ نـقـلـهـ.

ويـقـبـلـ نـقـلـ الـعـدـلـ الـواـحـدـ، وـأـهـلـ الـأـهـوـاءـ إـلـاـ أـنـ يـكـونـواـ مـمـنـ يـتـدـيـنـ بـالـكـذـبـ.

(١) نحو:

لـنـ يـخـبـِيـ الـأـمـنـ مـنـ رـجـائـكـ مـنـ حـرـكـ مـنـ دـوـنـ بـاـيـكـ الـخـلـقـةـ

الرواية بكسر الباء من (يـخـبـِيـ). مـعـنـيـ اللـيـبـ: (٩١٦/٢).

(٢) كـقولـ الـراـجزـ:

فـيـ أـيـ يـوـمـيـ مـنـ السـمـوـتـ أـفـرـ أـيـوـمـ لـسـمـ يـقـدـرـ أـمـ يـرـؤـمـ قـدـرـ.

الرواية بـنصـبـ (يـقـدـرـ) وـكـانـ حـقـهاـ الـجـزـمـ. شـرـحـ الـكـافـيـةـ (١٥٧٥/٣).

(٣) نحو: قولـ كـعبـ بنـ سـعـدـ الـغـنـوـيـ:

لـعـلـ أـبـيـ الـمـغـوارـ مـنـكـ قـرـيبـ

أـوـضـحـ الـمـسـالـكـ: (٣/٧).

(٤) نحو قولـ العـجـاجـ:

يـالـيـثـ أـيـامـ الصـبـاـ رـوـاجـعاـ

الـكتـابـ: (١٤٢/٢).

وأمام المرسل: وهو الذي انقطع سنته نحو أن يروي ابن دريد^(١) عن أبي زيد، والمجهول: وهو الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري^(٢): حدثني رجل عن ابن الأعرابي^(٣)، فلا يقبلان؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل، وانقطاع السند والجهل بالنقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من لم يذكر اسمه، أو ذكر ولم يعرف، أو لم تعرف عدالته فلا يقبل نقله.

وقيل: يقبلان؛ لأن الإرسال صدر ممن لو أستند لقبل ولم يتهم في إسناده، فكذلك في إرساله، فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده، وإذا لم يتهم في إسناده، فكذلك في إرساله، وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله، لأن التهمة لو تطرقت على نقله عن المجهول، لتطرقت إلى نقله عن المعروف، وهذا ليس بصحيح، واختلف العلماء في جواز الإجازة^(٤)، والصحيح جوازها.

هذا حاصل ما ذكره ابن الأنباري في ثمانية فصول من كتابه.



(١) ابن دريد: محمد بن الحسن الأزدي توفي سنة (٥٣٢١هـ) كان شاعراً عالماً. بغية الوعاة: (٧٦/١) وأبو زيد الأنباري توفي سنة (٢١٥هـ) فابن دريد لم يدرك أبا زيد بينهما راوٍ أو أكثر وهذا هو الانقطاع في السند.

(٢) أبو بكر الأنباري محمد بن القاسم توفي سنة (٣٢٨هـ) وهو غير ابن الأنباري صاحب «العلم الأدلة». الأعلام: (٣٣٤/٦).

(٣) محمد بن زياد أبو عبد الله راوية نسبة علامة باللغة توفي سنة (٢٣١هـ). الأعلام: (١٣١/٦).

(٤) الإجازة: هي الإذن في الرواية لفظاً أو خطأً كان يقول له شيخه: أجزت لك جميع كتبى. المزهر: تدريب الراوي: (٢١٦/١).

الكتاب الثاني

في الإجماع

والمراد به إجماع نواة البلدين: البصرة والكوفة.

قال في «الخصائص» [١٨٩/١]: وإنما يكون حجة: إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا؛ لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم متزع من استقراء هذه اللغة، فكل مَنْ فُرقَ له عن علة صحيحة، وطريق نهجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره.

إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقديم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان. انتهى.

وقال في موضع آخر: يجوز الاحتجاج باجتماع الفريقيين، وذلك: كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحد ما يحتاج به عليه أن يقال: هذا أجازه سيبويه، وكافة أصحابنا، والkovfion أيضاً، فإذا كان ذلك مذهباً لبلدين، وجب أن تُتَّفِّرَ عن خلافه.

قال: ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً.

قال: فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت قولهم في (هذا جُحرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ): إنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه.

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل ذلك نيفاً على ألف موضع وذلك أنه على حذف المضاف، والأصل: (جُحرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جُحرٌ) فجري (خرب) وصفاً على ضب، وإن كان في الحقيقة للحجر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، وإن كان القيام للأب لا للرجل، ثم حذف الحجر المضاف إلى الهاء فأقيمت الهاء مقامه، فارتقت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب. انتهى.

وقال غيره: إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافاً لمن تردد فيه، وخرقهُ ممنوع، ومن ثم رُدَّ.

وقال ابن الخشاب في «المرتجل»: لو قيل: إن (من) في الشرط لا موضع لها من الإعراب، لكان قوله، إجراء لها مجراً (إن) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز. انتهى.

مسألة

[الإجماع حجة]

وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أَنَّى لنا بالوقوف عليه؟! ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء وبلغهم ويستكتون عليه.

قال ابن مالك في «التسهيل» [٥٦]: استدل على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق [ديوانه ١٨٥/١]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ
ورده المانعون بأن الفرزدق تميمي، تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين،
فلم يصب.

ويجاب : بأن الفرزدق كان له أصداد من الحجازيين والتميميين ، ومن مُناهم أن يظفروا بزلة يُشَنّعون بها عليه ، مبادرين لتخطئه ، ولو جرى شيء من ذلك لُنْقل ؛ لتتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق ، ففي عدم نقل ذلك ، دليل على إجماع أصدقاء الحجازيين والتميميين على تصويب قوله . انتهى.



فصل

[في تركيب المذاهب]

مما يشبه تداخل اللغات السابقة: تركيب المذاهب، وقد عقد له ابن جني باباً في «الخصائص» [٣/٧١]، ويشبهه في أصول الفقه: إحداث قول ثالث، والتلخيص بين المذاهب.

قال ابن جني: وذلك أن تضم بعض المذاهب إلى بعض، وتتحلل بين ذلك مذهباً ثالثاً.

مثاله: أن المازني كان يعتقد مذهب يونس في رد المحتدوف في التحقيق، وإن غنى المثال عنه، فيقول في تحقيق (يوضع) اسم رجل: (يوبيض).

وسيبويه إذا استوفى التحقيق مثاله لا يرد فيقول: يُضيّع، وكان المازني يرى رأي سيبويه في صرف نحو (جوار) علمًا، ويونس لا يصرفه.

فقد تحصل إذن للمازني مذهب مركب من مذهب الرجلين، وهو الصرف على مذهب سيبويه، والرد على مذهب يونس، فيقول على مذهبه في تحقيق اسم رجل سميته: يرى: (رأيتُ يُرَيْئِيَا) فرد الهمزة من (يرى); إذ أصله (يُرَأِيُّ) على قول يونس، والصرف على قول سيبويه.

ويونس: يرد ولا يصرف فيقول: (رأيتُ يُرَيْئِي).

وسيبويه يصرف ولا يرد فيقول: (رأيتُ يُرَيَّا)، بإدغام ياء التحقيق في الياء المنقلبة عن الألف. فقد عرف تركيب مذهب المازني عن مذهب الرجلين.

مسألة

[الإجماع السكوتى وإحداث قول ثالث]

قال أبو البقاء^(١) في «التبين»: جاء في الشعر: (لولي ولولاك) فقال معظم البصريين: الياء والكاف في موضع جرّ، وقال الأخفش والковفيون: في موضع رفع.

قال أبو البقاء: وعندي أنه يمكن أمران آخران:

أحدهما: أن لا يكون للضمير موضع؛ لتعذر العامل، وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل.

وممكن أن يقال موضعه نصب؛ لأنه من ضمائر الموصوب، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص، ألا ترى أن التمييز في نحو: (عشرين درهماً) لا ناصب له على التحقيق، وإنما هو مشبه بالمفعول، حيث كان فضلة.

وكذلك قولهم: (لي ملؤه عسلاً)، فهذا منصوب وليس له ناصب على التحقيق، وإنما هو مشبه بما له عامل، ومثل ذلك يمكن في (لولي)، وهو أن يجعل منصوباً من حيث كان من ضمائر الموصوب.

فإن قيل: الحكم بأنه لا موضع له، وأن موضعه نصب خلاف الإجماع؛ إذ الإجماع منحصر في قولين: إما الرفع وإما الجرّ، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع، وخلاف الإجماع مردود. فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن هذا إجماع مستفاد من (السكوت)، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه، والإجماع: هو الإجماع على حكم الحادثة قوله.

(١) أبو البقاء: عبد الله بن الحسين الضرير العكبري وهو صاحب كتاب «البيان في إعراب القرآن» توفي سنة (٦٦٦هـ) قصده الناس لعلمه. بغية الوعاة: (٣٨/٢). الأعلام: (٤/٨٠).

والثاني: أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة.

وقد صنع مثل ذلك من النحويين على الخصوص: أبو علي، فإن له مسائل كثيرة قد سُقِّ إليها بحكم، وأثبت هو فيها حكماً آخر.

منها: أن لفظة (كل) لا يدخلها الألف واللام في أقوال الأول، وجوز هو فيها ذلك، وقد أفردها بمسألة في «الحلبيات»، واستدل على ذلك بالقياس، فغير ممتنع أن يذهب ذاهب هنا إلى مذهب ثالث، لوجود الدليل عليه. انتهى.



الكتاب الثالث

(١) في القياس

قال ابن الأنباري في «جده» [٤٥]: هو حمل غير المنسوب على المنسوب إذا كان في معناه. انتهى.

قال: وهو معظم أدلة النحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه، كما قيل: «إنما النحو قياس يتبع^(٢)»، ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.

وقال صاحب «المستوفي»: كلُّ عِلْمٍ، وبعضاً مأخوذه بالسماع والنصوص، وبعضاً بالاستنباط والقياس، وبعضاً بالانزاع من علم آخر.

قال: فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة، وبعضاً بالاستنباط والقياس.

(١) القياس: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك.(اه). اللغة والنحو للدكتور عباس حسن (ص: ٢٢).

(٢) مطلع قصيدة للكسائي :

إِنَّمَا النَّحْوَ قِيَاسٌ يَتَبَعُ
وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَنْتَفِعُ
فَإِذَا مَا أَبْصَرَ النَّحْوَ الْفَتَى
مِنْ جَلِيسٍ نَاطِقٍ أَوْ مَسْتَمِعٍ
إِبْنَاهُ الرَّوَاةُ: (٣٦٧/٢).

والطب: بعضه مستفاد من التجربة، وبعضه من علوم آخر.

والهيئة^(١): بعضها من علم التقدير، وبعضها تجربة شهد بها الرصد.

والموسيقى: جلُّها متزع من علم الحساب.

والنحو: بعضه مسموم مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفکر والرواية، وهو التعليات، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى، كقولهم: الحرف الذي تختلس حركته في حكم المتحرک لا الساکن، فإنه مأخوذ من علم العروض، وكقولهم: الحركات أنواع: صاعد عالٍ، ومنحدر سافل، ومتوسط بينهما، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى. انتهى.

وقال ابن الأباري في «أصوله»: [المع الأدلة ٩٥]: أعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»، فمن أنكر القياس .. فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: (كتب زيد) فإنه يجوز أن يستند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة، نحو عمرو، وبشر، وأزديشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال.

وكذلك القول فيسائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة والناصبة والجارة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متذر، فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافي لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعًا قياسيًا عقليًا لا نقلياً، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعًا نقلياً، لا عقليًا، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل، ألا ترى أن القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة، وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها، ولا يسمى كل مستدير داراً. انتهى.

(١) علم الفلك وأحوال الكواكب.



فصل

[في أركان القياس]

للقياس أربعة أركان:

أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعلة جامدة.

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة ٩٣]: وذلك مثل أن ترَكَب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله، فتقول: اسم أُسِنِد الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل، فالأصل: هو الفاعل، والفرع: هو ما لم يُسمَّ فاعله، والحكم: هو الرفع، والعلة الجامدة: هي الإسناد، والأصل في الرفع: أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله، بالعلة الجامدة التي هي الإسناد. انتهى.

وقد عقدت لهذه الأركان أربعة فصول:

الفصل الأول

في المقيس عليه، وفيه مسائل

[المسألة] الأولى

من شرطه ألا يكون شاداً خارجاً عن سَنِ القياس، فما كان كذلك، لا يجوز القياس عليه، كتصحيح (استحوذ، واستصوب، واستئنف)^(١).

وبحذف نون التأكيد في قوله:

إضرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا^(٢)

أي: اضرِبْ، ووجهُ ضعفِه في القياس، أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب، لا الاختصار والحدف.

وبحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله:

لَهُ زَجَلٌ كَانَهُ صَوْتُ حَادٍ^(٣)

(١) وزن هذه الكلمات الثلاث (استفعل) والقياس فيها قلب الواو ألفاً لتحرکها وافتتاح ما قبلها ولكنها صحت شدوداً فلا يقاس عليها، واستحوذ من حوذ، واستصوب من صوب، واستئنف من نوق.

(٢) البيت لظرفة وعجزه:

ضرِبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

معنى الليب: (٢٤٨) ت: علي حمد الله. قالوا: أراد (اضربن عنك) فبحذف النون (ا.ه) اللسان: قَنْسٌ. معنى الليب: (٨٤٢/٢).

(٣) البيت لشماخ بن طرار يصف حمار وحش، وعجزه: إذا طَلَبَ الوسيقة أو زَفِيرٌ، «الخصائص» (١٢٧/١).

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على حد الوصول، ولا حد الوقف؛ لأن الوصول يجب أن يتمكن فيه واوه، كما تمكنت في قوله: «له زجل»، والوقف يجب أن تمحى فيه الواو والضمة معاً، فمحى الصلة وإبقاء الضمة منزلة بين منزلتي الوصول والوقف لِمَ تعهد قياساً؟ نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة.

قال أبو علي: كما جاز لنا أن نقيس منشورنا على منثورهم؛ كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما لا فلا.

قال ابن جني: فإن قيل: هلا امتنع متابعتهم في الضرورة من حيث كان القوم لا يتسلون في عمل أشعارهم ترثيل المولدين، وإنما كان ارتجالاً، فضرورتهم إذن أقوى من ضرورتنا، فينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع؟

قلنا: ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً، بل كان لهم فيه نحو ما للمولدين من الترثيل.

روي عن زهير أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين، فكانت تسمى حلبات زهير.

وعن ابن أبي حفصة^(١) قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر وأحككها في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس، وحكاياتهم في ذلك كثيرة، وأيضاً فإن من المولدين من يرتجل.

[المسألة] الثانية

[في عدم القياس على الشاذ]

كما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً.

قال في الخصائص [٩٩/١]: إذا كان الشيء شاذًا في السمع، مطرداً في

(١) مروان بن أبي حفص شاعر من مخضري الدولتين الأموية والعباسية توفي سنة (١٨٢هـ). معجم الشعراء: (٣٩٦). الأعلام: (٢٠٧/٧).

القياس، تحاميت ما تَحَامَتُ العَرْبُ مِنْ ذَلِكَ، وَجَرِيتَ فِي نَظِيرِهِ عَلَى الْوَاجِبِ فِي أَمْثَالِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ امْتِناعُكَ مِنْ (وَدَرَ، وَوَدَعَ)؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوهُمَا، وَلَا مَنْعَ أَنْ يَسْتَعْمِلَ نَظِيرَهُمَا، نَحْوَ (وَزَنَ) وَ(وَعَدَ) إِنَّ لَمْ تَسْمِعْهَا أَنْتَ. انتهى.

[المَسَأَةُ] الْثَالِثَةُ

[جُوازُ الْقِيَاسِ عَلَى الْقَلِيلِ]

لِيُسَّرُ شَرْطَ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ الْكُثْرَةِ، فَقَدْ يَقَاسُ عَلَى الْقَلِيلِ لِمَوْافِقَتِهِ لِلْقِيَاسِ، وَيُمْتَنَعُ عَلَى الْكَثِيرِ لِمُخَالَفَتِهِ لِهِ.

مَثَلُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ فِي النَّسْبِ إِلَى (شَنْوَةُ: شَنْتَيْ) فَلَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (رَكْوَبَةُ: رَكْبَيْ) وَفِي (حَلْوَبَةُ: حَلْبَيْ) وَفِي (قَتْوَبَةُ: قَتْبَيْ) قِيَاسًاً عَلَى (شَنْتَيْ) وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْرَوُا (فَعُولَةُ) مَجْرِي (فَعْلَيَةُ) لِمُشَابَهَتِهَا إِيَاهَا مِنْ أَوْجَهِ:

أَنْ كَلاً مِنْهُمَا ثَلَاثَيْ، وَأَنْ ثَالِثَهُ حَرْفٌ لِينٌ، وَأَنْ آخِرَهُ تاءُ التَّائِنِيَّثُ، وَأَنْ (فَعُولَةُ) وَ(فَعِيلَةُ) يَتَوَارَدَانِ، نَحْوَ (أَثِيمُ وَأَثُومُ) وَ(رَحِيمُ وَرَحُومُ) وَ(مَشِيُّ وَمَشُوُّ)، وَ(نَهِيُّ عَنِ الشَّيْءِ وَنَهُوُّ) فَلَمَّا اسْتَمَرَتْ حَالُ (فَعِيلَةُ) وَ(فَعُولَةُ) هَذَا الْاسْتِمْرَارُ، جَرَتْ وَاوُّ (شَنْوَةُ) مَجْرِي يَاءُ (حَنِيفَةُ) فَكَمَا قَالُوا: (حَنِيفَيْ) قِيَاسًاً، قَالُوا (شَنْتَيْ) قِيَاسًاً.

قَالَ أَبُو الْحَسْنِ: إِنَّمَا قَلْتَ: إِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ يَعْنِي (شَنْوَةً).

فَالْجَوابُ: إِنَّهُ جَمِيعُ مَا جَاءَ.

قَالَ فِي الْخَصَائِصِ [١١٦/١]: مَا أَلْطَفَ هَذَا الْجَوابُ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الَّذِي جَاءَ فِي (فَعُولَةُ) هُوَ هَذَا الْحَرْفُ، وَالْقِيَاسُ قَابِلٌ، وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ شَيْءٌ يَنْقُضُهُ، فَإِذَا قَاتَ الْإِنْسَانُ عَلَى جَمِيعِ مَا جَاءَ، وَكَانَ أَيْضًاً صَحِيحًاً فِي الْقِيَاسِ مُقْبُلًاً فَلَا لَوْمَ، وَلِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَنَاسِبَ بَيْنَ (فَعُولَةُ وَفَعْلَيَةُ)، لَمْ يَجُزْ فِي نَحْوِ: (ضَرُورَةُ: ضَرِرَيْ)، وَلَا فِي (حَرْوَةُ: حَرَرَيْ) لَأَنَّ بَابَ (فَعْلَيَةُ) الْمَضَاعِفِ نَحْوَ: (جَلِيلَةُ) لَا يَقَالُ فِيهِ: (جَلِيلِي) اسْتِقَالًا، بَلْ هُوَ (جَلِيلِي).

وَمَثَلُ الثَّانِي قَوْلُهُمْ فِي (ثَقِيفُ وَقُرَيْشٍ وَسُلَيْمٍ: ثَقَفَيْ وَقُرَشَيْ وَسُلَمَيْ) فَهُوَ إِنَّ

كان أكثر من (شتئي)، فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، ولا يقال في (سعيد: سَعْدِي)، ولا في (كريم، كَرْمِي)

[المُسَائِلَةُ] الْرَّابِعَةُ

[فِي أَقْسَامِ الْقِيَاسِ]

القياس في العربية على أربعة أقسام:

حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد.

وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوى. والثاني: قياس الأولى.
والرابع: قياس الأدون.

فمن أمثلة الأول: إعلال الجمع وتصحیحه حملًا على المفرد، فمن ذلك قولهم: (قيمة وديمة^(١)) و(زوجة وثورة في: زوج وثور)^(٢).

ومن أمثلة الثاني: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحیحه لصحته، كـ(قمت قياماً) و(قاومت قواماً).

وفي الخصائص [١١٢/١]: من حمل الأصل على الفرع تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع، من ذلك الأصل تجويز سيبويه في قوله: (هذا الحسن الوجه)، أن يكون الجر في الوجه تشبيهاً (بالضاربِ الرجل) الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً (بالحسن الوجه).

(١) الأصل قَوْمٌ . دَوْمٌ تحركت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء. حملًا على مفرده: قَوْمَةٌ وَوَوْمَةٌ، أعلنت في المفرد فحمل عليه الجمع. شذا العرف: (٢٩٢). ت. أ. عطية.

(٢) زَوْجَةٌ وَثَوْرَةٌ جمع زوج وثور، صحت الواو في المفرد فصحت في الجمع، حمل الجمع الفرع على المفرد الأصل. شذا العرف (٢٩٣). ت. أ. عطية.

قال: فإن قيل: وما الذي سوّغ لسيبوه هذا وليس مما رواه عن العرب، وإنما هو شيء رأه وعلل به؟

قيل: يدل على صحته، ما عُرِفَ من أن العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه الذي لهاها وعمرات به الحال بينهما، ألا تراهم لـمَا شبّهوا المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بينهما، بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه، ولـمَا شبّهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم: «عليه السلام والرحمـة»، وقوله:

الله نجاك بـكـفـي مـسـلـمـتـ(١)

كذلك أيضاً شبّهوا الوصل بالوقف في قوله: سب سباً، وـكـلـ وـكـلـ.

وكما أجروا غير اللازم مجرـى اللازم في قوله:

فـقـلـتـ أـهـيـ سـرـتـ أـمـ عـادـنـيـ حـلـمـ(٢)

وقوله:

وـمـنـ يـتـقـ فـإـنـ اللهـ مـغـهـ(٣)

كذلك أجروا اللازم مجرـى غيره في قوله تعالى: ﴿عَلَى أَنْ يُحْكِيَ الْمَوْقِعَ﴾

(١) البيت لأبي النجم العجيلي. خزانة الأدب: (٤/٢٨٩). الشافية: (٢/١٧٧). الشاهد أبدال الهاء تاء في الوقف.

(٢) عجز البيت لزياد بن منقد وصدره:
فـقـلـتـ لـلـطـيـفـ مـرـتـاعـاـ وـأـرـقـنـيـ

أجري همزة الاستفهام وهي غير لازمة مجرـى الهمزة اللازمـة وهي التي من أصل الكلمة فخففت بتـسـكـينـ ماـ هوـ فيـ حـكـمـ الـوـسـطـ وـهـيـ الـهـاءـ. «خزانة الأدب» (٣/٣٩١).

(٣) صدر بيت وعجزه:

وـرـقـ اللهـ مـؤـنـسـابـ وـغـادـيـ

لا يلزم تسـكـينـ آخرـ المـعـتـلـ عـنـ الـجـزـمـ بلـ يـلـزـمـ حـذـفـ حـرـفـ الـعـلـةـ، أـجـرـاءـ مجرـىـ ماـ يـلـزـمـ تسـكـينـهـ وهو الصحيح مثل: (من يـعـملـ). الخصائص: (١/٣٠٦).

[الأحقاف: ٣٣] فأجرى النصب مجرى الرفع، الذي لا تلزم فيه الحركة، ومجرى الجزم، الذي لا يلزم فيه الحرف أصلًاً، وكما حمل النصب على الجرف في المثنى والجمع، حمل الجر على النصب في مala ينصرف، وكما شبهت الياء بالألف في قوله:

كَانَ أَيْدِيهِنَ بِالقَاعِ الْقَرِيقُ^(١)

وحملت الألف على الياء^(٢) في قوله:

وَلَا تَرَضَاهَا وَلَا تَمْلِقِ^{}

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله:

قَدْ ضَمِّنْتِ إِيَاهُمُ الْأَرْضَ^(٣)

ووضع المتصل موضع المنفصل في قوله:

إِلَّا كَ دَيَارُ^(٤)

(١) صدر بيت وعجزه:

أَيْدِي نِسَاءٍ يَتَعَاظِلُونَ السَّوْرِقِ.

الشاهد: تسكين الياء في (أيديهن) وحقها النصب وقد شبهت الياء بالألف بعد ظهور الحركة عليها.

(٢) عجز بيت صدره:

إِذَا الْعَجَوْزُ غَضِبَثْ قَطْلِي

والشاهد: إثبات الألف في (ترضاها) المجزوم وحقها الحذف ولكنها حملت على الياء في قوله:
أَلْمَ يَأْتِيكَ وَالْأَبْنَاءُ تَنْمِيَ.

(٣) جزء بيت وتمته:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِّنْتِ إِيَاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الْدَّهَارِ

البيت للفرزدق والشاهد: (ضمنت إياهم) والأصل أن يتصل الضمير (ضمتهם). شرح الأشموني: (١١٦/١).

(٤) جزء بيت وتمامه:

فَمَا ثُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتِنَا أَلَا يُجَاهَوْرَنَا إِلَّا كَ دَيَارُ

الأصل أن ينفصل الضمير بعد (إلا) فيقال إلا إياك. شرح الأشموني: (١٠٩/١).

فلما رأى سيبويه العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء، فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه - تشيّتاً لهما وتميماً لمعنى الشبه بينهما - حكم أيضاً (بأن الحسن الوجه) محمول (على الضارب الرجل)، ولما كان النحاة بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخرين، جاز لهم أن يروا فيه نحو ما رأوا، ويحدّوا على أمثلتهم التي حذوا.

قال: ومن حمل الأصل على الفرع: حذف الحروف^(١) للجزم وهي أصول، حملأ على حذف الحركات^(٢) له وهي زوائد، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف^(٣)، وعلى الحرف في البناء^(٤)، وهو أصل عليهما، وحمل (ليس وعسى) في عدم التصرف على (ما ولعل)، كما حملت (ما) على (ليس) في العمل. انتهى. وفي «التذكرة» لأبي حيان ذكر بعضهم: أنه إنما اشترط اتحاد الرمان في عطف الفعل على الفعل؛ لأن العطف نظير الثنوية، فكما لا يجوز تثنية المختلفين، لا يجوز عطف المختلفين في الزمان.

قال أبو حيان: وهذا من حمل الأصل على الفرع لأن العطف أصل الثنوية إلا أن يدعى أنه في الفعل نظير الثنوية في الاسم.
وأما الثالث: فالنظير إما في اللفظ، أو في المعنى، أو فيهما.

فمن أمثلة الأول زيادة (إن) بعد (ما) المصدريـة^(٥) الظرفـية، والموصـولة^(٦)،

(١) نحو لم يَرِمْ ولم يَسْعَ ولم يَسْمُ.

(٢) في المضارع المجزوم نحو: لم تكتب.

(٣) أي كل اسم ممنوع من الصرف يشبه الفعل في عدم التنوين وعدم قبول الكسرة.

(٤) لأن الأصل في الاسم الإعراب وبناؤه حمل له على الحرف لأنه يشبهه.

(٥) نحو:

ورَجَّ الْفَتَنَى مَا إِنْ رَأَيْتَهُ على السَّنِ خِيرًا لَا يَزَالْ يَزِيدُ
من شواهد الكتاب (٤/٢٢٢). الشاهد: دخول (إن) على (ما) الظرفـية المصدريـة في قوله: ما إن رأيته.

(٦) نحو:

يُرَجِّى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يُلَاقِي وَتَغْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ
البيـت لإـيـاس بنـ الـأـرتـ. النـاـدرـ (٢٦٤). الشـاهـدـ: دـخـولـ (إـنـ) عـلـىـ (ماـ) الـمـوـصـولـةـ فيـ قـوـلـهـ: ماـ إـنـ لـاـ يـلـاقـيـ.

لأنهما بلفظ (ما) النافية^(١)، ودخول لام الابتداء على (ما) النافية^(٢)؛ حملًا لها في اللفظ على (ما) الموصولة^(٣)، وتوكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية^(٤)؛ حملًا لها في اللفظ على لا النافية^(٥)، وحذف فاعل أ فعل به في التعجب^(٦)، لما كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب (حَذَّام) على الكسر تشبيهاً له (بَدْرَاكٍ وَتَرَاكٍ)، وبناء (حاشا) الاسمية لشبهها في اللفظ (بحاشا) الحرفية^(٧). ومنها إدغام الحرف في مقاربه في المخرج^(٨).

ومن أمثلة الثاني: جواز (غير قائم الزيدان)، حملًا على ما قام الزيدان؛ لأنَّه في معناه، ولو لا ذلك لم يجز؛ لأنَّ المبتدأ: إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يعني عن الخبر. ومنها إهمال (أنْ) المصدرية^(٩) مع المضارع حملًا على (ما) المصدرية^(١٠).

(١) نحو:

بني عَدَائَةَ مَا إِنْ أَنْثُمْ ذَهَبْ
الشاهد دخول (إن) على (ما) النافية، والبيت من شواهد أوضح المسالك: (١/٢٧٤)، المعني: (١/٣٨).

(٢) نحو:

لَمَّا أَغْفَلْتُ شَكْرَكَ قَاطَعْتُنِي فَكَيْفَ وَفِي عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي
البيت للنابغة الذبياني وهو من شواهد المعني (١/٨٩١). والشاهد: دخول لام الابتداء على (ما) النافية.

(٣) نحو: قوله تعالى: «إِذَا أَذَّ اللَّهُ مِيقَاتِنَّ لَمَّا عَاتَيْتُكُمْ وَنَحْنُ حَكَّنَّ وَجْهَكُمْ» [آل عمران: ٨١].

(٤) نحو: قال تعالى: «وَأَقْتَلُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً» [الأنفال: ٢٥].

(٥) نحو:
لَا ظَلِيمَّ إِذَا مَا كُنْتُ مُفْتَرِّا فَالظُّلْمُ مَرْجِعٌ غُفْبَاهُ إِلَى الشَّدَّمِ
البيت في المستطرف (٥٠٨). والشاهد: توكيد الفعل المضارع بعد لا النافية.

(٦) نحو: قوله تعالى: «أَسْعِيَ يَوْمَ وَأَبْيَرْ» [مريم: ٣٨].

(٧) نحو قوله تعالى: «حَشَّ لِلَّهِ» [يوسف: ٣١] ويرؤيه قراءة من قرأ «حاشا الله» وهو لا يكون إلا في الاسم (أ.ه). البحر المحيط: (٥/٣٠٣).

(٨) نحو قوله تعالى: «فَنَأَسْتَ طَلَّيْتَهُ مِنْ بَوْتِ إِسْكُوبِلَ وَكَفَرَتْ طَلَّيْتَهُ» [الصف: ١٤].

(٩) نحو: قراءة مجاهد: «لِعَنْ أَرَادَ أَنْ يُتْمِمَ الرَّضَاعَةَ» برقع (يتُمْ) [البقرة: ٢٢٣].

(١٠) نحو قوله تعالى: «وَدُوا مَا عَيْمَنْ» [آل عمران: ١١٨].

[حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى]

ومن أمثلة الثالث: اسم التفضيل و(أفعل) في التعجب، فإنهم منعوا أفعال التفضيل أن يرفع الظاهر لشبيهه (يأفعِل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعِل) في التعجب لشبيهه بأفعال التفضيل في ذلك.

قال الجوهرى: ولم يسمع تصغيره إلّا في (أملح وأحسن) ولكن النحوين
فاسوه فيما عداهم.

[حمل النقيض على النقيض]

وأما الرابع: فمن أمثلته النصب بلم، حملأً على الجزم بلن^(١)، فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.

وفي الجزولية^(٢) قد يحمل الشيء على مقابلة، وعلى مقابل مقابلة، وعلى مقابل مقابل مقابلة.

مثال الأول: لم يضرب الرجل، حُمِلَ الجزم على الجر.

ومثال الثاني: اضرب الرجل، حُمِلَ الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر، من جهة أن الكسر في البناء: مقابل الجر في الإعراب.

ومثال الثالث: اضرب الرجل، حمل السكون فيه على الكسر، الذي هو مقابل للجر، الذي هو مقابل للجزم، والجزم مقابل للسكون.

(١) قراءة ﴿أَلْهُ نَشَرَ لَكَ صَدَرَكَ﴾ [الشرح: ١] فيمن قرأ بمنصب نشر فنصبوا بلم حملًا على الجزم بلن في قوله:

لَنْ يَخِبَ الآنَ مِنْ رجائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دونَ بَإِكَ الْحَلَقَه

شرح الأشموني: (٢٧٨/٣) حيث جزم الفعل (يُخبِّ) بحرف النصب لـن.

(٢) الجزولية مقدمة مشهورة صاحبها عيسى بن عبد العزيز بن يلبيخت توفى سنة (٦٠٧هـ). الأعلام: بفتح الواو: (٢٣٦/٢). بفتح الواو: (٥١٠٤).

[المسألة الخامسة]

[تعدد الأصول]

اختلف هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد؟
والأصح: نعم، ومن أمثلة ذلك (أي) في الاستفهام والشرط، فإنها أُعربت
حملًا على نظيرتها^(١) (بعض) وعلى نقيضها (كل).



(١) أي في المعنى لأن (أيًّا) معناها بعض فحملت (أي) في الإعراب عليها وعلى نقيضها (كل) لأنهما معتبران (أ.هـ) الإصلاح شرح الاقتراح د. فجال: (٢٠٩).

الفصل الثاني

في المقيس وهل يوصد بأنه من كلام العرب أم لا؟

قال المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

قال : ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض ، فقست عليه غيره ، فإذا سمعت (قام زيد) أجزت : (ظرف بشر) و(كرم خالد) .

قال أبو علي : وكذلك يجوز أن تبني بالحاق اللام ما شئت ، كقولك : (خرجَ) و(دخلَ) و(ضربَ) من (خرج) و(دخل) و(ضرب) على مثال : (شَمَلَ) و(صَغَرَ) .

قال ابن جنني [٣٦٠/١] : وكذلك تقول في مثال (صَمْحَمَح) من الضرب (ضرَبَ) و(من القتل) (قتَلَ) ومن (الشرب) (شَرَبَ) ومن (الخروج) (خَرَجَ) وهو من العربية بلا شك ، وإن لم تنطق العرب بوحد من هذه الحروف.

قال : فإن قيل : فقد منع الخليل لما أنسد :

تَرَافَعَ الْعِزُّ بِنَا فَارْفَنْعَعا

قياساً على قول العجاج [ديوانه ١٣٨] :

تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسا

فدل على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية.

فالجواب أنه إنما أنكر ذلك ؛ لأنه فيما لامه حرف حلقي ، والعرب لم تبن هذا

المثال مما لامه حرف حلق، خصوصاً وحرف الحلق فيه متكرر، وذلك مستنكر عندهم، مستثقل.

قال: فثبت إذن أن كلَّ ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة: إنهما فاسا اللغة وتصرفا فيها، وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما.

قال: وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاد لصاحبها أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاد قابلاً لها، أُنِسَ بها وزال استيحاشه منها، وهذا تثبيت اللغة بالقياس.

وقال في موضع آخر من **الخصائص**: من قوة القياس عندهم: اعتقاد النحوين أن ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم، نحو قولك في بناء مثل (جَفَرْ) من (ضرب) (ضَرِبَ)، وهذا من كلام العرب، ولو بنيت منه (ضَوْرَبٌ) أو (ضَبَرَبٌ) لم يكن من كلام العرب لأنَّه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً. انتهى.



الفصل الثالث

في الحكم

[الحكم] فيه مسألتان:

الأولى: إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب.

وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟

ظاهر كلامهم: نعم.

وقد ترجم عليه في الخصائص [١٨٦/١] «باب الاعتلال بأفعالهم»:

قال: من ذلك أن تقول: إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير^(١)، متى جرى على غير من هو له - صفة، أو صلة، أو حالاً، أو خبراً - لم يتحمل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه^(٢)، إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر، حيث لا تلحظه العلامات^(٣).

الثانية: قال ابن الأنباري [مع الأدلة: ١٢٤]: اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه.

(١) اسم الفاعل يعمل عمله فعله بشرطه فيرفع الفاعل الظاهر والمضمر فإذا جرى فاعله المضمر على ما هو له جاز استثاره وظهوره على خلاف فيه نحو: زيد هند ضاربها، أي هو، أو ضاربها هو أ.ه. بتصرف الصبان على الأشموني: (١٩٨/١).

(٢) أي إبراز ضمير اسم الفاعل عند جريانه على غير ما هو له.

(٣) اسم الفاعل عند جريانه على غير ما هو له، لا فاعل فيه ضمير بدليل عدم لحاق علامة التشيبة والجمع له فعلم أنه لا فاعل له مستتر غير ذلك البارز فكتلك الصفة المشبه (أ.ه) الإصلاح د. فجال.

فأجازه قوم؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه، صار بمنزلة المتفق عليه، ومنه آخرون لأن المخالف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلا؟

وأجيب: بأنه يجوز أن يكون فرعاً لشيء أصلاً لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة.

وكذلك (لات) فرع على (لا)، و(لا) فرع على (ليس)، ف(لا) أصل ل(لات)، وفرع على (ليس)، ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة.

ومن أمثلة القياس على الأصل المختلف فيه: أن تستدل على أن (إلا) تنصب المستثنى، فتقول: إلا حرف قام مقام فعل يعمل النصب، فوجب أن يعمل النصب كـ(يا) في النداء، فإن إعمالـ(يا) في النداء مختلف فيه، فمنهم من قال: إنه العامل، ومنهم من قال: فعلٌ مقدرٌ.



الفصل الرابع

في الحلة وفيها مسائل

[المسألة الأولى]

قال صاحب «المستوفي»: إذا استقررت أصول هذه الصناعة، علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها، عرفت أنها غير مدخلة ولا متسمحة فيها.

وأما ما ذهب إليه غفلة العوام: من أن علل النحو تكون واهية ومتملحة، واستدللهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها، فمعزل عن الحق.

وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بد فيها من التوفيق، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضح حكيم جلَّ وعلا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه، فذلك غاية المطلوب.

وقال ابن جني في *الخصائص* [١٤٤/١]: اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقين، وذلك أنهم إنما يحيطون على الحسن، ويحتاجون فيه بشغل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع أحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تذرَّك علته، وتظهر حكمته.

قال سيبويه [١٣/١]: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا.

انتهى.

نعم، قد لا يظهر فيه وجه الحكمة، قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبدى، وإذا عجز النحوى عنه قال: هذا مسموع.

وفي موضع آخر من *الخصائص* [٢٣٨/١]: لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروفه، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية، والجمع، والإضافة، والنسب، والتحبير، وما يطول شرحه.

فهل يحسن بذى لبّ أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتجاه؟

فإن قلت: فلعله شيء طبعوا عليه من غير اعتقاد لعنة، ولا لقصد من القصد التي تنسها إليهم؛ بل لأن آخر منهم حذا على ما نهج للأول فقام به.

قيل: إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه؛ لأن في طباعهم قبولاً له، وانطواءً على صحة الوضع فيه، ونراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة، وتواردوا عليها.

فإن قلت: كيف تدعى الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر، ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتيممية إلى غير ذلك؟

قيل: هذا القدر والخلاف لقلته محترق غير محتمل به، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير، وخلق عظيم، وكل منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً منها، فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون، ويقتاتون، ولا يفترطون، ولا يخلطون؟

ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف على قلته إلا وله وجه من القياس يؤخذ به، ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً، وحثوا مهيلاً، لكثير خلافها وتعادت أوصافها، ف جاء عنهم جُر الفاعل، ورفع المضاف إليه، والنصب بحروف الجزم، وأيضاً فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سيأتي.

[المسألة] الثانية

[في أقسام العلل]

قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه «ثمار الصناعة»:
اعتلالات النحوين صنفان:

علة تُطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.
وعلة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في
مواضيعاتهم.

وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار
المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً:

وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق،
وعلة توكيده، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى،
وعلة مشاكلا، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز،
وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة
تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى.

وشرح ذلك الناج ابن مكتوم^(١) في «تذكريته» فقال: قوله:

[١] علة سماع مثل قولهم: (امرأة ثدياء)، ولا يقال: (رجل أثدى)، ليس
لذلك علة سوى السمع.

[٢] وعلة تشبيه مثل: إعراب المضارع لِمُشَابَهَتِهِ الاسم، وبناء بعض الأسماء
لمشابتها الحروف.

[٣] وعلة استغناء: كاستغنائهم (بترك) عن (ودع).

[٤] وعلة استثقال: كاستثقالهم الواو في (يعد)^(٢)، لوقوعها بين ياء وكسرة.

(١) أحمد بن عبد القادر القيسي الحنفي النحوي لازم أبا حيان دهراً طويلاً، توفي سنة (٥٧٤هـ) «بغية الوعاة» (١/٣٢٦).

(٢) لأن الأصل فيها (يُوَعِّد).

[٥] وعلة فرق: وذلك فيما ذهبا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى.

[٦] وعلة توكيده مثل: إدخالهم النون الخفية والثقبيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

[٧] وعلة تعويض مثل: تعويضهم الميم في (اللَّهُمَّ) من حرف النداء^(١).

[٨] وعلة نظير مثل: كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملًا على الجرِّ إذ هو نظيره^(٢).

[٩] وعلة نقيض مثل: نصبهم التكراة: بـ (لا) حملًا على نقيضها (إنَّ).

[١٠] وعلة حمل على المعنى مثل: **﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِدَةً﴾** [البقرة: ٢٧٥] ذكر فعل الموعضة وهي مؤنثة حملًا لها على المعنى وهو الوعظ.

[١١] وعلة مشاكلة مثل قوله: **﴿سَكِّلَا وَأَغْلَلَا﴾**^(٣) [الإنسان: ٤].

[١٢] وعلة معادلة مثل: جرّهم مala ينصرف بالفتح حملًا على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجرِّ في جمع المؤنث السالم.

[١٣] وعلة مجاورة مثل: الجر بالمجاورة في قولهم: (جحرُ ضِبٍ خرب)، وضم لام (للله) في (الحمدُ للله) ل المجاورتها الدال.

[١٤] وعلة وجوب: وذلك تعليفهم لرفع الفاعل ونحوه.

[١٥] وعلة جواز: ذلك ما ذكروه في تعليل (الإمالة) من الأسباب المعروفة، فإن ذلك علة لجواز (الإمالة) فيما أميل لا لوجوبها.

(١) الأصل (يالله) فحدّفوا أداة النداء وعرضوا عنها ميمًا فصار (اللهُمَّ) واجتماع الياء والميم شاذ، قال ابن مالك:

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ فِي تَعْوِيْضٍ وَشَذٌ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيْضٍ

(٢) الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل؛ نحو قولنا: لم يكتب الدرس حيث حرك بالكسر للتقاء الساكنين، والجر هو نظير الجزم فحمل عليه.

(٣) صرفت (سلاسلًا) وهي ممنوعة من الصرف، لمشاكل (أغلالًا)، (سعيراً)، والتنوين قراءة شعبة، مشكل القرآن لابن مكي: (٢/٢٣٦).

- [١٦] وعلة تغليب مثل: «وَكَانَ مِنَ الْقَنِينِ» [التحريم: ١٢]^(١).
- [١٧] وعلة اختصار مثل: باب الترخيم و «وَلَا يُكُّ» [النحل: ١٢٠].
- [١٨] وعلة تخفيف: كالإدغام.
- [١٩] وعلة أصل: كاستحوذ، ويؤكرم، وصرف مala ينصرف.
- [٢٠] وعلة أولى كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.
- [٢١] وعلة دلالة حال: قول المستهل: (الهلال)، أي: هذا الهلال، فحذف دلالة الحال عليه.
- [٢٢] وعلة إشعار: كقولهم في جمع (موسى: مُوسَؤُن)، بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأن المحذوف ألف.
- [٢٣] وعلة تضاد مثل: قوله في الأفعال التي يجوز إلغاؤها: متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره، لم تُلغَ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.
- [٢٤] قال ابن مكتوم: وأما علة التحليل: فقد اعتراض على شرحها وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيها شيء.
- وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ^(٢): قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين، كابن الخشاب البغدادي، حاكياً لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) ببني حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى، انتهى.
- وأما الصنف الثاني: فلم يتعرض له الجليس ولا بيته.

وقد بيَّنه ابن السراج في الأصول [١/٣٥] فقال: اعتلالات النحوين ضربان:

(١) أي أنه سبحانه وتعالى لم يقل من (القانتات) به لتغليب المذكر على المؤنث لكثرة المصلين من الرجال فألحق الإناث بالذكر فقال: «من الْقَنِينِ».

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن علي ابن الصائغ الزمردي الحنفي النحوي عالم في اللغة والنحو توفي سنة ٧٧٦هـ). بغية الوعاة: (١/١٥٥).

ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب قوله: كلُّ فاعل مرفوع، وكلُّ مفعول منصوب.

وضرب يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين به فضل هذه اللغة على غيرها.

وقال ابن جني في الخصائص [١٧٣/١]: هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجُوز في اللفظ، فاما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتميم للعلة.

ألا ترى أنه إذا قيل: فلم ارتفع الفاعل؟

قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قوله (قام زيد): إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع لأنَّه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل.

[المُسَأَّلَةُ] الثالثة

[في العلل الموجبة وغيرها]

قال في الخصائص [١٦٤/١]: أكثر العلل مبناهَا على (الإيجاب) بها، كنصب الفضلة أو ما شابهها، ورفع العمدة، وجُرّ المضاف إليه وغير ذلك، وعلى هذا مفاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة (سبب) يجوزه ولا يوجبه، من ذلك أسباب (الإمالة) فإنها علة الجواز، لا الوجوب، وكذا علة قلب واو (وقت)^(١) همزة، وهي كونها انضمت ضمماً لازماً، فإنها مع ذلك يجوز إيقاؤها واواً، فعلتها مجوزة لا موجبة.

قال: وهكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذى يجوز جعله بدلاً

(١) تقلب الواو همزة جوازاً إذا كانت مضمومة ضمماً لازماً غير مشددة وذلك لأن النطق بالواو المضمومة مستقل (أ.هـ) شذا العرف تحقيق أ. - عطية.

وحالاً، وذلك النكارة بعد معرفة هي في المعنى هي، نحو: (مررت بزید رجل صالح، ورجلًا صالحًا)، فإن علته: لجواز ما جاز لا لوجوبه. انتهى.

فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان مُوجِبًا يسمى: علة، وما كان مجوّزاً يسمى: سبباً.

وقال في موضع آخر [١٤٤/١]: أعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومنصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل، فإنها وإن تقدمت علل الفقه، فأكثرها يجري مجرى التخفيف والفرق، فلو تكفل متکلف نقضها، لكان ذلك ممكناً، وإن كان على غير قياس مستقلاً، كما لو تكفل تصحيح فاء (ميزان وميعاد)، ونصب الفاعل، ورفع المفعول، وليس كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها، فإذا ذكر علل النحوين متأخرة عن علل المتكلمين، متقدمةً علل المتفقين.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحوين ضربان:

واجب لابد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحق بعمل المتكلمين.

والآخر: ما يمكن تحمله لكن على استكراه، وهذا لاحق بعمل الفقهاء.

الأول: ما لا بد للطبع منه كقلب الألف واوا للضمة قبلها، وباء للكسرة قبلها، ومنع الابداء بالساكن، والجمع بين الألفين المدتين؛ إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً، فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن.

الثاني: ما يمكن النطق به على مشقة، كقلب الواو ياء بعد الكسرة؛ إذ يمكن أن تقول في (عصافير: عصافور)، ولكن يكره.

قلت: ومن الأول: تقدير الحركات في المقصور.

ومن الثاني: تقدير الضمة والكسرة في المتنوّص.

وقال في موضع آخر: أعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد^(١) بن الحسن، وجمعوها منها بالملاطفة والرفق.

(١) محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة وهو الذي نقل عنه المذهب فيما يعرف بكتاب ظاهر الرواية توفي سنة (١٨٩هـ) في اليوم الذي مات فيه الكسائي. قال الرشيد: «دفنت الفقه والعربية في يوم واحد»: طبقات الحنفية: (١/٤٢)، الأعلام: (٦/٨٠).

[المسألة] الرابعة

[الخلاف في إثبات الحكم]

قال ابن الأنباري [المع الأدلة: ١٢١]: اختلفوا في إثبات الحكم في محل النص، بماذا ثبت؟ بالنص أم بالعلة؟

فقال الأكثرون: بالعلة لا بالنص؛ لأنه لو كان ثابتاً به لا بها؛ لأدى إلى إبطال الإلحاد، وسدّ باب القياس؛ لأن القياس: حمل فرع على أصل بعلة جامعة، فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال.

ألا ترى أنا لو قلنا: عن الرفع والنصب في نحو: (ضرب زيد عمراً) بالنص لا بالعلة، لبطل الإلحاد بالفاعل والمفعول، والقياس عليهم وذلك لا يجوز.

وقال بعضهم: ثبت في محل النص بالنص، وفيما عداه بالعلة، وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب، المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية، واستدلّ لذلك بأن النص مقطوع به، والعلة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون.

ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة معاً، لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة محال.

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو: النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظاهر لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغيران، فلا منافاة. انتهى كلام ابن الأنباري.

[المسألة الخامسة]

[العلة البسيطة والمركبة]

العلة قد تكون بسيطة: وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليق بالاستقال، والجوار، والمشابهة، ونحو ذلك.

وقد تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعداً: كتعليق قلب (ميزان) بوقوع الواو ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة؛ بل مجموع الأمرين، وذلك كثيراً جداً.

وقد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كما سيأتي في القوادح.

وقال ابن النحاس في «التعليق»: علل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم، بعلة مركبة من مجموع أمرين: وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنهاة لم يعلوه إلا بكثرة الاستعمال فقط، بدليل حذفه من (هند بنت عاصم) على لغة من صرف هنداً، وإن لم يلتقي هنا ساكنان، وكأنه لما رأى انتقاض العلة احتاج إلى قوله: ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال، وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما علل به أولاً.

ومن العلل المركبة قول الزمخشري في «المفصل» [١٤٣] في (الذي): ولا استطالتهم إيه بصلة، مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا: (الذ) بحذف الياء، ثم (الذ) بحذف الحركة، ثم حذفه رأساً واجترزوا بلام التعريف الذي في أوله، وكذا فعلوا في (التي).

وقال ابن النحاس: إنما التزموا الفصل بين (أن) إذا خفت وبين خبرها إذا كان فعلاً لعلة مركبة من مجموع أمرين، وهما: العوض من تخفيفها، وإيلاؤها ما لم يكن يليها.

[المسألة السادسة]

[في شرط العلة الموجبة للحكم في المقيس عليه]

من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم: إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته، وسكناته، وإبهامه^(١)، وتخصيصه؛ فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة، ومعانٍ مختلفة، ولا يميزها إلا الإعراب، تقول: (ما أحسن زيد) فيحتمل: النفي، والتعجب، والاستفهام.

فإن أردت الأول: رفعت زيداً، والثاني: نصبه، والثالث: جرته.

فلا بد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع، فإنك تقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثاني مستأنف، ولا يبين ذلك إلا الإعراب: بأن تجزم الثاني أيضاً: إن أردت الأول، وتنصبه: إن أردت الثاني: وترفعه: إن أردت الثالث.

[المسألة السابعة]

[الخلاف في التعليل بالعلة القاصرة]

قال ابن الأنباري: اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة، فجوزها قوم، ولم يسترطوا التعدية في صحتها، وذلك كالعلة في قولهم: (ما جاءت حاجتك)، و(عسى الغُرْبُرُ أَبُوسًا)، فإن (جاءت) و(عسى): أجرياً مجرّى (صار)، فجعل لهما اسم مرفوع، وخبر منصوب، ولا يجوز أن يجرياً مجرّى صار، في غير هذين الموضعين، فلا يقال: (ما جاءت حالتك)، أي: صارت، ولا: (جاء زيد قائماً)، أي: صار زيد قائماً، وكذلك لا يقال: (عسى الغُرْبُرُ أنعمًا)، ولا (عسى زيد قائماً).

(١) في كونه محتمل للحال والاستقبال.

بإجرائه مجرى (صار)، واستدل على صحتها بأنها ساوت العلة المتعددة في الإخالة والمناسبة، وزادت عليها بظاهر النقل، فإن لم يكن ذلك علماً للصحة، فلا أقل من ألا يكون علماً على الفساد.

وقال قوم: إنها علة باطلة؛ لأن العلة إنما تراد للتعدية، وهذه العلة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعددة فلا فائدة لها؛ لأنها لا ضرورة لها، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها.

وأجيب: بأننا لا نسلم أنها إنما تراد للتعدية، فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها، لا للتعديتها.

ولا نسلم أيضاً: عدم فائدتها، فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يُعرف معناه، والذي لا يعرف معناه.

وتفيد أنه ممتنع رد غير المنصوص عليه.

وتفيد أيضاً أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة. انتهى كلام ابن الأنباري.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم: (الثلا تتوالي أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة)، وهذه العلة ضعيفة؛ لأنها قاصرة؛ إذ لا يوجد التوالى إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي، (كانطلق، وانكسر)، ولا تتوالى فيه، والسكون عام في الجميع. انتهى.
فمنع العلة القاصرة.

[المسألة الثامنة]

[التعليق بعلقين]

قال في الخصائص [١٧٤/١] ويجوز التعليل بعلقين، ومن أمثلة ذلك قولك: (هولاء مُسلِّميَ)، فإن الأصل (مسلميَ)، فقلبت الواو ياء لأمررين كل منهما موجب للقلب:

أحدهما: اجتماع الواو والياء، وسبق الأولى منها بالسكون.

والآخر: أن ياء المتكلّم أبداً يكسر الحرف الذي قبلها، فوجب قلب الواو ياء، وإدغامها ليتمكن كسر ما تليه.

ومن ذلك قولهم (سيّ) في (لا سِيّما)، أصله (سيّي)، قلبت الواو ياء - إن شئت - لأنها ساكنة، غير مدغمة بعد كسرة - وإن شئت - لأنها ساكنة قبل ياء، فهاتان علتان، إحداهما: كعلّة قلب (ميزان)، والأخرى: كعلّة (طيّ ولّي) مصدر (طويت ولويت)، وكل منها مؤثرة.

وقال في موضع آخر [١٠/١]: قد يكثر الشيء: فيسأل عن علته، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء، وآخرون إلى غيره، فيجب إذن تأمل القولين واعتقاد أقواهم، ورفض الآخر، فإن تساوا في القوة لم ينكسر اعتقادهما جمياً، فقد يكون الحكم الواحد معلوماً بعلتين. انتهى.

وقال ابن الأنباري [المع الأدلة: ١١٧]: اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعداً:

فذهب قوم: إلى أنه لا يجوز؛ لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة فكذلك ما كان مشبهًا بها.

وذهب قوم: إلى جوازه، وذلك مثل أن يدل على كون الفاعل مُنَزَّلاً منزلة الجزء من الفعل بعلل:

كونه يسكن لام الفعل في نحو: ضربت.

ويمعن العطف عليه إذا كان ضميراً متصلةً.

ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة.

واتصال تاء التأنيث بالفعل، إذا كان الفاعل مؤنثاً.

وقولهم في النسب إلى (كُنْتُ): (كُنْتَيْ)

وقولهم: (حَبْذَا) بالتركيب.

ولا أحذه؛ أي: لا أقول له حبذا.

وقولهم في (فَحَضْتُ): (فَحَضْتُ) بالإبدال طاء؛ لتجانس الصاد في الإطباقي، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمة لا كلمتين، فهذه ثمان علل.

واستدل على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم، فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات، والدلالات، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل.

وأجيب بأنه إن كان المعنى أنها ليست موجبة، كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة، والعلمية لا تعلل إلا بالعلم فمسلم، وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع؛ فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية، ينبغي أن تجري مجريها. انتهى.

[المسألة التاسعة]

[تعليق حكمين بعلة واحدة]

يجوز تعلييل حكمين بعلة واحدة، قال في الخصائص [١٠٦/١]: سواء لم يتضادا، أو تضادا، كقولهم: (مررت بزيد) فإنه يستدل به على أن الجار معدود من جملة الفعل، ووجه الدلالة منه أن (الباء) فيه معاقبة لهمة النقل في نحو: (أمررت زيداً)، فكما أن همة أفعال موضوعة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر، ينبغي أن يُعدّ من جملته لمعاقبة ما هو في جملته.

ويستدل به أيضاً على ضد ذلك: وهو أن الجار جاري مجرى بعض ما جرءه، بدليل أنه لا يفصل بينهما، فهذا تقديران مختلفان، مقبولان في القياس، متلقيان بالبشر والإيناس.

وقال في موضع آخر [٥١/٣]: «باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه» هذا باب ظاهره التدافع، وهو مع استقراره صحيح واقع، وذلك كقولهم: (القَوْد) و(الحَوْكَة)، فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفاً؛

لتحركها وافتتاح ما قبلها، لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكأن (فعلاً) (فعالاً)، فكما صح نحو: (جواب) و(هيام)، صح باب (القود)، و(الغَيْب) ونحوه، فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال، صارت على وجه آخر سبب التصحيح، وهذا مذهب غريب المأخذ. انتهى.

[المسألة العاشرة]

في دور العلة

قال في الخصائص [١٨٣/١]: هو نوع ظريف، ذهب المبرد في وجوب إسكان لام نحو: (ضرَبَتُ)، على أنه لحركة ما بعده من الضمير؛ ثلاثة تتوالي أربع حركات. وذهب أيضاً في حركة الضمير من ذلك، إلى أنها لسكون ما قبله، فاعتلت لهذا بهذا، ثم دار^(١)، فاعتلت لهذا بهذا.

قال: وهو نظير ما أجازه سيبويه في جرّ (الوجه) من قوله: الحسن الوجه، وأنه جعله تشبيهاً (بالضارب الرجل)، مع أن جرّ الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه، إلا أن مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرد؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علة أبعد.

[المسألة الحادية عشرة]

في تعارض العلل

قال في الخصائص [١٦٦/١]: هو ضربان:

أحدهما: حكم واحد يتजاذبه علتان فأكثر.

والآخر: حكمان في شيء واحد مختلفان دعْتُ إليهما علتان مختلفان.

(١) دور العلة: هو توقف حكم كل منهم على الآخر أي: علة سكون ما قبل الضمير هو حركة، وعلة حركة الضمير سكون ما قبله.

فالأول: ذكر في التعليل بعلتين.

والثاني: كإعمال أهل الحجاز (ما) وإهمال بنى تميم لها.

فالأولون لـمَا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهم، ونافية للحال نفيها إياها، أجروها في الرفع والنصب مجريها.

والآخرون لـمَا رأوها حرفاً داخللاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، و مباشرة لكل واحد من جزأيها، أجروها مجرى (هل)، ولذلك كانت عند سيبويه أقوى قياساً من الحجاز، وكذلك (ليتما) من الغاما، الحقها بأخواتها، ومن أعمالها أحلقها بحروف الجرّ إذا دخلت عليها (ما) وفرق بينها وبين أخواتها؛ بأنها أشبه بالفعل في الإفراد وعدد الحروف.

وكذلك «هلّم» الحقها أهل الحجاز باسم الفعل، فلم يلحوظوا العلامات، وبنو تميم يلحوظونها العلامات اعتباراً لأصل ما كانت عليه^(١).

[المسألة الثانية عشرة]

[التعليق بالأمور العدمية]

يجوز التعليل بالأمور العدمية، كتعليق بعضهم ببناء الضمير، باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه، لحصول الامتياز بذلك.



(١) هلّم للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث في لغة الحجاز وهلّمو هلّمـي وهلّمنـن في لغة تميم، قطر الندى: (٣).

خاتمة

[في استنباط علل النحو وأضرب هذه العلل]

قال أبو القاسم الزجاجي^(١) في كتاب إيضاح علل النحو [٦٤]: القول في علل النحو أقول:

أولاً: إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مُستنبطة أو ضاعفاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء والمعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق.

وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثل ذلك أننا لما سمعنا (قام زيد فهو قائم) و(ركب عمرو فهو راكب) فعرفنا اسم الفاعل قلنا: (ذهب فهو ذاهب) و(أكل فهو آكل).

ومن هذا النوع من العلل قولنا: (إن زيداً قائم) إن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا: (بيان)، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنها كذلك علمناه ونعلمُه.

وكذلك (قام زيد) إن قيل: لِمَ رفعتم زيداً؟

قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، وهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

وأما علله القياسية بأن يقال: لِمَ نصب زيد بيانَ في قوله: (إن زيداً قائم) ولمَ وجب أن تنصب (إن) الاسم؟

والجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها صارت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِّلت عليه، وأعملت إعماله لِمَا صارت له، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول

(١) الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق عالم بال نحو توفي سنة (٣٣٩هـ) «بغية الوعاء» (٢/٧٧).

لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو: (ضرَب أخاك محمدٌ) وما أشبه ذلك.

وأما العلل الجدلية النظرية: فكل ما يُعْتَلُ به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة؟ أم الحادثة في الحال؟

وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله؟

وهللا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله؛ لأنه هو الأصل وذاك فرع؟

فأي علة دعت إلى إلحاقة بالفرع دون الأصل؟ إلى غير ذلك من السؤالات، فكل شيء اغتنى به جواباً عن المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.

وذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليل بن أحمد، سئل عن العلل التي يُعْتَلُ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك.

فقال: «إنَّ العرب نطقُت على سجيتها وطبعها، وعرفَت موضع كلامها، وقامت في عقولها علة وإن لم يُنقل ذلك عنها، وعلَّلت أنا بما عندي أنه علة لما علَّته منه، فإنَّ أكن أصبت العلة فهو الذي التمسَّت، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذى ذكرته محتمل أن يكون علة له، ومثلَّى في ذلك مثل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عندَه حكمة بانيها، بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللاحقة، فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، ستحت له وخطرت بياله محتملة أن تكون علة لذلك، فجازى أن يكون الحكيم الباني للدار، فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن ستحت لغيري علة لما علَّته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلوم فليأتِ بها». وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل، وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل جميع النحو. هنا آخر كلام الزجاجي^(١).

(١) انظر الإيضاح في علل النحو: (٦٤).

ذكر مسالك العلة

أحدها: الإجماع

[الإجماع]: يُأْنَ يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم: كذا، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصود: التعذر، وفي المقصود: الاستقال.

الثاني النص

[النص هو]: أن يُنْصَّ العربي على العلة، قال أبو عمر^(١): وسمعت رجلاً من اليمن يقول: «فلانٌ لغوبٌ؛ جاءته كتابي فاحتقرها» فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟! فقال: نعم أليس بصحيفة؟

قال ابن جنى: [الخصائص: ٢٤٨/١] هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضوع بهذه العلة، واحتَاجَ لتأنيث المذكر بما ذكره.

قال: وعن المبرد أنه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ: ﴿وَلَا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، فقلت له: ما تريده؟ قال: أردت (سابِقُ النَّهَارَ) فقيل له: فهلا قلته؟ قال: لو قلته لكان أوزن.

قال ابن جنى: في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا:

أحدها: تصحيح قولنا: إن أصل كذا كذا.

والثاني: أنها فعلت كذا لكتذا، ألا تراه إنما طلب الخفة، يدل عليه قوله: لكان أوزن، أي: أثقل في النفس من قولهم: هذا ذرهم وزن، أي: ثقيل له وزن.

والثالث: أنها قد تنطق بالشيء، غيره في نفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف.

وقال سيبويه [الكتاب ٢٥٥/١]: سمعنا بعضهم يدعوا: (اللهم ضبعاً وذئباً)، فقلنا

(١) يعني أبو عمر بن العلاء انظر للسان (لغب: ٧٤٢/١).

له: ما أردت؟ فقال: أردت اللهم اجمع فيها ضبعاً وذبباً، كلهم يفسر ما ينوي فهذا تصريح منهم بالعلة. انتهى.

الثالث: الإيماء

[[إيماء هو]]: كما رُوي أن قوماً من العرب أتوا النبي ﷺ فقال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو عيَّان، فقال: أنتم بنو رشدان^(١).

قال ابن جني: أشار إلى أن الألف والنون زائدتان، وإن كان لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقة إياه من الغيّ بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان.

ومن ذلك أيضاً ما حكاه غير واحد: أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق^(٢)، فقال له: كيف تنشد هذا البيت لذى الرمة في ديوانه [٥٧٨/١]:

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُونَا فَكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

فقال الفرزدق: كذا أنسد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟! فقال الفرزدق: لو شئت أن أصبح لسبحت، ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد.

قال ابن جني: [[الخصائص: ٣٠٢/٣]] لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلان ذلك، وإنما أرادهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر، و(كان) هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكانه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا، انتهى. فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلة.

الرابع: السبر والتقسيم

[[السبر والتقسيم]]: بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي: يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه.

(١) حديث «إن قوماً أتوا... فقال بل أنتم بنو رشدان» الاستيعاب لابن عبد البر: (٦١١/٢). تعجيل المنفعة لابن حجر (٢١٢/١).

(٢) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي إمام بالعربيّة والقراءة توفي سنة (١١٧هـ). إنباء الرواة: (١٠٤/٢).

قال ابن جنی: [الخصائص: ٦٧/٣] مثاله إذا سئلتُ عن وزن (مروان)، فتقول: لا يخلو إما أن يكون (فعلان) أو (مفعالاً) أو (فَعْوَالاً)، هذا ما يحتمله، ثم تفسد كونه (مفعالاً)، أو (فَعْوَالاً): بأنهما مثلاً لم يجئنا، فلم يبق إلا (فعلان).

قال ابن جنی: وليس لك أن تقول في التقسيم: ولا يجوز أن يكون (فَعْوان) أو (مفوالاً) أو نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلاً، ولا قريبة من الموجودة. بخلاف (مفعال) فإنه ورد قريب منه وهو (مفعال) بالكسر ك(محراب)، و(فَعْوال) ورد قريب منه، وهو (فَعْوال) بالكسر ك(قرْواش)^(١)، وكذلك تقول في مثل (أيمِنٍ) من قوله^(٢):

يُبَرِّى لَهَا مِنْ أَيْمَنٍ وَأَشْمُلُ

لا يخلو: إما أن يكون (أفعلاً) أو (فَعْلَناً) أو (أَيْفُلَاً) أو (فَيْعُلَاً) لأن الأول كثير ك(أكْلُب)، و(فَعْلَن): له نظير في أمثلتهم نحو: (خَلْبَنْ وَعَلْجَنْ)^(٣)، و(أَيْفَلْ) نظيره (أَيْنُقُ)، و(فَيْعُلْ) نظيره (صَيْرَف).

ولا يجوز أن يقول: ولا يخلو أيمِنٌ أن يكون (أَيْفُعاً)، ولا (فَعْمُلاً)، ولا (أفعماً)، ونحو ذلك؛ لأن هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها.
انتهى.

قال ابن الأباري: [في لمع الدلالة ١٢٧] الاستدلال بالتقسيم ضربان:

أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله، وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر (لكن)، لم يخلُ، إما أن تكون (لام التأكيد)، أو (لام القسم)، بطل أن تكون (لام التوكيد)؛ لأنها إنما حسنت مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى، وهو التأكيد ولكن ليست كذلك.

(١) القرداش: الطفيلي، اللسان: (قرش: ٦/٣٣٦)

(٢) البيت من رجز أبي النجم العجلي يصف راعياً يعارض إبله من اليمين والشمال (أ.ه) وهو من شواهد سيويه: (٣٩٠/٣).

(٣) الخلبن: المهزولة من النوق، اللسان: (١/٣٦٥). علجن: ناقة علجن صلبة كناز اللحم. اللسان: علج (١٣/٢٨٩).

وبطل أن تكون (لام القسم)؛ لأنها إنما حسنت مع (إنَّ)؛ لأن (إنَّ) تقع في جواب القسم كاللام، ولكنَّ ليست كذلك.

وإذا بطل أن تكون (لام التوكيد ولام القسم) بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها.

والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبسطها، إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله، وذلك كأن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب^(١)، نحو: «قام القوم إلا زيداً».

١- إما أن يكون بالفعل المتفق بتقوية «إلا».

٢- أو «بِإلا» لأنها بمعنى: استثنى.

٣- أو لأنها مركبة من أن المخففة ولا.

٤- أو لأن التقدير فيه إلا أنَّ زيداً لم يقم.

والثاني: باطل بنحو (قام القوم غيرَ زيد)، فإنَّ نصب غيرَ لو كان بإلا لصار التقدير: إلا غيرَ زيد، وهو يفسد المعنى، وبأنه لو كان العامل إلا بمعنى استثنى لوجب النصب في النفي، كما يجب في الإيجاب؛ لأنها فيه أيضاً بمعنى استثنى، ولجأ الرفع بتقدير امتنع لإستواههما في حسن التقدير كما أورد ذلك عضد الدولة على أبي علي حيث أجابه بذلك^(٢).

والثالث: باطل بأن (إنَّ) المخففة لا تعمل، وبأن الحرف إذا رُكِّب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه، وثبت له بالتركيب حكم آخر.

(١) وهو الثامن الموجب.

(٢) عضد الدولة فناخسرو بن حسن بن بويه الديلمي نحو ولغوی كان تلميذاً لأبي علي الفارسي توفي سنة ٥٣٧٢هـ). الأعلام: (٥/١٥٦).

سأل عضد الدولة أبا علي وكانا في الميدان، بم نصب المثلث؟ قال أبو علي: بتقدير «استثنى» فقال له: لم قدرت «استثنى» فنصبته؟ هلا قدرت «امتنع زيد» فرفعت، فقال: هذا جواب ميداني، فإذا رجعت قلت الجواب الصحيح. بغية الوعاة: (١/٤٩٦).

والرابع: باطل بأن (أنَّ) لا تعمل مقدرة. وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلَّا. انتهى ملخصاً.

وقال أبو البقاء^(١) في «التبين»: [٢٧٥] الدليل على أن (نعم وبئس) فعلان: السبر والتقسيم، وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع، وقد دلَّ الدليل على أنهما ليسا أسمين بوجهين:

أحدهما: بناؤهما على الفتح ولا سبب له لو كانتا أسمين؛ لأن الاسم إنما يبني إذا أشبهه الحرف، ولا مشابهة بين نعم وبئس وبين الحرف، فلو كانت إحداهما اسمًا لأعربت.

والثاني: أنها لو كانت اسمًا لكيانت إما جاماً، أو وصفاً، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها؛ لأن وجه الاشتقاء فيها ظاهر؛ لأنها من (نعم الرجل) إذا أصاب نعمة، والمنعم عليه يمدح، ولا يجوز أن يكون وصفاً؛ إذ لو كانت لظهر الموصوف معها، ولأن الصفة ليست على هذا البناء، وإذا بطل كونها اسمًا ثبت أنها فعل. انتهى.

وقال ابن فلاح^(٢) في المعنى: الدليل على أن (كيف) اسم: السبر والتقسيم، فنقول: لا يجوز أن تكون حرفاً؛ لحصول الفائدة منها مع الاسم، وليس ذلك لغير حرف النداء، ولا فعلاً؛ لأن الفعل يليها بلا فاصل، نحو: (كيف تصنُّع) فلزم أن تكون اسمًا؛ لأنه الأصل في الإفادة.

الخامس: [المناسبة]

المناسبة وتسمى الإخالة أيضاً؛ لأن بها يحال - أي: يظن - أن الوصف علة، ويسمى قياسها: قياس علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسمَ فاعله في الرفع، بعلة الإسناد.

(١) مرت ترجمته (ص: ٧٧).

(٢) منصور بن فلاح أبو الخير تقى الدين إمام في العربية توفي سنة (٦٨٠هـ). بغية الوعاة: (٢/٣٠٢). الأعلام: (٧/٣٠٣).

وتحمل المضارع على الاسم في الإعراب، بعلة اعتوار المعاني عليه، ذكره ابن الأنباري حيث قال: واحتلقو هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؟

فقال قوم: لا يجب، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم (خبر كان) عليها، فيقول: فعل متصرف فجاز تقديمه عليها، قياساً على سائر الأفعال المتصرف، فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة.

واسدل لعدم الوجوب: بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه، فلا يبقى عليه إلا الإثبات بوجه الشرط، وهو: الإخالة، وليس على المستدل بيان الشروط، بل يجب على المعترض: بيان عدم الإخالة التي هي الشرط، ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة، لتكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها وذلك لا يجوز.

وقال قوم: يجب؛ لأن الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم، وتعلق به، وإنما يكون متعلقاً به إذا بَأَن وجه الإخالة.

وأجيب: بوجود الارتباط، فإنه قد صرَّح بالحكم، فصار بمتنزلة ما قامت عليه البينة بعد الدعوى، فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة .. فبمتنزلة عدالة الشهود، فلا يجب ذلك على المدعى، ولكن على الخصم أن يقبح في الشهود، وكذلك لا يجب على المستدل إبراز الإخالة، وإنما على المعترض أن يقبح. انتهى.

السادس: [قياس الشبه]

الشبه: قال ابن الأنباري [المع الأدلة: ١٠٧]: وهو أن يُحمل الفرع على أصل بضرِّ من الشبه، غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل.

وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرِّباً كالاسم، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه، وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبس، كما تقدم.

قال: وقياس الشبه قياس صحيح، يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة.

السابع: [قياس الطرد]

الطرد: قال ابن الأنباري [مع الأدلة: ١١٠]: «وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة».

واختلفوا في كونه حجة:

فقال قوم: ليس بحجة؛ لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف؛ لاطراد البناء في كلّ فعل غير متصرف، وإعراب مala ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كلّ اسم غير منصرف، فلماً كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) بعدم التصرف، ولا أن إعراب مala ينصرف بعدم الانصراف؛ بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنمابني لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن مala ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها، علم أن مجرد الطرد لا يكتفي به فلا بدّ من إخالة أو شبهه.

يدل على أن الطرد لا يكون علة، إذ لو كان علة لأدى إلى الدور، ألا ترى أنه إذا قيل له: ما الدليل على صحة دعواك؟

فيقول: أن أدعى أن هذه علة في محل آخر.

إذا قيل له: وما الدليل على أنها علة في محل آخر؟

فيقول: دعواي أنها علة في مسألتنا، فدعواه دليل على صحة دعواه!

إذا قيل له: ما الدليل على أنها علة في الموضعين معاً؟

فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة في الموضعين معاً.

إذا قيل له: إن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة، فما الدليل على أن الحكم يثبت بها في المحل الذي هو فيه؟

فيقول: كونها علة.

فإذا قيل له: وما الدليل على كونها علة؟

فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه، فيصير الكلام (دوراً).
وقال قوم: إنه حجة، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: الدليل على صحة العلة
طراذها وسلامتها من التقصص وهذا موجود هنا.

وربما قالوا: عجز المعترض دليل على صحة العلة.

وربما قالوا: نوع من القياس، فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة
وشيء.

ورد الأول: بأنهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة، وادعوا هنا أنه العلة
نفسها، وليس من ضرورة كونه دليلاً على صحة العلة أن يكون هو العلة، بل ينبغي
أن يثبتوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد، لأن الطرد نظر ثانٍ بعد ثبوت العلة.

ورد الثاني: بأن العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها.

ورد الثالث: بأنه تمسك بالطرد في إثبات الطرد، فإن ما فيه إخالة أو شبه.. لم
يكن حجة، لكونه قياساً لقباً وتسمية، لما فيه من الإخالة والشبه المغلب على
الظن، وليس ذلك موجوداً في الطرد، فوجب ألا يكون حجة. انتهى.

الثامن: [إلغاء الفارق]

إلغاء الفارق: وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم
اشراكهما.

مثاله: قياس الظرف على المجرور في موقع كثيرة بجامع ألا فارق بينهما
فإنهما يستويان في جميع الأحكام، وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة.



ذكر القوادح في العلة

القواعد كثيرة: منها «النقض»

منها النقض: قال ابن الأباري في جمله [الأغراط في جمل الإعراب: ٦٠]: «وهو وجود العلة، ولا حكم على مذهب من يرى تخصيص العلة».

وقال في أصوله [مع الأدلة: ١١٢]: الأكثرون على أن الطرد شرط في العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كلّ موضع، كرفع كل ما أُسند إليه الفعل في كلّ موضع، لوجود علة الإسناد، ونسبة كلّ مفعول وقع فضلاً لوجود علة وقوع الفعل عليه.

وإنما كان الطرد شرطاً؛ لأن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية.

وقال قوم: ليس بشرط، فيجوز أن يدخلها التخصيص، لأنها دليل على الحكم يجعل جاعل، فصارت بمنزلة الاسم العام، فكذلك ما كان في معناه، وكما يجوز التمسك بالعموم للخصوص فكذلك بالعلة المخصوصة.

وعلى الأول قال في الجدل: مثال النقض أن يقول: إنما بنيت (حذام وقطامي ورقاقي)، لاجتماع ثلاثة علل وهي: التعريف، والتأنيث، والعدل.

فيقول هذا يتقضى بـ (آذربیجان) فإن فيه ثلاثة علل بل أكثر^(١)، وليس بمبني.

قال: والجواب عن النقض أن نمنع مسألة النقض إن كان فيها نقض، أو ندفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ.

فالمنع مثل أن يقول: إنما جاز النصب في نحو: (يا زيد الظريف) حملاً على الموضع؛ لأنه وصف لمنادي مفرد مضموم.

(١) آذربیجان: موضع، وفيه خمسة موانع من الصرف: التعريف، التأنيث، العجمة، التركيب، الألف والنون. شذور الذهب: (٤٥١).

فيقال: هذا يتৎضى بقولهم: (يا أئيّها الرّجل) فإنّ الرّجل وصف لمنادٍ مفرد مضموم، ولا يجوز فيه النصب.

فيقول: لا أسلِّمُ أنه لا يجوز فيه النصب، ويُمنع على مذهب من يرى جوازه. والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ: كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديرًا.

فيقال: هذا يتৎضى بقولهم: (إذا زيد جاعني أكرمه) فزيد قد تعرّى من العوامل اللفظية، ومع هذا فليس بمبتدأ.

فيقول: قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض؛ لأنني قلت: (لفظاً أو تقديرًا) وهو إن تعرّى لفظاً، لم يتعرّر تقديرًا، فإن التقدير: إذا جاعني زيد.

والدفع بمعنى اللفظ: مثل أن يقول: إنما ارتفع يكتب في نحو: مررت برجل يكتب)، لقيامه مقام الاسم، وهو (كاتب).

فيقول: هذا يتৎضى بقولهم: (مررت برجل كتب) فإنه فعل قد قام مقام الاسم، وهو كاتب، وليس بمرفوع.

فنقول: قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل معرباً، وهو الفعل المضارع، نحو: (يكتب)، و(كتب) فعل ماضٍ، والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب، فلما لم يستحق شيئاً من جنس الإعراب، منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأنما قلنا: هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم، فوجب له الرفع فلا يرد النقض بالفعل الماضي، الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب.

أما على رأي من يرى تخصيص العلة، فإن النقض غير مقبول.

[من القوادح في العلة: تخلف العكس]

ومنها: (تلخُّق العكس) بناء على أن العكس شرط في العلة، وهو رأي الأكثرين، وهو: انتفاء الحكم عند عدم العلة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل

إليه لفظاً أو تقديرأً^(١)، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو
تقديرأً^(٢).

وقال قوم: إنه ليس بشرط؛ لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلية، والدليل العقلية يدل وجوده على وجود الحكم، ولا يدل عدمه على عدمه.

مثال تخلُّف العكس، قول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو (زيد أمامك) إنه (منصوب) بفعل ممحض، غير مطلوب ولا مقدَّر، بل حُذف الفعل واكتفي بالظرف منه، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديرأً على ما كان عليه قبل حذف الفعل.

[من القوادح في العلة: عدم التأثير]

ومنها: (عدم التأثير) وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه.

قال ابن الأنباري [المع الأدلة: ١٢٥]: الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقض أو غيره؛ بل هو حشو في العلة.

وذلك مثل: أن تدل على ترك صرف (حبل) فتقول: إنما امتنع من الصرف؛ لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فوجب أن يكون غير منصرف، كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة.

فذكر المقصورة حشو؛ لأنه لا أثر له في العلة؛ لأن ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة؛ بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضاً؟

فوجب عدم الجواز؛ لأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة، وإذا كان خالياً عن ذلك لم يكن دليلاً، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعلة.

(١) مثال: إسناد الفاعل إلى الفعل تقديرأً قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ﴾ [التوبه: ٦] التقدير وإن استجارك أحد من المشركين استجارك. فحذف الأول وجعل الثاني تفسيراً له.

(٢) مثال وقوع الفعل على المفعول تقديرأً قولهم «امرأ أتني الله» التقدير «رحم الله امرأ» فحُذفت الفعل لدلالة الحال عليه فال فعل وإن عدم لفظاً فقد وجد تقديرأً.

وقال قوم: إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشوأ؛ لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين:

أحدهما: أن يكون لها تأثير.

والثاني: أن يكون فيها احتراز فكما لا يكون ماله تأثير حشوأ، فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوأ.

وقال ابن جني في **الخصائص** [١٩٤/١]: قد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط، بحيث لو أسقطت لم يقبح فيها، كقولهم: في همز (أوائل): أصله (أواول) فلما اكتنف ألف واو، وقربت الثانية منها من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل، تبيهاً على غيره من المغيرات في معناه، وليس هناك (باء) قبل الطرف مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً ثُقل ذلك، فأبدلت الواو همزة، فصار: (أوائل).

فهذه علة مركبة من خمسة أوصاف محتاج إليها، إلا الخامس.

فقولك: ولم يؤثر إلى آخره احتراز من نحو قوله:

تَسْمَعُ مِنْ شُذَانِهَا عَوَّاولاً^(١)

وقولك: وليس هناك ياء مقدرة لثلا يلزمك نحو قوله:

وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَّاولِ^(٢)

لأن أصله (عواoir).

وقولك: (وكانت الكلمة جمعاً)، غير محتاج إليه لأنك لو لم تذكره لم يُخلّ

(١) الرجل لم يعرف قائله وهو في لسان العرب دون نسبة عول (٤٨٢/١١) والشاهد (عواoir) لا يصح أن يقال فيه ما قيل في (الأوائل). لوجود ياء قبل الطرف مقدرة في عواول إذ التقدير (عواoir) وإنما حذف الياء للضرورة.

(٢) لراجهه جندل بن المثنى الطهوري وهو من شواهد الكتاب (٤/٣٧٠) والأشموني: (٤/٣٩٠). والشاهد فيه: تصحيح واو (العواoir) الثانية ولم تقلب الواو همزة لوجود ياء مقدرة، التقدير: «العواoir»

ذلك بالعلة، ألا ترى أنك لو بَيَّنْتَ من: (قلت، وبعث) واحداً على (فocal)، أو (أفعال) لهُمْزَت^(١)، كما تهمز في الجمع، لكنه ذكر تأسياً من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعى إلى قلب الواو ياء، في نحو: (حُقْيٰ وَذُلِّي^(٢))، فذكر هنا تأكيداً لا وجوباً.

قال: ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلاً البتة، كقولك في رفع طلحة من نحو: (جايني طلحة) إنه لإسناد الفعل إليه ولأنه مؤنث أو عَلَم، فذكر التأكيد والعلمية لغُو لا فائدة له. انتهى.

[من القوادح في العلة: القول بالموجب]

ومنها: «القول بالموجب» قال ابن الأنباري في جدله [٦٥]: وهو أن يسلّم للمستدل ما اتخذه موجباً للعلة، مع استبقاء الخلاف، ومتى توجه كان المستدل منقطعاً، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعاً، مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو: (راكباً جاء زيد) فيقول: جواز تقديم معمول المتصرف ثابت في غير الحال، فكذلك في الحال.

فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه، فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمراً.

والجواب: أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه القول بالموجب، بأن يقول: عنيت به ما وقع الخلاف فيه وعرفته بالألف واللام فتناوله اللفظ وانصرف إليه. قوله أن يقول: هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة جميعاً فلا يكون قولًا بموجبها.

(١) فيقال «قوائل وبيان».

(٢) أصلهما (حُقُّوْنُ ذُلُّوْنُ). قلبو الواو الثانية ياء لنقل اجتماع وواوين في الجمع ثم أعلت الأولى باجتماع الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت ياء وادغمت وكسر ما قبلها فصارت (حُقْيٰ وَذُلِّي) الأشموني (٤/٣٢٧) «شذا العرف» ت. أ. عطية (٢٩٦).

[من القوادح في العلة: فساد الاعتبار]

ومنها: (فساد الاعتبار) قال ابن الأنباري [الإغراب: ٥٤]: وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب.

كأن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر لأنَّ الأصل في الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل، إلى غير أصل، فوجب ألا يجوز قياساً على مد المقصور.

فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهو لا يجوز، فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة^(١).

والجواب: الطعن في النقل المذكور:

إما في «إسناده»: وذلك من وجهين:

أحدهما: أن يطالبه بإثباته، وجوابه: أن يسنته، ويحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة.

والثاني: الالتجاف في راويه، وجوابه: أن يبدي له طریقاً آخر.

وإما في «متنه»: وذلك من خمسة أوجه:

(١) في الإغراب (ص: ٥٤) قال الشاعر وهو حسان بن ثابت:
نصرروا نبيَّهم وشدوا أَزْرَه بِحُنَيْنَ حِينَ تواكِلُ الْأَبْطَالِ
فترك صرف «حنين» وهو منصرف.

وقول الشاعر:

طلبَ الأزارقَ بِالكتائبِ إذهبُتْ بشَبَيبَ غائِلَةَ النُّفُوسِ عَدُورُ
فترك صرف (شبيب) وهو منصرف ا. ه
وقائله الأخطل، وشبيب هو ابن زيد الشيباني توفي سنة (٧٧٧هـ) قائد من الخوارج الثائرين وبطليهم.
الإغراب (ص: ٥٥) حاشية. ت: أ. الأفغاني.

أحدهما: التأويل بأن يقول الكوفي الدليل على ترك صرف المنصرف قوله^(١):
وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَام— رُؤُذُ الظُّرُولُ وَذُو الْعَرْضِ.

فيقول له البصري: إنما لم يُصرف؛ لأنَّه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم.

والثاني: المعارضة بنص آخر مثله فيتساقطان ويسلم الأول، كأن يقول الكوفي: الدليل على أن إعمال الأول في باب التنازع أولى قول الشاعر^(٢):

وَقَدْ تَغْنَىَ بِهَا وَنَرَى عُصُورًا

فيقول البصري: هذا معارض بقول الآخر^(٣):

ولكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِّنْ مَنَافِ وَهَاشِمٍ

والثالث: اختلاف الرواية كأن يقول الكوفي: الدليل على جواز مد المقصور قوله^(٤):

سَيْغَنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ.

(١) البيت قائله ذو الأصبع العدواني، الشاهد فيه «حذف تنوين عامر»، للضرورة. الإنفاق: (٥٠١/٢).

(٢) صدر بيت (لمرار الأسد) وعجزه:
بَهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخَدَالَا

الشاهد فيه «نرى يقتدنا الخرد الخدالا» حيث اعمل الفعل الأول «نرى» بدليل أنه نصبه وأتى بضميره مفعولاً للفعل الثاني وهو نون النسوة في «يقتدنا» ولو أعمل الثاني لقال: «نرى يقتادنا الخرد الخدالا» الإنفاق: (٨٥/١).

(٣) البيت لفرزدق في ديوانه (٣٠٠/٢).

والشاهد فيه: إعمال ثاني الفعلين المتنازعين وهو «سبني» ولو أعمل الفعل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس بنصببني وإظهار الضمير في سبني، البيت في اللسان (٣٣٢/٩)، وهو من شواهد الكتاب: (٧٧/١).

(٤) البيت من شواهد الأشموني (٤/١١٠) دون نسبة. الشاهد فيه «ولَا غناء» أصل هذه الكلمة بكسر الغين مقصورةً (ولَا غنِي) ولكن الشاعر مدد لضرورة الشعر.

فيقول البصري: الرواية (غناء) بفتح الغين وهو ممدود.

الرابع: من ظهور دلالته على ما يلزم منه فساد القياس، كأن يقول البصري: الدليل على أن المصدر أصل للفعل: أنه يسمى مصدرًا، والمصدر هو الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل لما سمي مصدرًا.

فيقول الكوفي: هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر، فإنه يسمى مصدرًا لأنه مصدر عنده، كما يقال: مركب فاره، ومشروب عذب؛ أي: مركوب مشروب^(١).

[من القوادح في العلة: فساد الوضع]

ومنها: (فساد الوضع)، قال ابن الأباري [الإغراب: ٥٥]: وهو أن يُعلق على العلة ضد المقتضي، كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلاً للألوان.

فيقول له البصري: فقد علقت على العلة ضد المقتضي؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمه المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم للمحل أولى.

والجواب: أن يبين عدم الضدية، أو يسلّم له ذلك، ويبين أنه يقتضي ما ذكرناه أيضاً من وجه آخر.

(١) لم يذكر المؤلف - رحمه الله - (الوجه الخامس) من أوجه القدر في المتن وهو أن يستدل بما لا يقول به مثل أن يقول البصري:

الدليل على أن واو (رب) لا تعمل وإنما العمل لـ(رب) المقدرة: أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها نحو قول (جميل بن معمر العذري)
رسم دار وقفث في ظلِّهِ كذُّ أقضى الحياةِ من جَلِّهِ

فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحلف من غير عوض، أنت لا تقول به فكيف يجوز لك الاستدلال به؟ الإغراب في جدل الإعراب (٤٧).

[من القوادح في العلة: المنع للعلة]

ومنها: (المنع للعلة) قال ابن الأباري [الإغراب ٥٨]: وقد يكون في الأصل والفرع.

فالأول: كأن يقول البصري: إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي، فأشباه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

فيقول له الكوفي: لا نسلّم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ.

والثاني: يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني؛ لأن (دراك وتراك) ونحوها من أسماء الأفعال مبنية، لقيامها مقامه، ولو لا أنه مبني ولا لما بُنيَ ما قام مقامه.

فيقول له الكوفي: لا نسلّم أن نحو: (دراك) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر.

والجواب عن منع العلة أن تدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع.

[من القوادح في العلة: المطالبة بتصحيح العلة]

ومنها: (المطالبة بتصحيح العلة) قال ابن الأباري [الإغراب ٥٩]: والجواب أن يُدل على ذلك بشيئين: التأثير، وشهادة الأصول.

فالأول: وجود الحكم لوجود العلة، وزواله لزوالها، كأن يقول إنما بنيت (قبل وبعد) على الضم لأنها اقتطعت عن الإضافة.

فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟

فيقول: التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة، وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه إذا لم يقطع عن الإضافة يُعرب، فإذا اقتطع عنه بُنيَ، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب.

والثاني: كأن يقول: إنما بنيت (كيف، وأين، ومتى) لتضمنها معنى الحرف.

فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟

فيقول: إن الأصول تشهد وتدل على أن كلَّ اسم تضمن معنى الحرف، وجب

أن يكون ميناً.

[من القوادح في العلة: المعارضة]

ومنها: (المعارضة)، قال ابن الأنباري [الإغراب ٦٢]: وهو أن يعارض

المستدل بعلة مبتدأة.

والأكثرون على قبولها؛ لأنها دفعت العلة.

وقيل: لا تقبل؛ لأنها تَصَدُّ لمنصب الاستدلال وذلك رتبه المسئول لا السائل.

مثالها: أن يقول الكوفي في الإعمال: إنما كان إعمال الأول أولى؛ لأنه

سابق، وهو صالح للعمل، فكان إعماله أقوى لقوة الابتداء والعنابة به.

فيقول البصري: هذا معارض بأن الثاني أقرب إلى الاسم، وليس في إعماله

نقص معنى فكان إعماله أولى.

ترتيب الأسئلة

[إلى ترتيب الأسئلة]

قال ابن الأنباري [الإغراب ٦٤]: ذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب

الأسئلة، بل له أن يوردها كيف يشاء؛ لأنه جاء مُسْتَفْهِمًا مُسْتَعْلِمًا.

وقال آخرون: يجب ترتيبها، فعلى هذا أول الأسئلة (فساد الاعتبار)، و(فساد

الوضع)، لأن المعترض يدعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملاً في موضعه، فقد

صادم أصل الدليل والقول بالوجب؛ لأنه تبين أنه لم يدل في محل الخلاف، ولا

حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة؛ لأن المنع إنكار للعلة، والمطالبة إقرار

بالعلة، والإقرار بعد الإنكار يُقبل، والإنكار بعد الإقرار لا يُقبل.

ثم (النقض) لما فيه من تسليم صلاحية العلة لو سلّمت من النقض، فكان تأخيره عن المطالبة أولى من تقديمها عليها؛ لأن المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة.

ثم (المعارضة) لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل المستدل فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال.

تذنيب

[في ما ينبغي في السؤال والجواب]

قال ابن الأنباري [الإغراب: ٣٦]: السؤال طلب الجواب بأداته.

ومبناه على: سائل، ومسئول به، ومسئول عنه.

فالسائل: ينبغي له أن يقصد قصد المستفهم.

ولهذا قال قوم: إنه ليس له مذهب.

والجمهور على أنه لا بد له من مذهب لثلا ينتشر الكلام، فتذهب فائدة النظر.

وأن يسأل عمما يثبت فيه الاستبهام، فقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام صحيح عنه الاستفهام، كأن يسأل عن حد النحو، وأقسام الكلام.

فإن سأله عن وجود النطق والكلام، كان فاسداً.

وألا يسأل إلا عمما يلائم مذهبه، فإن سأله عمما لا يلائم مذهبه لم يسمع منه، كأن يسأل الكوفي عن الابتداء: لم كان عمله الرفع دون غيره؟ فإنه لا يرى أنه عامل البتة.

وألا يتقل من سؤال إلى سؤال، فإن انتقل عد منقطعاً.

والمسئول به: أدوات الاستفهام المعروفة، ول يكن مفهوماً غير مبهم، كأن يقول: ما تقول في اشتقاد الاسم؟

فإن كان مبهمًا غير مفهوم لم يستحق الجواب، كأن يقول: ما تقول في الاسم؟

لأنه لا يدرى، أسأل عن جدّه؟ أم اشتقاقة؟ أم غير ذلك؟
والمسئول منه: كونه أهلاً لِمَا يُسأَلُ عَنْهُ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ فِنَ الْسُّؤَالِ،
الالتحوي عن النحو، والتصريحى عن التصريف.

وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعين السؤال، فإن سكت بعده كان قيحاً،
وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمناً طويلاً، كان قيحاً، ولم يُعد
منقطعاً؛ لاحتمال أن يكون سكوته لتفكيره في إيراد الدليل بعبارة أدل على الغرض.
وقيل: يُعدُّ منقطعاً؛ لأنَّه تصدِّى لمنصب الاستدلال، فينبغي أن يكون الدليل
معدداً في نفسه.

والمسئول عنه: ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه، وأنواع الحركات.
فإن كان لا يمكن إدراكه كأعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع
المسميات كان فاسداً؛ لتعذر إدراكه، فلا يستحق الجواب عنه.

والجواب: هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان، فإن كان السؤال
عاماً وجوب أن يكون الجواب عاماً.

وقال قوم: يجوز (الفرض) في بعض الصور، لأن يسأل عن جواز تقديم الخبر
على المبتدأ، فله أن يفرض في المفرد، وله أن يفرض في الجملة؛ لأن من سأل
عن الكل فقد سأله عن البعض.

وقال آخرون: لا يجوز في الجواب، وإنما يجوز في الدليل لئلا يكون الجواب
غير مطابق للسؤال. انتهى.

مسألة في الدور

قال في الخصائص [٢٠٨/١]: وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما، مثله مما
يقتضي التغيير فإن أنت غيرت صرتأ إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فحينئذ يجب
أن نقيم على أول رتبة.

وذلك لأن تبني من (قوٰيٰث) مثل (رسالٰة) فإنك تقول: (قوٰاءَةَ)، ثم تُكسّرها على (قوٰاءَ) ثم تبدل من الهمزة الواو لتطرفها بعد ألف ساكنة، فتقول: (قوٰاو) فتجمع بين واوين مكتنفي ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة والطرف، فإن أنت فررت من ذلك وقلت: أهْمَز كما هَمْزَت في (أوايَلَ) لزِمك أن تقول: (قوٰاءَ) كما كان أولاً، وتصير هكذا تبدل من الهمزة واواً، ثم من الواو همزة إلى ما لا نهاية له، فإذا أدت الصنعة إلى نحو هذا، وجبت الإقامة على أول رتبة ولا يعدل عنها^(١).

مسألة في اجتماع ضددين

قال في الخصائص [٦٣/٣]: اعلم أن التضاد في هذه اللغة جارٍ مجرى التضاد عند أهل الكلام، فإذا ترافق الضدان في شيء منه، كان الحكم للطارئ ويزول الأول، وذلك كـ (لام التعريف) إذا دخلت على (المنون) يحذف لها تنويته؛ لأن اللام للتعریف، والتنوين للتنكير، فلما ترافقا على الكلمة تضاداً، فكان الحكم للطارئ، وهو (اللام) وهذا جارٍ مجرى الضدين المترافقين على المحل الواحد، كالبعض يطراً عليه السواد، والساكن تطراً عليه الحركة، وكذلك أيضاً حذف التنوين للإضافة، وحذف تاء التأنيث لباء النسب.

مسألة في التسلسل

قال الأندلسي^(٢) في «شرح المفصل»: من قال بأن العامل في الصفة مقدر: أجاز الوقف على زيد من قوله: (جاءني زيد العاقل)، وابتداً بـ (العاقل) لأن تقديره عنده: (جاءني العاقل) فكان جملة، والجملة مستقلة، فوجب أن يوقف ويبتداً بها.

(١) أي لا يعدل عنها لغيرها لثلا يلزم الدور فيتكلف التعب والعنق فيقال «قواء» ولا يعدل عنها.

(٢) الأندلسي: القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي النحوي توفي سنة (٦٦١هـ). بغية الوعاء: (٢٥١/٢) نفح الطيب: (٢/٥٠).

وهذا فاسد يؤدي إلى التسلسل إذا قدر: (جاءني العاقل) والصفة لا بد لها من موصوف، فيكون التقدير: (جاءني زيد العاقل)، ثم يقدر أيضاً: (جاءني العاقل)، ويكون التقدير أيضاً: (جاءني زيد العاقل)، وهكذا أبداً متى أولى العامل الصفة قدر بينهما موصوف، ومتى استقل العامل بموصوف قدر مع الصفة عامل آخر إلى مالا ينتهي، وذلك محال.

فالمحتار الذي عليه الجماعة والجمهور أنه لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة. انتهى.

مسألة: القياس جليٌّ وخفيٌّ

القياس: جليٌّ وخفيٌّ

فمن الأول: قياس حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها، فإن الأول لم يسمع بخلاف الثاني.

قال أبو حيان: وقياس المثنى على الجمع قياس جليٌّ.

خاتمة

[في الاستدلال لمسألة واحدة بالسماع والإجماع والقياس]

قد يجتمع السمع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة.

قال في «شرح التسهيل» [٥٨] يجوز دخول (الباء) في خبر (ما) التمييمية خلافاً للفارسي والزمخشري، ويدل عليه السمع، والقياس، والإجماع.

أما السمع: فلوجود ذلك في أشعاربني تميم ونثرهم^(١).

(١) مثل قول الفرزدق وهو تميمي ديوانه (٣١٠ / ١).
لَعْمَرُكَ مَا مَغْنِيْ بِتَارِكِ حَقَّهُ وَلَا مُنْتَهِيْ مَعْنَى وَلَا مُتَبَيِّنُ

وأما القياس: فلأن الباء دخلت الخبر لكونه منفيًّا، لا لكونه منصوبًا، بدليل دخولها بعد (ما) المكففة، وبعد (هل)^(١).

وأما الإجماع: فنقله أبو جعفر الصفار^(٢).



(١) قول المستحل مالك بن عمرو الهنلي

لَعْنُكَ مَا إِنَّ أَبُوكَ مَالِكَ بِسُوَادٍ وَلَا بِضَعْيَفٌ قُوَّاهُ

(٢) لعله . كما قال د. فجال . في كتابه الإاصلاح شرح الاقتراح (٣٤٩) قاسم بن علي بن سليمان الفارسي توفي بعد سنة ٦٣٠ شرح (الكتاب لسيويه) شرحاً حسناً . بغية الوعاة (٢/٢٥٦).

الكتاب الرابع

في الاستصحاب

قال ابن الأنباري [الإغراب: ٤٦]: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.

قال: وهو من الأدلة المعتبرة، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو (الإعراب) حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو (البناء) حتى يوجد دليل الإعراب^(١).

وقال في الإنصاف [٣٠/١]: أجمع البصريون على عدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد، والتركيب: فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عَدَل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة.

وقال في موضع آخر [٣٩٦/١] منه: احتاج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل معه في بعض الموارض إذا كان لها عوض، ولم

(١) مثاله «كقولك في الأمر إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء». هـ الإغراب (ص: ٦٤).

يوجد هنا فبقي فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب
الحال، وهو من الأدلة المعتبرة. انتهى.

وقال ابن مالك: من قال إن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث، فهو مردود
بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنين^(١)، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل
إلا بدليل.

قلت: والمسائل التي استدلّ فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى،
كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم
الزيادة حتى يقوم دليلاً عليها من الاشتقاد ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف
والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد.

وقال الأندلسبي في «شرح المفصل» [٦٨/٧] استدلّ الكوفيون على أن الضمير
في لولاك ونحوه مرفوع، بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير
مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في هذا الضمير بالقياس عليه والاستصحاب.

وقال ابن الأنباري في أصوله [لمع الأدلة ١٤٢]: استصحاب الحال من أضعف
الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز
التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه،
وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته
للاسم.

وقال في جدله [الإغراب ٦٣]: الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب: بأن
يذكر دليلاً يدل على زواله، كأن يدلّ الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في
بناء فعل الأمر، فيبيّن أنَّ فعل الأمر مقطوعٌ من المضارع، ومحظوظ منه، والمضارع
قد أشبه الأسماء، وزال عنه استصحاب حال البناء، وصار معرباً بالشبه فكذلك
فعل الأمر.

والجواب: أن يبيّن أن ما توهمه دليلاً لم يوجد، فبقي التمسك باستصحاب
الحال صحيحاً.

(١) المراد بالمعنين الحديث والزمان.

الكتاب الخامس

في أدلة شتى

قال ابن الأباري: إعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بالعكس]

منها: الاستدلال بالعكس، كأن يقول: لو كان نصب الطرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول، فلما لم يكن الأول منصوباً دلّ على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني^(١).

(١) وذلك نحو (زيد أمامك) نصب أمامك على الخلاف أي المخالفة بين المبتدأ والطرف وهو مذهب الكوفيين ونصب الطرف عند البصريين على إضمار الفعل استقر أو اسم فاعل مقدر مستقر. فلو كان نصب الطرف بالمخالفة (عند الكوفيين) للزم أن ينصب المبتدأ لأن المخالفة تكون بين الاثنين - المبتدأ والطرف - فكما أن الطرف مخالف للمبتدأ فكذلك المبتدأ مخالف للطرف أيضاً فيلزم نصبه ولكن عدم نصب المبتدأ دلّ على أن المخالفة ليست موجبة لنصب الطرف وإلا فإن عماله في الثاني دون الأول ترجيح دون مرجع فاستدل بعكس الحكم على نفيه أ. هـ، الإنصاف (٢٤٥/٢)، يتصرف.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال ببيان العلة]

ومنها: الاستدلال ببيان العلة، قال ابن الأنباري [المع الأدلة: ١٣٢]: وهو ضربان:

أحدهما: أن يبيّن علّة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم.

والثاني: أن يبيّن العلة، ثم يستدلّ بعدها في موضع الخلاف لعدم الحكم.

فالأول: كأن يستدل من أعمل اسم الفاعل^(١) في محل الإجماع لجريانه^(٢) على حركة الفعل وسكونه وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملًا.

والثاني: كأن يستدل من أبطل عمل (إن) المخففة من الثقيلة، فيقول: إنما عملت إنَّ الثقيلة لتشبهها بالفعل، وقد عُدِم بالتحجيف فوجب ألا تعلم.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه]

ومنها: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

قال ابن الأنباري [المع الأدلة: ١٤٢]: وهذا إنما يكون فيما إذا ثبت لم يخف دليله، فستدلّ بعدم الدليل على نفيه، كأن تستدلّ على نفي أن أقسام الكلم أربعة، وعلى نفي أن أنواع الإعراب خمسة فتقول: لو كانت [أقسام الكلم] أربعة، وأنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعرف مع كثرة البحث، وشدة الفحص، فلما لم يعرف ذلك دلّ على أنه لا دليل، فوجب ألا تكون أقسام الكلم أربعة، ولا أنواع الإعراب خمسة.

(١) وهو الكسائي واستدل بيقوله تعالى: «وَكَبَّهُمْ بَتَّيْلٌ ذَرَّاتِهِ» [الكهف: ١٨].

(٢) يعني عمل اسم الفاعل يشترط فيه أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال واعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو مصوب أو ذي حال ا. هـ [التصريح: ٦٦/٢].

قال: وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه، وليس كذلك؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليل، فكما يجب الدليل على المثبت يجب أيضاً على النافي.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بالأصول]

ومنها: الاستدلال بالأصول، قال ابن الأنباري: [مع الأدلة: ٣٢]: كأن يستدل على إبطال أنَّ رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم؛ بِأَنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضاً على أن الرفع قبل الجزم؛ لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال فكذلك الرفع قبل الجزم.

فإن قيل: فَهَبْ أَنَّ الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال فَلَمْ قُلْتُمْ: إِنَّ الرفع في الأفعال قبل الجزم؟

قلنا: لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع؛ لأن الفرع يتبع الأصل.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بعدم النظير]

ومنها: الاستدلال بعدم النظير، ولم يذكره ابن الأنباري وذكره ابن جني، وهو كثير في كلامهم، وإنما يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات؛ وقد استدل المازني به ردًا على من قال: إن (السين) و(سوف) ترفعان الفعل المضارع بأنما لم نرَ عاملًا في الفعل يدخل عليه (اللام)، وقد قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥].

قال في الخصائص: [١٩٧/١] وإنما يُستدَلُّ بعدم النظير على النفي، حيث لم

يقم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يلتفت إليه؛ لأن إيجاد النظير بعدم قيام الدليل، إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه.

مثاله: (أندلس) فإن همزته ونونه زائدتان، فوزنه (أنفعل) وهو مثال لا نظير له، لكن قام الدليل على ما ذكرنا؛ لأن النون زائدة لا محالة؛ إذ ليس في ذات الخمسة شيء على (فعَلْلِي) فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول: الدال، واللام، والسين، وفي أولها همزة، ومتنى وقع ذلك حكمت بزيادة الهمزة.

ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة؛ لأن ذات الأربعة لا تلتحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو (مدحرج) وبابه.

فقد وجوب إذن أنَّ الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على وزن (أنفعل)، وإن كان مثلاً لا نظير له، فإن اجتمع الدليل والنظير فهو الغاية، كنون (عنبر) فالدليل يقتضي كونها أصلاً؛ لأنها مقابلة لعين (جعفر) والنظير موجود وهو (فَعَلْ). انتهى.

وقال الخضراوي: إذا ورد شيء حُمِلَ على القياس، وإن لم يوجد له نظير.

[من أنواع الاستدلال: الاستحسان]

ومنها: الاستحسان، قال في الخصائص [١٢٣/١]: دلالته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف.

من ذلك ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو (الفتوى والتقوى)، فإنهم قلبوا (الياء) هنا (واواً) من غير علة قوية؛ بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة^(١)، وقد شارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق (بينهما) فيها، من ذلك قولهم في تكسير (حسَن: حِسان) فهذا ك(جَبَل وِجَال)،

(١) وإنما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة وقلبوا الياء واواً في الاسم دون الصفة لأن الاسم أخف من الصفة لأن الصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء فلما عزما إبدال الياء واواً جعلوا ذلك في الاسم لخفته، شذا العرف.

وفي (غُفُور: غُفر) كـ(عمود وعُمُد) ولسنا ندفع أن يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه، إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، فليس بجاريٍّ مجرى رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ لأنَّه لو كان [الفرق بينهما] واجباً لجاء في جميع الباب مثله.

ومن الاستحسان: ما يخرج تبنيها على أصل بابه، نحو: (استحوذ) و(أطْوَلت)
الصادود^(١) و(مَظِيَّةٌ للنفسِ).

ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته كقوله^(٢):

ولا نَسْأُلُ الأَقْوَامَ عَقْدَ الْمَيَاثِقِ

فإن الشائع في جمع (مياثق، مواتق) برد الواو إلى أصلها؛ لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء وهي الكسرة، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب، وإن زالت العلة من حيث أن الجمع غالباً تابع لمفردته إعلاً وتصحِّحاً.

قال ابن جنبي: قياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال: «مُيَثِّيق».

ومنه ما ذكره صاحب البديع قال: إذا اجتمع التعريف العلمي، والتأنيث السماعي أو العجمة، في ثلثي ساكن الوسط (كهند) و(نوح)، فالقياس: منع الصرف، والاستحسان: الصرف لخفته.

وقال ابن الأنباري [المع الأدلة: ١٣٣]: اختلفوا في الأخذ بالاستحسان:

فقال قوم: إنه غير مأْخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس.

(١) هذا بعض بيت لعمر بن أبي ربيعة وتمامه:
صَدَّقَ فَاطِلَّتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
وهو من شواهد الكتاب (١/٣١) وـ«الخصائص» (١/١٤٣)، الإنصاف: (١/١٤٤).

(٢) عجز بيت وصدره
جَمَّى لَا يُسْخَلُ الدَّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا

وهو مناسب إلى عياض بن أم درة الطائي البيت في «الخصائص» (٣/١٥٧) وـ«الشافية» (٩٦).

وقال آخرون: إنه مأخوذ به، واختلفوا فيه.

فقيل: هو ترك قياس الأصول لدليلٍ^(۱).

وقيل: هو تخصيص العلة.

فمثال ترك قياس الأصول: ما تقدم في الكلام على رفع المضارع.

ومثال تخصيص العلة أن تقول: إنما جمعت (أرض) بالواو والنون فقيل: (أرضون) عوضاً عن حذف تاء التأنيث؛ لأن الأصل أن تقول في (أرض): (أرضاً) فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً عنها، وهذه العلة غير مطردة؛ لأنها تنقض: (شمس) و(دار) و(قدر) فإن الأصل فيها: (شمسة) و(دارة) و(قدرة) ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون.

[من أنواع الاستدلال: الاستقراء]

ومنها: الاستقراء، استدلوا به في مواضع منها انحصار الكلمات الثلاث، في الاسم، والفعل، والحرف.

[من أنواع الاستدلال: الدليل الباقي]

ومنها: الدليل المسمى بالباقي، كقولنا الدليل يقتضي ألا يدخل الفعل شيء من الإعراب؛ لكون الأصل فيه: (البناء)؛ لعدم العلة المقتضية للإعراب، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع؛ لعلة اقتضت ذلك، فبقي الجر على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع.



(۱) وذلك كمنع صرف نحو: (هند) قياساً لوجود علتين، وصرفه بدليل آخر وهو الخفة.

الكتاب السادس

في التعارض والترجيح

فيه مسائل

[المسألة الأولى]

[إذا تعارض نقلان]

قال ابن الأنباري [المع الأدلة ١٣٦]: إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجح في شيئين:

أحدهما: الإسناد، والآخر: المتن.

فأما الترجح بالإسناد: فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ، وذلك لأن يستدل الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيماء) بقول الشاعر^(١):

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدَّثُهُ عَنْ ظَهِيرٍ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلَهُ سَأَلًا.

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي: والشاهد فيه أن الكوفيين ينصبون الفعل المضارع (تحدثه) بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيماء) ويحيزون أيضًا الرفع. وهو من شواهد الأشموني (٢٨٦/٣).

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية: (كما يوم تحدثه) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة^(١)، ومن رواه بالرفع أحفظ منه وأكثر، فكان الأخذ بروايتهم أولى.

وأما الترجيح في المتن: فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه، وذلك لأن يستدل الكوفي على إعمال (أنْ) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر^(٢):

*أَلَا أَيُّهُنَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغْنِيِّ *

فيقول له البصري: قد رُوي (أَحْضُر) بالرفع أيضاً، وهو على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى، وبيان كون النصب على خلاف القياس: أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمراً بلا عوض.

[المسألة] الثانية

[ترجح لغة على أخرى]

قال في الخصائص [١٠/٢]: اللغات على اختلافها كلها حجة، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال (ما) ولغة تميم في تركه، كل منهما يقبلها القياس، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى، لكن غاية ما لك في ذلك، أن تخير إداهاما، فتقويها على اختها، وتعتقد أن أقوى القياسيين أقبل لها، وأشدّ أنساً بها، فاما رد إداهاما بالأخرى فلا، ألا ترى إلى قوله ﷺ:

(١) المفضل بن سلمة بن عاصم النحوي اللغوي الكوفي توفي سنة (٢٩٠هـ). بغية الوعاء: (٢/٢٩٦). «الأعلام» (٧/٢٧٩).

(٢) صدر بيت من معلقة طرفة بن العبد وعجزه
وأن أشهد اللذات هل أنت مُخليبي

برفع (أَحْسَر) ونصبه بأن المحنوفة، وهو من شواهد أوضح المسالك: (١/٥٢) وشنور الذهب: (١/١٩٨).

«نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف»^(١)، هذا إن كانت اللغتان في [الاستعمال] والقياس سواء ومتقاربتين.

فإن قلت إحداهما جداً، وكثرت الأخرى جداً، أخذت بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً، ألا ترى أنك لا تقول: (المال لك) ولا (مررت بك) قياساً على قول قضاة: (المال له) و(مررت به)، ولا (أكرمتِكشن)، قياساً على قول من قال: (مررت بِكشن).

فالواجب في مثل ذلك: استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع، فإنه غير ملوم، ولا منكر عليه. انتهى.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه.

[المسألة] الثالثة.

[اللغة الضعيفة أقوى من الشذوذ]

إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فارتکاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ، ذكره ابن عصفور.

[المسألة] الرابعة

[الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما]

قال ابن الأنباري [المع الأدلة ١٣٨]: إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلاً آخر، من نقل أو قياس، فأما الموافقة للنقل فكما تقدم.

(١) الحديث رواه أحمد في مستنه (٤١/٥)، والنسيائي: (١٥٤/٢).

وأما المواقفة للقياس: فكأن يقول الكوفي: إن (إنَّ) تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها.

فيقول البصري: هذا فاسد؛ لأنَّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا وي العمل في الخبر الرفع، فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز.

[المسألة] الخامسة

[في تعارض القياس والسماع]

قال في الخصائص [١٧٧/١]: إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسنون على ما جاء عليه، ولم تنسقه في غيره، نحو: «أَسْخَوْذَ عَيْهُمُ الشَّيْطَانُ» [المجادلة ١٩]، فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، فلا تقول في (استقام): (استقام)، ولا في (استبع): (استبع).

[المسألة] السادسة

[تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس]

قال في الخصائص [١٢٤/١]: إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، قُدِّم ما كثُر استعماله، ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية؛ لأنَّ الأولى أكثر استعمالاً، ولذا نزل بها القرآن، وإن كانت التميمية أقوى قياساً، فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم، أو تأخير، أو نقض النفي، فزعت إذ ذاك إلى التميمية^(١).

(١) أي حصل عندك شك بتقديم خبر (ما) على اسمها أو معمول الخبر وهو غير ظرف على الاسم أو نقض نفيها «بِلَا» رجعت إلى التميمية وأهملت؛ لأن ذلك هو القياس ولا معارض له لفقد شرط المعارضة. هـ الاصباح دـ. فجال.

[المسألة] السابعة

[في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر]

قال في الخصائص [٦٦/١]: باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً، ويجوز أن يأتي السمع بضده، أنقطع بظاهره، أم توقف إلى أن يرد السمع بجليّة حاله؟

قال: وذلك نحو: (عنبر) فالمذهب أن نحكم في نونه بأنها أصل؛ لوقوعها موضع الأصل، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادتها، كما ورد في (عنسل) ما قطعنا به على زيادة نونه، وكذلك ألف (آلة) حملها الخليل على أنها منقلبة عن واو، حملأً على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك أن يرد شيء من السمع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء.

وقال في موضع آخر: «باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره»، حتى يرد ما يبيّن خلاف ذلك: إذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدت من حالة، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنـه بخلافـه، ولذلك حمل سيبويـه (سيداً) على أنه مما عينـه ياء، فقالـ في تحـقيرـه: (سـيـدـ) عمـلاً بـظـاهـرـه مع تـوجـهـ كـونـهـ فـعـلـاً مـاـ عـيـنـهـ واـوـ، كـريـحـ وـعـيدـ.

[المسألة] الثامنة

في تعارض الأصل والغالب

إذا تعارض أصلٌ وغالبٌ في مسألة جرى قولان: والأصح العمل بالأصل كما في الفقه.

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب «الإفصاح»^(١) إذا وجد (فعل)^(٢) العلم ولم يعلم أصرفوه أم لا؟ ولم يعلم له اشتقاء ولا قام عليه دليل.

(١) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي. كشف الظنون: (٢١٣/١)، مرت ترجمته (ص: ٢٤).

(٢) وذلك نحو: ضرد وجعل.

ففيه مذهبان:

مذهب سيبويه: صرفة حتى يثبت أنه معدول؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، وهذا هو الأصح.

ومذهب غيره: المنع؛ لأنه الأكثر في كلامهم.

ومنها: ما ذكره أبو حيان في «شرح التسهيل» أن (رحمان) و(لحيان)، هل يصرف أو يمنع؟

مذهبان وال الصحيح صرفة، لأننا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف، فوجب العمل به^(١).

ووجه مقابله: أن ما يوجد من فُعلان الصفة غير مصروف في الغالب، والمصروف منه قليل، فكان الحمل على الغالب أولى، هذه عبارته.

[المسألة] التاسعة

في تعارض أصلين

قال في الخصائص [٢٤٢/٢]: والحكم في ذلك مراجعة الأقرب دون الأبعد.

فمن ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك: (ما رأيته مذ اليوم)، فإن أصلها السكون، فلما حركت لالتقاء الساكنين ضمومها، ولم تكسر لأن أصلها الضم في (منذ)، وإنما ضمت فيها لالتقاء الساكنين اتباعاً لضمة الميم.

فأصلها الأول وهو الأبعد: (السكون)، وأصلها الثاني وهو الأقرب: (الضم) فضمت ذال (مذ) عند التقاء الساكنين ردأ إلى الأصل الأقرب، وهو ضم (منذ) دون الأبعد الذي هو سكونها، قبل أن تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم.

(١) قال في شرح الأشموني «والصحيح منع صرفة لأنه وإن لم يكن له وزن فعلٍ» وجوداً فله (فعلٌ) تقديرأ (٢٣٢/٣).

ومن ذلك قولهم: (بعت) و(قلت) فهذه مُعَامِلَةٌ على الأصل الأقرب دون الأبعد؛ لأن أصلهما (فَعَل) بفتح العين ثم نقلها إلى (فَعِل) و(فَعُل) ثم قلبت الواو والياء في «فَعَلْتُ»، فالمعنى ساكنان: العين المعتلة المقلوبة ألفاً، ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائهما، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء مراجعةً إلى الأصل الأقرب، ولو روجع إلى الأبعد لقيق (قلت وبعت) بفتح الفاء؛ لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر^(١).

[المسألة] العاشرة

[تفضيل السمع والقياس على استصحاب الحال]

إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سمع أو قياس فلا عبرة به،
قاله ابن الأنباري في كتابه [الاغراب ٦٣].

[المسألة] الحادية عشرة

في تعارض قبيحين

قال في الخصائص [٢١٢/١]: إذا حضر عندك ضرورتان لا بد من ارتكاب إحداهما فأنت بأقربهما وأقلهما فحشأ.

(١) قلت وبعت أصلهما (فَوْلَتْ وَبَيَّنْتُ) على وزن فَعَلْتَ وهذا هنا هو الأصل الأبعد للكلمتين. حُوَّل (فَوْل) إلى وزن فَعُل فصار (فُوْل) نقلت ضمة الواو إلى القاف قبلها فصارت (فُول) وهو الأصل الأقرب فلحقته تاء التأنيث فسكن آخره فصار (فَوْلَتْ) التي ساكنان فحذفت الواو وهي عين الفعل فصار (قلت).

وحوَّل (بَيَّن) إلى وزن (فَعِيل) فصار (بَيَّن) نقلت كسرة الياء إلى الباء قبلها فصار (بَيَّن) سكن آخره لاتصاله ببناء الفاعل فصار (بَيَّنْتَ) التي ساكنان فحذفت (الياء) وهي عين الفعل فصار (بَعْت) أ.هـ. شذا العرف. ت.أ. عطية (١٠٥) حاشية رقم (١).

وذلك كواو «ورتيل»^(١) أنت فيها بين ضروريتين:
إما أن تدعى كونها أصلاً، والواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربع إلا مكررة،
والوصوقة، والوححة^(٢).

إما أن تدعى كونها زائدة، والواو لا تزداد أولاً، فجعلها أصلاً أولى من جعلها
زائدة؛ لأنها تكون أصلاً في ذوات الأربع في حالة ما، وهي حالة التكرير،
وكونها زائدة أولاً لا يوجد بحال.

وكذلك إذا قلت: «فيها قائماً رجل» لما كنت بين أن ترفع «قائماً»، فتقدم
الصفة على الموصوف، وهذا لا يكون بحال، وبين أن تنصبه حالاً من التكرر،
وهو على قلته جائز، حملت المسألة على الحال فصبت^(٣).

[المسألة] الثانية عشرة

[المجمع عليه أولى من المختلف فيه]

إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه، فال الأول أولى مثال ذلك: إذا اضطر في
الشعر على قصر ممدود، أو مد مقصور، فارتکاب الأول أولى لإجماع البصريين
والکوفيين على جوازه، ومنع البصريين للثاني.

[المسألة] الثالثة عشرة

[المانع أولى من المقتضي عند تعارضهما]

إذا تعارض المانع والمقتضي، قدّم المانع.

(١) الورتيل: الداهية أو الأمر العظيم ١. هـ قاموس (ورن).

(٢) الوصوقة: قال الفراء: إذا أدنت المرأة تقابها إلى عينيها فتلك الوصوقة. ١. هـ اللسان (وصص).
الوححة: صوت مع بحث. ١. هـ اللسان: (وحج) (٢/٦٣٠).

(٣) لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء، والحال خبر في المعنى فلم يجز مجئ
النكرة حالاً غالباً إلا بمسوغ كتأخير صاحب الحال نحو: في الدار جالساً رجل وهذا على قلته أولى
من القول بتقدیم الصفة على الموصوف في مسألتنا هذه. ١. هـ

من ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها: لا يجوز إمالته^(١).

وأيّ: وجد فيها سبب البناء وهو مشابهة الحرف، ومنع منه لزومها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فامتنع البناء.

والمضارع المؤكّد بالنون: وجد فيه سبب الإعراب^(٢)، ومنع منه النون التي هي من خصائص الأفعال.

واسم الفاعل: إذا وجد شرط إعماله، وهو (الاعتماد)، وعارضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل: امتنع إعماله.

[المسألة] الرابعة عشرة

في القولين لعالم واحد

قال في الخصائص [١/٢٠٠]: إذا ورد عن عالم في مسألة قولان، فإن كان أحدهما مرسلاً، والآخر معللاً: أخذنا بالمعلل، ونؤول المرسل، كقول سيبويه [الكتاب ٣/٣٦٢] - في غير موضع - في التاء من (بنت) و(أخت) إنها للتأنيث، وقال في باب مala ينصرف [الكتاب ٣/٢٢١]: إنها ليست للتأنيث، وعلله بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلا أن تكون ألفاً، ك(فتاة)، و(فناة)، و(حصاة)، والباقي كله مفتح ك(روبية)، و(عنبة)، و(علامة)، و(نسابة)، قال: فلو سميت رجلاً بنت وأخت لصرفته^(٣).

قال ابن جنبي: فمذهبه الثاني، وقوله: أنها للتأنيث، محمول على التجوز؛ لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث، وتذهب بذهابه، لا أنها في نفسها

(١) وذلك نحو: ساخر وخاطب وناجح: لا تجوز إمالته لأن: سبب الإمالة وقوع الألف قبل كسرة مباشرة يقتضي الإمالة.

والمانع من الإمالة كون الحرف المكسور بعد الألف حرف استعلام. فيقدم المانع على المقتضي أ. هـ شيئاً عرفت: أ. عطية.

(٢) وهو مشابهته للاسم، ومنعت نون التوكيد إعرابه، وهو مبني لتقدير المانع على المقتضي.

(٣) لوجود علة العلمية وحدها، والتاء ليست للتأنيث.

زائدة للتأنيث؛ بل أصل كتابة (عفريت) و(ملوكوت)، فإنها بدل لام (أخ) و(ابن)، إذ أصلهما: (أخو وبنو).

وإن لم يعلل واحداً منها نظر إلى الأليل بمذهبه والأجرى على قوانينه فيعتمد، ويتأول الآخر إن أمكن، كقول سيبويه [الكتاب: ١٦/٣]: (حتى) الناصبة للفعل، وقوله [الكتاب: ٥/٣]: إنها حرف جر، فإنها متنافيان؛ إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلاً عن أن تعمل فيها، وقد عد الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها (حتى)، فعلم بذلك أنَّ «أنْ» مضمرة عنده بعد حتى، كما تضمر مع اللام الجارة، في نحو: ﴿لِيَقْرَأَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢].

وإن لم يمكن التأويل:

فإن نص في أحدهما على الرجوع عن الآخر، علم رأيه والآخر مطروح، وإن لم ينص بحث عن تاريخهما وعمل بالمتاخر، والأول مرجوع عنه.

فإن لم يعلم التاريخ وجوب سبر المذهبين، والفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى نسباً إليه أنه قوله، إحساناً للظن به، وأن الآخر مرجوع عنه.

وإن تساوايا في القوة، وجب أن يعتقد أنها رأيان له، وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما: هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقاد كلاً منهما، وكان أبو الحسن الأخفش يقع له ذلك كثيراً، حتى أن أبا علي كان إذا عرض له قوله عنه، يقول: لا بُدَّ من النظر في إلزماته إِيَّاه؛ لأن مذاهبه كثيرة.

وكان أبو علي يقول في (هيهات): أنا أفتى مرة بكونها اسماءً للفعل، كـ (صَهْ) و(مَهْ) وأفتى مرة بكونها ظرفاً^(١)، على قدر ما يحضرني في الحال.

قال أبو علي: وقلت لأبي عبد الله البصري يوماً: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة، ومجيءه أخرى، وهذا يدل على أنه من عند الله، إِلَّا أَنَّه لَا بُدَّ من تقديم النظر، انتهى الخصائص ملخصاً.

(١) نحو قوله تعالى ﴿هَيَّاتٌ هَيَّاتٌ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] أي: بعدها لأن أصلها كغيرها من المصادر وكثيراً ما تذهب المصادر على الطرفية ١. هـ «الخصوص» (٤١/٣).

[المسألة] الخامسة عشرة

فيما رجحت به لغة قريش على غيرها

قال الفراء: كانت العرب تحضر الموسم في كلّ عام، وتحجّ البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات جميع العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفعّل العرب، وخلت لغتهم من مستبعش اللغات، ومستقبح الألفاظ.

فمن ذلك «الكسكشة» وهي في: ربيعة ومصر، يجعلون بعد (كاف) الخطاب في المؤنث (شيئاً) فيقولون: رأيتش وبيش وعليكش.

فمنهم من يثبتها حال الوقف فقط، وهو الأشهر.

ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً.

ومنهم من يجعلها مكان (الكاف) ويكسرها في الوصل ويسكنها في الوقف، فيقول: منش وعليش^(١).

ومن ذلك: «الكسكشة» في ربيعة ومصر يجعلون «الكاف» أو مكانها في المذكر « شيئاً» على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرق بينهما.

ومن ذلك: «العنونة»^(٢) وهي في كثير من العرب، في لغة قيس وتميم يجعل الهمزة المبتدأة بها عيناً، فتقول في أئك: عنك، وفي أسلم: عسلم، وفي أذن: عذن.

(١) في اللسان: (٣٤٣/٦).

الكسكشة: لغة ربيعة يجعلون الشين مكان الكاف وذلك في المؤنث خاصة فيقولون: عليش ومشن وانشدوا للمجنون عيناش عيناها وجيدش جيدها.

(٢) وعنونه تميم: إيدالهم العين من الهمزة كقولهم: عن يريد أن وأنشد يعقوب: فلا تُلهِكَ الدُّنْيَا عن الدِّينِ واغْتَمِلْ لآخرة لا بدَّ عنْ سَعَاصِيرُها أراد: أن تستصيرها.

قال الفراء: وتميم وقيس وأسد ومن جاورهم يجعلون ألف أن المفتحة عيناً يقولون. أشهد عنك رسول الله أ. ه (اللسان: ١٣/٢٩٥).

ومن ذلك: «الفحفحة» في لغة هذيل يجعلون الهاء عيناً^(١).

ومن ذلك: «الرَّكْمُ»^(٢) في لغة ربيعة وقوم من كلب، يقولون: عليكم وبكم حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة.

ومن ذلك: «الوَهِمُ»^(٣) في لغة كلب، يقولون: منهم، وعنهم، ونبئهم، وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة.

ومن ذلك: «العَجَجَةُ»^(٤) في قضاعة، يجعلون الياء المشددة جيماً، يقولون في تميمي: تميمج.

ومن ذلك: «الاستنطاءُ» لغة سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار، تجعل العين الساكنة نوناً إذاجاورت الطاء، كأنطى في: أعطى.

(١) الفحفحة: تردد الصوت في الحلق شبيه بالبحة، اللسان: فتح (٥٤٠/٢).

(٢) الرَّكْمُ: كسر (الكاف) من (كم) مطلقاً ونسبها سيبويه إلى قوم من بكر بن وائل يقول سيبويه: وسمعنا أهل اللغة ينشدون للحظيطة:

إِنْ قَالَ مُولَاهُمْ عَلَى جَلَّ حَادِثٍ رُدوْ أَفْضَلُ أَحْلَامِكُمْ رَدُوا

والشاهد «كسر الكاف من أحلامكم» أ. هـ [الكتاب ٢/٢٩٤].

(٣) الوهم: كسر الهاء من (هم) ومن العرب من يقيده بشرط كون ما قبل الهاء مكسوراً أو ياء، ومنهم من يكسر الهاء مطلقاً.

(٤) قال في اللسان [فتح: ٢/٣٢٠]: العجججة: في قضاعة يحوّلون الياء جيماً مع العين. يقولون: هذا راعي خرج معجّ.

كما قال الراجز

خالي لقيط وأبو علنج المطعمان اللحم بالعشيج
وبالغداة كسر البرنج يقلع بالوة والصيصيج

أراد «علي، العشي، البرني، الصيصي»
البرني: نوع من التمر وهو من أجودها.

الصيصي: الورندة الذي يقلع به التمر أ. هـ اللسان [صيص ٧/٥٣].

ومن ذلك: «الوَتْمٌ»^(١) في لغة اليمن، تجعل السين تاءً كالنات في : الناس.

ومن ذلك: «الشَّيْشَنَةُ» في لغة اليمن، تجعل الكاف شيئاً مطلقاً، كـ«لبيش اللهم ليش» أي ليك.

ومن العرب من يجعل الكاف جيناً «كالجعبة» يريد: الكعبة، أورده ياقوت في معجم الأدباء.

[المَسَأَةُ] السَّارِسَةُ عَشْرَةُ

في الترجيح بين مذهب البصريين والковفيين

اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسمون ولا يقيسون على الشاذ، والkovفيون أوسع رواية، قال ابن جني: الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها.

وقال أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار: الذي يختار: جوازه، لوقعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونشرأ، قال: ولسنا متبعين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل^(٢).

(١) الوَتْمٌ: من ذلك قول علباء من أرقام البشكري.

يَا قَبَّحَ اللَّهُ بَنِي السَّعْلَاتِ
عُمَرُ بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارُ النَّاسِ
غَيْرُ أَعْفَّاءٍ وَلَا أَكْيَابٍ

أراد: الناس . أكياس، الخصائص [٥٣/٢].

(٢) نحو قوله تعالى: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ» [النساء: ١]

بكسر (الأرحام) قراءة حمزة.

وكقول الشاعر:

فَإِذْهَبْ وَمَا بِكَ وَالْأَيَامِ مِنْ عَجَبٍ

بجز (الأيام). [الكتاب ٢/٣٨٣].

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول: جعلوه أصلاً، ويبووا عليه بخلاف البصريين، قال: وما افتخرا به البصريون على الكوفيين أن قالوا: «نحن نأخذ اللغة من حرفة الضباب^(١)، وأكلة اليرابيع^(٢)، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز^(٣)، وباعة الكواميغ^(٤)».



(١) حرش الضب يحرثة إذا صاده، فهو حارش للضباب يحرك يده على حُجر الضب ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربيها فتأخذنه والمراد منه، أنهم يأخذون اللغة عن الإعراب وأهل البدية. أ. ه اللسان (حرش: ٦٢٨٠).

(٢) اليرابيع: جمع يربوع دويبة نحو الفأرة. أ. ه اللسان [ربيع/١١١].

(٣) الشواريز: اللبن الثخين الرائب.

(٤) الكواميغ: جمع كامغ، وهو نوع الأدم فارسي معرب (اللسان: كمخ ٤٩/٣)، أخبار النحوين للمقرئ: (٧٨).

الكتاب السابع

في أحوال مستنبط

هذا الحلم ومستخرجه

فيه مسائل

[المقالة الأولى]

في أول من وضع النحو والتصريف

اشتهر أن أول من وضع النحو: علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الأسود^(١).

قال الفخر الرازي في كتابه «المحرر في النحو»: رسم علي رضي الله عنه لأبي الأسود بباب إن، وبباب الإضافة، وبباب الإمالة، ثم صنف أبو الأسود: باب العطف، وبباب النعت، ثم صنف: باب التعجب، وبباب الاستفهام، وتطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو: أبو الأسود، وأنه أخذه أولاً عن علي.

(١) أبو الأسود الدؤلي، عمر بن ظالم، تابعي جليل صحب سيدنا علي رضي الله عنه، توفي سنة: ٦٩هـ، وهو أول من كتب في النحو، قيل بإشارة من سيدنا علي، وقيل غير ذلك والله أعلم. انظر شذرات الذهب (٢٩٧/١)، الأعلام (٢٣٦/٣).

واتفقوا: على أن معاذاً الهراء^(١): أول من وضع التصريف، وكان تخرّج بأبي الأسود، ثم خلف أبي الأسود خمسة: عنبرة الفيل^(٢)، وميمون الأقرن^(٣)، ويحيى بن يعمر^(٤)، وابنا أبي الأسود: عطاء، وأبو حرب^(٥)، ثم خلف هؤلاء: عبد الله بن أبي إسحاق^(٦)، وعيسيى بن عمر^(٧)، وأبو عمرو بن العلاء^(٨)، ثم خلفهم الخليل^(٩)، ففارق من قبله، ولم يدركه أحد بعده، أخذ عن عيسى [بن عمرو]، وتخرج بابن العلاء، ثم أخذ عنه سيبويه^(١٠)، وجمع العلوم التي استفادها منه في كتابه [الذي هو] أحسن من كل كتاب صنف فيه إلى الآن.

وأما الكسائي^(١١): فقد خدم أبي عمرو بن العلاء نحوًا من سبع عشرة سنة، لكنه لاختلاطه بأعراب الأبلة^(١٢) فسد علمه، ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه

(١) أبو علي معاذ بن سلم الهراء أديب معمر له شعر، من أهل الكوفة عرف بالهراء لبيعه الشاب الheroية نسبه مدينة هرآة له كتب في النحو ضاعت معظمها توفي سنة (١٨٧هـ). إنماء الرواية: (٢٨٨/٣). الأعلام: (٢٥٨/٧).

(٢) عنبرة بن معدان من أصحاب أبي الأسود إنماء الرواية (٣٨١/٢).

(٣) ميمون الأقرن ويعد من الأوائل الذين وضعوا علم النحو. أخبار النحويين (١/٣٠). «إنماء الرواية» (٣٣٧/٣).

(٤) يحيى بن يعمر العدوانى توفي سنة (١٢٩هـ) من التابعين كان عالماً بالنحو ولغات العرب. وفيات الأعيان: (٦/١٧٣). «إنماء الرواية» (٤/٢٤).

(٥) عبد الرحمن بن سلام الجمحي، عالم بأخبار العرب وأيامها. ومات بالبصرة سنة (٢٣١هـ). سير أعلام النبلاء: (١٠/٦٥٠). إنماء الرواية (١/٥٦).

(٦) الحضرمي توفي سنة (١١٧هـ) إنماء الرواية (٢/١٠٤).

(٧) الثقفي توفي سنة (١٤٩هـ) نزهة الأباء (١٣).

(٨) مرت ترجمته، (ص: ٥٣).

(٩) الخليل بن أحمد الفراهيدي النحوي اللغوي أحد أعلام اللغة. توفي سنة (١٦٠هـ) نزهة الأباء (٢٩). البلقة (١/٩٩).

(١٠) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ومعنى سيبويه (رائحة التفاح) وهو من أعظم علماء النحو وكتابه أعظم ما كتب في النحو ت (١٩٤هـ) «بغية الوعاء» (٢٢٩/٢).

(١١) الكسائي: إمام النحو الكوفي وصاحب أحسن واتجاهات المذهب الكوفي ت (١٨٣هـ) «إنماء الرواية» (٢/٢٥٦).

(١٢) الأبلة: بلدة على شاطئ دجلة قرية من البصرة وهي أقدم من البصرة، اللسان: أبل (٩/١).

على الأخفش^(١)، وهو مع ذلك إمام الكوفيين، وما ظنك برجل غلامه الفراء^(٢). ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين: بصرياً وكوفياً، انتهى.

وقال ثعلب في «أماليه»: قال أبو المنهال^(٣): أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عمرو بن العلاء، وهو أول من وضع أبواب النحو، ويونس^(٤) بن حبيب، وأبو زيد الانصاري^(٥)، وهو أوثق هؤلاء كلهم، وأكثرهم سماعاً من فصحاء العرب، سمعته يقول: «ما أقول: قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن» وفي رواية أخرى: «إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السفلة، أو من سافلة العالية، وإنما لم أقل: قالت العرب» [المزهر: ١٥١/١].

[المسألة] الثانية

[شرط المستنبط]

شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم، المرتقي عن رتبة التقليد أن يكون عالماً بلغة العرب، محيطاً بكلامها، مظلاعاً على نشرها ونظمها، ويكتفي في ذلك الآن:

الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغات، والأبنية، وإلى الدّوّاين الجامعة لأشعار العرب، وأن يكون خبيراً بصححة نسبة ذلك إليهم، لثلا يدخل عليه شعر مولّد أو مصنوع، عالماً بأحوال الرواية، ليعلم المقبول روایته من غيره، وبإجماع النحاة كي لا يحدث قوله زائداً خارقاً إذا قلنا بامتناع ذلك.

(١) مرت ترجمته (ص: ٢٦).

(٢) الفراء يحيى بن زياد من أئمة النحو توفي سنة (٢٠٧هـ) «نزهة الألباء» (٦٦).

(٣) أبو المنهال: عوف بن مُحَمَّد الغزاغي توفي سنة (٢٢٢هـ) «الأعلام» (٩٦/٥).

(٤) مرت ترجمته (ص: ٦١).

(٥) مرت ترجمته (ص: ٥١).

[المسألة] الثالثة

[طريقة ابن مالك]

لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقتي البصريين والkovيين، فإن مذهب الكوفيين: القياس على الشاذ، ومذهب البصريين: اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل؛ بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة، كقوله في التمييز^(١):

وال فعلُ ذو التَّصْرِيفِ نَزَراً سَبَقاً

وقوله في مد المقصور^(٢):

*وَالعَكْسُ فِي شِعْرٍ يَقْعُ

قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين.

[المسألة] الرابعة

[ترك القياس بالسماع]

قال في الخصائص [١/١٢٥]: إذا أداك القياس على شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقـت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، انتهي.
وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه [وهو] نقض الاجتهاد إذا بان النـص بخلافـه.

(١) شطر من ألفية ابن مالك. وعامل التمييز قد مطلقاً لا يتقدم التمييز على عامله إلا كان اسمـاً أو فعلـاً جاماً وقد تقدمـه على الفعل المتصرف نحو «نفسـا طـاب زـيد» ونحوـ: نفسـاً تطـيب بـنـيل المـنى ١. هـ «شرح الأشموني» (٢٠١/٢) «شرح أبو عـقـيل» (١٥٨/١).

(٢) شطر من الألفية وقبلـه: وقصر ذـي المـمدوـد اضـطـرارـ مـجـمـعـ.

مد المقصور اضـطـرارـاً منـعـه جـمـهـورـ البـصـريـينـ، وأـجازـهـ الكـوـفـيـونـ مـتـمـسـكـيـنـ بـقـوـلـ الشـاعـرـ: فـلاـ فـقـرـ
يـدـومـ وـلـاـ غـنـاءـ: «ـشـرحـ الأـشـمـونـيـ» (٤/١١٠) شـرحـ ابنـ عـقـيلـ (٣٤٣/٢).

الفهارس

الآيات القرآنية المستشارة بها

الأشعار

فهرس الأعلام

المراجع

فهرس الموضوعات

(أ) فهرس الآيات القرآنية المستشهد بها

الصفحة	الآية
٢٥	﴿وَعَلَمَ إِدَمَ الْأَنْسَاءَ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ٣١]
٩٩	﴿فَنَجَّاهُمْ مَوْعِظَةً﴾ [البقرة: ٢٧٥]
٤٠	﴿شَاهِدُونَ يَهُ وَالْأَرْحَامُ﴾ [النساء: ١]
٤١	﴿وَالْقَيْمَنَ الصَّلَاةُ وَالْمُؤْتُونَ أَرْكَوْهُ﴾ [النساء: ١٦٢]
٤١	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَأَصْبَغُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]
٤٠	﴿فَتَلَ أَوْلَادُهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]
٤٠	﴿فِي ذَلِكَ فَلَيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]
٤١	﴿إِنْ هَذَا لَسَيْحَرُونَ﴾ [طه: ٦٣]
٤٠	﴿شَمْ لِيُقْطَعَ﴾ [الحج: ١٥]
٤٠	﴿وَلَتَحِلَّ خَطْبَتِكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]
١١٣	﴿وَلَا أَيْلُ سَابِقُ الْتَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]
٤٠	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ الزخرف: ٨٤
١٥٣	﴿لَيَغْنِرَ لَكَ أَنَّهُ﴾ [الفتح: ٢]
١٤٧	﴿أَسْحَوْهُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩]
١٠٠	﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَنْتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]
٨٦	﴿عَلَىٰ أَنْ يُحْكِمَ الْمَوْتُ﴾ [الأحقاف: ٣٣]
٩٩	﴿سَلِسِلًا وَأَنْدَلَكَ﴾ [الإنسان: ٤]
١٤٠	﴿وَاسْوَقْ يُعْطِيلَكَ رَبُّكَ﴾ الضحى: ٥

(ب) فهرس الأشعار

صدر البيت	القافية	البحر	الصفحة
(أ)			
سيغبني	غناء	الوافر	١٢٧
قد علمت	السعاء	الرجز	٦٠
(ت)			
الله نجاك	مسلمت	الرجز	٨٦
فستريح	زفاتها	الرجز	٣٣
(د)			
ألا أيهذا	مخلدي	الطويل	١٤٥
ومن يتق	وغادي	الوافر	٨٦
ولكتني	عميد	الرجز	٦٠
(ر)			
ولأنني	فأنظر	البسيط	٣٣
فأصبحوا	بشر	البسيط	٧٤
وما نبالي	ديار	البسيط	٨٧
وكحل	بالعواور	الرجز	١٢٤
وعينان	الخمر	الطويل	١١٤
له رجل	زفير	الطويل	٨٢
(س)			
اضرب عنك	الفرس	المنسرح	٨٢
تقاعس	فاقعنسا	الرجز	٩٢
(ض)			
وممن ولدوا	العرض	الهزل	١٢٧
ياليتي	البياض	الرجز	٦٢

صدر البيت	القافية (ع)	البحر	الصفحة
أردت	بلقع	الطوبل	٦٠
ترافع	فارفَنْعَعا	الرجز	٩٢
أساك	من يبغى	الطوبل	٦٣
حمى	الميايثيق	الطوبل	١٤٢
إذا العجوز	تملق	الرجز	٨٧
كان	القرق	الرجز	٨٧
اسمع حديثاً	سألا	البسيط	١٤٤
تسمع	عواولا	الرجز	١٢٤
فلا مزنة	إيقالها	المتقارب	٦٣
كأني بفتحاء	شيمالي	الطوبل	٣٣
لا تكثرن	صائماً	الرجز	٦١
صددت	يدوم	الطوبل	٣٥
وقدمت	حلم	البسيط	٨٦
ولكن نصفاً	هاشم	الطوبل	١٢٧
فيه الرماح	سلام	البسيط	٣٤
وثلاثاً	فأطعنا	الرمل	٥٢
درس المنا	السويان	الكامل	٣٤
أعرف	العينانا	الرجز	٥١
واشرب	واديها	البسي	٥٦

(ج) فهرس الأعلام

حبيب بن أوس الطائي	٥٩	(ا)
إبراهيم بن هرمه	١٥٩	
أبو حرب بن أبي الأسود	٥٩	
الأخفش سعيد بن مسعدة	٢٦	
الحريري القاسم بن علي	٥١	
ابن أشته	٤١	
حمد الرواية	٥٣	
ابن أبي إسحاق الحضرمي	١١٤	
حمزة بن حبيب الزيات	٤٠	
(خ)		
ابن خروف علي بن محمد	٤٥	
ابن الأندلسي القاسم بن أحمد	١٣٣	
ابن الخشاب عبد الله بن أحمد	٢٠	(ب)
أبو بكر الأنباري	٧٢	
الحضراوي محمد بن يحيى	٢٤	
بشار بن برد	٥٢	
خلف الأحمر	٥٩	
أبو البقاء العكيري	١٥٩	
الخليل بن أحمد	٧٧	
(د)		
التاج بن مكتوم	٩٥	(ت)
ابن دريد محمد بن الحسن	٧٢	
(ز)		
ثعلب أحمد بن يحيى	٥٩	
الزجاجي عبد الرحمن	١١١	
أبو زيد سعيد بن أوس	٥١	(ج)
(س)		
أبو جعفر الصفار قاسم بن علي	١٣٢	
أبو الأسود الدؤلي	١٥٨	
الجليس حسين بن موسى	٤٥	
ابن السراج محمد بن السري	٢٤	(ح)
السهيلي عبد الرحمن	٤٦	
سيبويه	١٥٩	
أبو حيان	٢٩	
ابن الحاج أحمد بن محمد	٢٤	
حازم بن محمد	٣٣	

فخر الدين الرازي ٦٤	(ش)
ابن شاكر محمد بن أحمد ٤٨	
الفضل بن العباب ٥٣	
ابن فلاح منصور ١١٧	(ص)
(ك)	
ابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن ١٠٠	
الكسائي علي بن حمزة ١٥٩	(ض)
(م)	
ابن الصائغ علي بن محمد ٤٥	
المازني بكر بن محمد ٦٧	(ط)
محمد بن الحسن الشيباني ١٠٢	
محمد بن محمود الأصبhani ٦٦	(ع)
المختار بن أبي عبيدة ٥٣	
المزرياني ٥١	
المفضل بن مسلمة ١٤٥	
مروان بن أبي حفصة ٨٣	
معاذ الهراء ١٥٩	
أبو المنهاج عوف بن ملجم ١٦٠	
ميمون الأقرن ١٥٩	
(ن)	
ابن النحاس محمد بن إبراهيم ٥١	
(ه)	
ابن هشام عبد الله بن يوسف ٥٠	
(ي)	
يعين بن زياد الفراء ١٦٠	
يعين بن يعمر ١٥٩	
يونس بن حبيب ٦١	
(ف)	
الفارابي ٤٧	

٥) أهم مراجع التحقيق

- ١ - أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي.
- ٢ - أخبار النحويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي.
- ٣ - أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري.
- ٤ - الأشباء والنظائر النحوية: للإمام السيوطي.
- ٥ - أصول النحو: لابن السراج.
- ٦ - إعراب القرآن: للزجاج.
- ٧ - الأعلام للزركلي، دار العلم.
- ٨ - الإغراب في جدل الإعراب: لأبي البركات الأنباري.
- ٩ - إملاء مامن بن الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن: لأبي البقاء العكبي.
- ١٠ - إنماء الرواة على أنباء النحاة: لجمال الدين بن الحسن القفطي.
- ١١ - الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري.
- ١٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام.
- ١٣ - الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجي.
- ١٤ - البحر المحيط لأبي حيان
- ١٥ - البداية والنهاية لابن كثير.
- ١٦ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للإمام السيوطي.
- ١٧ - البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري.
- ١٨ - تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد: لابن مالك.
- ١٩ - تاج العروس للزبيدي، ط الكويت.
- ٢٠ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للدماميني.

- ٢١ - التعريف بفن التصريف: للدكتور عبد العظمي الشناوي.
- ٢٢ - النبین عن مذاهب النحویین للعکبیری، دار الغرب الـسلامی بیروت.
- ٢٣ - تدریب الراوی للسیوطی.
- ٢٤ - حاشیة الـامیر علی مفہی الـلبیب.
- ٢٥ - حاشیة الـخضـری علی شرح ابن عقیل.
- ٢٦ - حاشیة الدسوـقی علی مفہی الـلبـیـب.
- ٢٧ - حاشیة السـیـوطـی علی شـرحـ ابنـ عـقـیـلـ.
- ٢٨ - حاشیة الصـبـان عـلـیـ شـرحـ الـأـشـمـونـیـ لـأـلـفـیـ اـبـنـ مـالـکـ.
- ٢٩ - حسنـ الـمـحـاـضـرـةـ فـيـ أـخـبـارـ مـصـرـ وـالـقـاهـرـةـ: لـإـلـمـامـ السـیـوطـیـ.
- ٣٠ - حلیةـ الـأـولـیـاءـ لـأـبـیـ نـعـیـمـ. دارـ السـعـادـةـ.
- ٣١ - خزانةـ الـأـدـبـ وـلـبـ لـبـابـ لـسـانـ الـعـرـبـ: لـعـبدـ الـقـاـھـرـ الـبـغـدـادـیـ.
- ٣٢ - الخـصـائـصـ: لـابـنـ جـنـیـ، بـتـحـقـيقـ الـأـسـتـاذـ مـحـمـدـ عـلـیـ النـجـارـ.
- ٣٣ - دراساتـ لـأـسـلـوبـ الـقـرـآنـ الـكـرـیـمـ: لـدـكـتـورـ مـحـمـدـ عـبـدـ الـخـالـقـ عـضـیـمـةـ.
- ٣٤ - الدررـ الـلـوـامـعـ عـلـیـ هـمـ الـهـوـامـعـ: لـأـحـمـدـ بـنـ أـمـیـنـ الشـنـقـیـطـیـ.
- ٣٥ - دیوانـ حـسـانـ، دارـ الـکـتابـ الـعـرـبـیـ.
- ٣٦ - دیوانـ الـحـطـیـثـ، دارـ صـادـرـ.
- ٣٧ - دیوانـ الشـاعـرـ رـوـیـةـ، دارـ صـادـرـ.
- ٣٨ - دیوانـ الـعـجـاجـ، دارـ الشـرـقـ.
- ٣٩ - دیوانـ کـثـیرـ، دارـ الثـقـافـةـ.
- ٤٠ - دیوانـ لـبـیدـ، دارـ صـادـرـ.
- ٤١ - سـرـ صـنـاعـةـ الـإـعـرابـ: لـابـنـ جـنـیـ، دارـ الـقـلـمـ، دـمـشـقـ.
- ٤٢ - شـذـراتـ الـذـهـبـ لـابـنـ الـعـمـادـ، الـقـاهـرـةـ.

- ٤٣ - سيبويه إمام النحاة: لعلى النجدي ناصف.
- ٤٤ - شذور الذهب: لابن هشام.
- ٤٥ - شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، ت علاء الدين عطية.
- ٤٦ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، بيروت.
- ٤٧ - شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهري.
- ٤٨ - شرح التسهيل لابن مالك.
- ٤٩ - شرح شواهد ابن عقيل: للشيخ عبد المنعم الجرجاوي.
- ٥٠ - شرح الشافعية للرجبى
- ٥١ - شرح العيني لشواهد الأشموني.
- ٥٢ - شرح المفصل: لابن يعيش.
- ٥٣ - شرح الملوكي في التصريف، المكتبة العربية، حلب
- ٥٤ - الصحاح للجوهري.
- ٥٥ - طبقات النحاة واللغويين: لابن قاضي شبهة.
- ٥٦ - طبقات النحوين: للزبيدي، دار المعارف.
- ٥٧ - علم أصول الفقه: للشيخ محمد عبد الله أبو النجا.
- ٥٨ - علوم الحديث لابن الصلاح، ت د. العتر، المكتبة العلمية.
- ٥٩ - قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام.
- ٦٠ - القاموس المحجوط.
- ٦١ - الكافية لابن الحاجب.
- ٦٢ - كتاب سيبويه، ت عبد السلام هارون.
- ٦٣ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لجار الله الزمخشري.
- ٦٤ - كشف الخفاء للعجلوني.

- ٦٥ - الالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام السيوطي.
- ٦٦ - لسان العرب: ابن منظور، دار صادر.
- ٦٧ - لمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات الأنباري، ت: أ. الأفغاني.
- ٦٨ - المحصول للرازي.
- ٦٩ - مختار الصحاح: للإمام محمد الرazi.
- ٧٠ - المدارس النحوية: للدكتور شوقي ضيف.
- ٧١ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها: للإمام السيوطي، ط: البابي الحلبي.
- ٧٢ - معجم الأدباء للحموي، دار المؤمن.
- ٧٣ - معجم البلدان: لياقوت الحموي.
- ٧٤ - معجم الشعراء.
- ٧٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: لمحمد فؤاد عبد الباقي.
- ٧٦ - المعجم الوسيط: ط مجمع اللغة العربية.
- ٧٧ - المقضب: للمبرد، بتحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة.
- ٧٨ - المقرب: لابن عصفور.
- ٧٩ - من تاريخ النحو: لسعيد الأفغاني.
- ٨٠ - النحو الوافي: للأستاذ عباس حسن.
- ٨١ - نزهة الألباء: لأبي البركات الأنباري.
- ٨٢ - فتح الطيب للمقرizi، دار صادر.
- ٨٣ - نشأة النحو: للشيخ محمد الطنطاوي.
- ٨٤ - هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي.
- ٨٥ - همع الهوامع شرح جمع الجواب: للإمام السيوطي.
- ٨٦ - وفيات الأعيان لابن خلkan، دار صادر، بيروت.



الكتابات

٥	مقدمة المحقق
٧	مقدمة
١١	ترجمة الإمام السيوطي
١٥	[تقديم]
٢١	الكلام في المقدمات
٢١	المسألة الأولى
٢٣	المسألة الثانية
٢٤	المسألة الثالثة
٢٧	المسألة الرابعة
٢٩	المسألة الخامسة
٣٠	المسألة السادسة
٣٢	المسألة السابعة
٣٤	المسألة الثامنة
٣٦	المسألة التاسعة
٣٧	المسألة العاشرة
٣٩	الكتاب الأول: في السمع
٣٩	الاستدلال بالقرآن
٧٣	الكتاب الثاني: في الإجماع

.....	مسألة .. مسالة
74 مسالة .. مسالة
77
79	الكتاب الثالث: في القياس ..
82	[المسألة] الأولى ..
84	[المسألة] الثانية ..
85	[المسألة] الثالثة ..
87	[المسألة] الرابعة ..
92	[المسألة الخامسة] ..
97	[المسألة] الأولى ..
99	[المسألة] الثانية ..
102	[المسألة] الثالثة ..
104	[المسألة] الرابعة ..
105	[المسألة الخامسة] ..
106	[المسألة السادسة] ..
107	[المسألة السابعة] ..
107	[المسألة الثامنة] ..
109	[المسألة التاسعة] ..
110	[المسألة العاشرة] ..
110	[المسألة العادية عشرة] ..
111	[المسألة الثانية عشرة] ..
112	خاتمة ..
114	ذكر مسالك العلة ..

١٢٢.....	ذكر القوادح في العلة
١٢٣.....	مسألة في الدور
١٢٤.....	مسألة في اجتماع ضدين
١٢٤.....	مسألة في التسلسل
١٢٥.....	مسألة: القياس جليٌّ وخفٌّ
١٣٥.....	خاتمة
١٣٧.....	الكتاب الرابع: في الاستصحاب
١٣٩.....	الكتاب الخامس: في أدلة شتى
١٤٠.....	[بيان العلة]
١٤٠.....	[الاستدلال بعد الدليل في الشيء على نفيه]
١٤١.....	[الاستدلال بالأصول]
١٤١.....	[الاستدلال بعدم النظير]
١٤٢.....	[الاستحسان]
١٤٤.....	[الاستقراء]
١٤٤.....	[الدليل الباقي]
١٤٥.....	الكتاب السادس: في التعارض والترجح
١٤٥.....	[المسألة الأولى]
١٤٦.....	[المسألة] الثانية
١٤٧.....	[المسألة] الثالثة
١٤٧.....	[المسألة] الرابعة
١٤٨.....	[المسألة] الخامسة
١٤٨.....	[المسألة] السادسة



١٤٩.....	[المُسَأْلَة] السَّابِعَة
١٤٩.....	[المُسَأْلَة] الثَّامِنَة
١٤٠.....	[المُسَأْلَة] التَّاسِعَة
١٥١.....	[المُسَأْلَة] الْعَاشِرَة
١٥١.....	[المُسَأْلَة] الْحَادِيَةُ عَشَرَة
١٥٢.....	[المُسَأْلَة] الثَّانِيَةُ عَشَرَة
١٥٢.....	[المُسَأْلَة] الْثَالِثَةُ عَشَرَة
١٥٣.....	[المُسَأْلَة] الرَّابِعَةُ عَشَرَة
١٥٤.....	[المُسَأْلَة] الْخَامِسَةُ عَشَرَة
١٥٧.....	[المُسَأْلَة] السَّادِسَةُ عَشَرَة
١٥٩.....	الكتاب السابع: في أحوال مستبِط
١٦١.....	[المُسَأْلَة] الثَّانِيَة
١٦٢.....	[المُسَأْلَة] الْثَالِثَة
١٦٢.....	[المُسَأْلَة] الرَّابِعَة
١٦٣.....	الفهارس
١٦٤.....	(أ) فهرس الآيات القرآنية المستشهد بها
١٦٥.....	(ب) فهرس الأشعار
١٦٧.....	(ج) فهرس الأعلام
١٦٩.....	(د) أهم مراجع التحقيق
١٧٣.....	(و) المحتويات

